جورج قرم

تاريخ الشرق الأوسط

من الأزمنة القديمة إلى اليوم



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر


مكتبة
التنوير

تاريخ الشرق الأوسط

من الأزمنة القديمة إلى اليوم







شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

شارع جان دارك ـ بناية الوهاد
ص. ب.: ٨٣٧٥ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٣٥٠٧٢٢ ـ ٧٥٠٨٧٢ ـ ٣٤٤٢٣٦ ١ ٩٦١+
تلفون + فاكس: ٣٤١٩٠٧ ـ ٣٤٢٠٠٥ ـ ٣٥٣٠٠٠ ١ ٩٦١+
email: tradebooks@all-prints.com
website: www.all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠١٠
ISBN: 978-9953-88-369-4

Originally Published as: **Histoire du Moyen-Orient - de l'Antiquité à nos jours.**

ترجمة: أنطوان باسيل بمراجعة المؤلف
مراجعة: وفيق زيتون
تصميم الغلاف: ريتشي نزال
الإخراج الفني: بسمة تقي



الشرق الأوسط المعاصر




مكتبة
التنوير



مكتبة
التنوير

المحتويات



II الشرق الأوسط الحديث




مكتبة
التنوير






مكتبة
التنوير

المقدّمة

الشرق الأوسط كيان جغراسي(*) يشكّل في نظر الجمهور الغربي العريض ضبابية يصعب إدراكها. فجغرافية هذه المنطقة وتاريخها محاطان بالأساطير والتاريخ والمقدّس، وغنيان بالصور السهلة التي تثير المخيّلة. والمعرفة الدقيقة لشعوب الشرق الأوسط وحضاراته حكر على بضعة اختصاصيين، وبخاصة علماء الآثار منهم الذين ساهموا أكثر ما يكون في اكتشاف أهمية حضارات حوض بلاد ما بين النهرين القديمة. أضف إلى ذلك، أن أوروبا، وفي سياق القرنين الأخيرين، «استولت» على الشرق الأوسط وهو ما يزال في مرحلة الانحطاط، معيدة تكوين جغرافيته السياسية وأقطاره. فالموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة من العالم، عند تقاطع القارات الثلاث الآسيوية والأوروبية والأفريقية، إضافة إلى احتياطياتها من النفط والغاز جعلت منها رهاناً للمنافسات الدولية الشرسة في الغالب. وها إن الولايات

(*) كلمة جغراسي تدمج كلمة «جغرافيا» بكلمة «سياسة» أي بمعنى الكيان الجغرافي والسياسي في آن معاً أو أيضاً بمعنى تحليل مشكلة ذات أبعاد إقليمية ودولية ببعديها الجغرافي والسياسي.



المتحدة تستولي على المنطقة بعد اندثار القوة الأوروبية، وبعد فاصل الحرب الباردة القصير، وتنشر فيها جيوشها محاولة إعادة تركيبها بما يتناسب مع طموحاتها الهيمنية.

من هنا، فإن الأدب المعاصر حول الشرق الأوسط - الأكاديمي منه والصحافي - مطبوع جداً بحدة الصراعات والمنافسات التي تعطي لتاريخ هذه المنطقة من العالم إيقاعه. فأوروبا، في القرن التاسع عشر، أرادت إنقاذ الطوائف المسيحية في الشرق مما كانت تعتبره «إذلالاً» لا يُطاق من جراء هيمنة الإسلام على الشرق الأوسط (الأحداث المأسوية في لبنان ما بين عامي ١٩٧٥م و١٩٩٠م، ومن ثم منذ العام ٢٠٠٥م، أعادت، على الصعيد الاعلامي، إحياء مناخات القرن التاسع عشر هذه). في القرن العشرين، وبعد عمليات الإبادة للمجموعات اليهودية الأوروبية التي ارتكبها النظام النازي، مالت الشفقة الأوروبية في شكل كبير صوب مصير دولة إسرائيل ومواطنيها من أبناء الدين اليهودي. فإنشاء هذه الدولة في العام ١٩٤٨م، والتي ترمز في الحالة النفسية الجماعية إلى عودة «عجائبية» للتاريخ المقدس، أدى إلى ذروة في الشغف والانفعال حيال الشرق الأوسط.

لم ينفتح القرن الواحد والعشرون، ويا للأسف، على الشرق الأوسط بطالع أفضل من القرنين السابقين، حيث أنه استُهلّ بهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م في نيويورك وواشنطن التي نُسبت إلى تنظيم القاعدة الإسلامي الإرهابي الغامض. أدت هذه الهجمات إلى قيام ائتلاف عسكري برعاية



أميركية بغزو أفغانستان، ومن بعدها العراق. وهكذا، فإن موضوع «صراع الحضارات»، الذي تم التعبير عنه منذ العام ١٩٩٣م في مقالة العالم السياسي الأميركي صامويل هانتينغتون، أصبح محورياً في الرؤية الجغراسية للقرن الجديد: وها إن الدين الإسلامي يلعب من جديد الدور الوهمي الذي يبرز المخاوف الأوروبية، ومقدّماً في الوقت نفسه المبرر لإرادة الهيمنة الغربية على الشرق الأوسط.

يهدف عرض تاريخ الشرق الأوسط الذي نقترحه هنا إلى أن نوفّر للقارئ عناصر معرفة «وضعيّة» لهذه المنطقة من العالم. ونقصد بذلك معرفة لا تكون أسيرة المعيار الديني بوصفه العامل المحدد الوحيد للحقبات التاريخية ولميزاتها. فهناك عوامل كثيرة أخرى هي في الواقع على القدر نفسه من التحديد، هذا إذا لم يكن أكثر، من ظهور هذه الديانة أو تلك: البيئات الجغرافية، تطور الديموغرافيا، تشكيل المجموعات الألسنية والثقافية الكبرى من خلال الغزوات الكثيرة التي عرفها الشرق الأوسط على امتداد تاريخه، العوامل الاقتصادية، ثروة المنطقة من الطاقة وتطور التقنيات ووسائل النقل، الخ.

شكّلت المنطقة، بالتأكيد، مهد الديانات التوحيدية الثلاث. وطبعت هذه ببصماتها المختلفة ليس الشرق الأوسط وحسب، بل أوروبا أيضاً، بالإضافة إلى أجزاء كبرى من القارة الآسيوية الشاسعة. وهي لم تنجح مع ذلك في توحيد أو ضم شعوب مختلفة سوى في خلال بعض الحقبات. وحتى في قلب ميادين الديانات التوحيدية ذات الطوحات الشاملة، شكّلت الانشقاقات، والهرطقات، والتفسيرات المتباعدة للدين ثابتة التاريخ الديني



والسياسي نفسه. وهكذا، كما سنرى، فإن عرضنا حول الشرق الأوسط يرفض المقاربة الحصرية من خلال المؤشرات التاريخية الدينية.

وهكذا، فإن الجزء الأول يعرض لتطوّر الشرق الأوسط على المدى الطويل وحتى حقبة انطلاق الاستعمار الأوروبي. وهو يصف التواصلات والانقطاعات التي ميّزت مراكز الحضارة الرئيسية في الشرق الأوسط منذ العصور القديمة. وشددنا في هذه المقاربة أيضاً على الركائز الجغرافية والثقافية الكبرى للشرق الأوسط، والتي يسهل التعرّف عليها (الأناضول، الهضبات الإيرانية المرتفعة، بلاد ما بين النهرين، مصر) والتي شكّلت، على مرّ تاريخها المتعدد الألفيات، دعامة لبنياتها السياسية الكبرى. وتسمح هذه المقاربة بتحديد دقيق لما أسميته بـ«جيولوجيا الثقافات» التي تشكّلت في الشرق الأوسط على الركائز الجغرافية الإقليمية الكبرى والتي شكّلت أيضاً مراكز أمبراطوريات اشتهرت في التاريخ. وأردنا، بالتحديد، أن نظهر في شكل واضح تعاقب الثقافات والأنظمة السياسية، من خلال عدم الاكتفاء بتحديدها حصراً على أساس أديانها، بل أيضاً من خلال خصائصها الثقافية والألسنية.

ومهما اكتسبت الفتوحات العربية، في الواقع، من أهمية في القرن السابع من عصرنا، فإن الإسلام، دين الفاتحين، لم يلغِ، في المحصّلة، الخصائص السابقة للإسلام للحضارات الإيرانية المتعاقبة أو تلك التي أعقبت الإسلام للغزاة الأتراك. كذلك فإن ظهور المسيحية، المولودة في الشرق، وتطورها لم يحدثا تغييراً

أكبر في البنيات السياسية اليونانية - الرومانية الكبرى للمنطقة. وسنرى، في هذا الصدد، كيف أن الثقافة اليونانية-الرومانية، وكذلك الثقافتين الشقيقتين الآرامية والسريانية، بل وأيضاً الثقافة المصرية الفرعونية قد بقيت من خلال الثبات المستمر حتى أيامنا هذه للكنائس الشرقية المختلفة والكثيرة جداً.

خُصّص القسم الثاني من الكتاب لتطوّر الشرق الأوسط الحديث، منذ السيطرة الاستعمارية الأوروبية في القرن التاسع عشر وحتى احتلال الولايات المتحدة للعراق. وهو يستعرض نتائج الاختراق الاستعماري الأوروبي، ويحاول شرح أسباب انحطاط الشرق الأوسط منذ القرن الثامن عشر والصعود القوي لدول الأمم الأوروبية والذي يتناقض في شكل مرير مع هذا الانحطاط. وهو، في النهاية، يعرّف بالنماذج المحددة الثلاثة، التركية والعربية والإيرانية لمقاومة السيطرة الأوروبية والتحديث، والتي لم تخلُ من التفاعل في ما بينها.

وهو يستحضر أيضاً النجاح النسبي لتركيا الحديثة في إعادة بناء دولة جديدة، قوية ومحترمة، على أنقاض السلطنة العثمانية، وهو نجاح يتناقض مع فشل الحركة القومية العربية في تحقيق التوق إلى وحدة شعوب المنطقة العربية ومع الوجود المتزعزع وغير المستقر للدول العربية المتفرعة عن تفكيك السلطنة العثمانية؛ وهو نجاح يتناقض أيضاً مع التشنجات الإيرانية وهي مصدر للتوترات الجغراسية الخطيرة في المنطقة، وبخاصة مع الولايات المتحدة منذ ثورة ١٩٧٩م. ويعالج هذا القسم، فضلاً



عن ذلك، النزاعات الأساسية والحروب المتكررة التي تعاني منها شعوب المنطقة: الحروب الإسرائيلية - العربية، حرب العراق وإيران، الحربان الكبريان على العراق (١٩٩١م، ومن ثم الغزو الأميركي في العام ٢٠٠٣م)، النزاعات اللبنانية، والمأساة الفلسطينية.

وأخيراً، يشكّل القسم الثالث استقصاء لأسباب استمرار انحطاط حضارات الشرق الأوسط والصعوبات التي تواجهها هذه المنطقة من العالم، على عكس مناطق أخرى، في إيجاد السلام والاستقرار. وهو يسائل ملاءمة سبل المعرفة في ما يتعلّق بالشرق الأوسط ويحاول شرح المشاكل الراهنة للتجزئة والنزاعات المستمرة التي تهز منطقة كانت، بلا منازع، مهد الحضارة لما نسميه اليوم «العالم الغربي». تتجاوز هذه المقاربة التفسيرات البسيطة، لا بل الساذجة، وبخاصة تلك المتعلقة بالديانة التي أصبحت مسيطرة، وهي الإسلام، والتي غالباً ما استُخدمت، في شكل مسيء، كمحدّد حصري لهوية وتاريخ مختلف شعوب المنطقة، بل وأيضا كمفتاح وحيد لتفسير الاضطرابات وأعمال العنف التي عصفت بها بقساوة شديدة في سياق نصف القرن الماضي.

أُعيدت هنا موضعة هذه النزاعات في الإطار الأوسع لتطور الجغرافيا العالمية والحساسيات السياسية والثقافية في سياق العقود الأخيرة، وبخاصة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية، والانتشار الإمبريالي والعسكري للولايات المتحدة



في الشرق الأوسط، بفضل اجتياح العراق في العام ١٩٩١م لإمارة الكويت النفطية الصغيرة، ومن ثم هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م. وهذه الاحداث هي التي غذّت نظرية «حرب الحضارات»، والتي يصبح العالم بموجبها مقسوماً بين كتلة أوروبية - أطلسية تحدد نفسها على أنها «يهودية - مسيحية» وكتلة الدول الإسلامية المناوئة للغرب.

ولهذا السبب تركّز خاتمة هذا الدليل التاريخي والأنتروبولوجي المقتضب للشرق الأوسط على ضرورة العودة إلى التطبيق العادل للقانون الدولي في هذه المنطقة من العالم، أي وضعه موضع التنفيذ المتجانس لمجموع الدول والحكومات، وليس من خلال الكيل بمكيالين عن طريق تطبيق معايير مختلفة محددة على أساس المصالح الجغراسية للقوى الغربية أو خياراتها الإيديولوجية. فالعقوبات الاستثنائية المنزلة ببعض الشعوب التي لا تعجب حكوماتها القوى الغربية، على غرار ما عاناه الشعب العراقي، تتناقض في شكل مؤسف مع التساهل حيال دول أخرى ليست على الإطلاق ديمقراطية أو ترفض تطبيق قرارات واضحة تماماً للقانون الدولي ولمبادئ الإنسانية. ولا تتم أبداً معاقبة هذه الانتهاكات بقرارات من الأمم المتحدة: وهذا ما يجرّ دوماً إلى المزيد من العنف في المنطقة، ويؤدي في شكل مستمر إلى تصاعد التوتر في العلاقات بين الغرب وما يُدعى بالشرق المسلم.

سنركّز أساساً، من خلال تصفحنا لتاريخ المنطقة وثقافاتها،



على الشرق الأدنى وشرق المتوسط، بالإضافة إلى إيران. لن يتم، سوى هامشياً، استحضار التاريخ الغني للمغرب العربي كونه ليس جزءاً من الشرق الأوسط جغرافياً لموقعه شمال إفريقيا، مع العلم أن هذه البلدان ترتبط، طبعاً، بتاريخ ولغات شعوب الشرق الأوسط العربية أو المُستَعربة، إلا أنها استقلّت سريعاً عن مركز السلطة العربية المُنشأة في إطار الخلافتين الأموية والعباسية، بعد فتوحات قبائل شبه الجزيرة العربية في القرن السابع. وهي جميعها، باستثناء المملكة المغربية، ستغزوها السلطنة العثمانية في القرن السادس عشر، ومن ثم تخضع للسيطرة الاستعمارية الأوروبية بدءاً من النصف الثاني للقرن التاسع عشر.

ونأمل، من خلال تقديم الشرق الأوسط بالأسلوب الوضعي وبوضع تاريخه في منظور المدى الطويل انطلاقا من معطيات موضوعية، في السماح للقارئ بالتخلّص من أثقال التخيّلات الجماعية التي يريد بعض وسائل الاعلام وبعض الأبحاث الأكاديمية، وأيضاً عدد من أصحاب القرارات السياسية في الغرب كما في الشرق الأوسط، فرضها ليقرّوا شرعاً أعمال العنف المرفوضة التي تمزّق هذه المنطقة، وبطريقة شبه مستمرة، منذ قرنين.



I

جغرافيا وتاريخ بشكل زخرفات عربية



١

تعريفات جغرافية وبشرية

حيز جغرافي غير واضح الحدود

الزخرفات العربية كناية عن أشكال تزيينية خفيفة مؤلفة من خطوط متشابكة ابتكرها العرب. والشرق الأوسط، على الصعيد الجغرافي، كما على الصعيد البشري والتاريخي، أشبه بزخرفة عربية. وهو، إجمالاً، يمتد، أشبه بقوس كبير، من الطرف الأقصى لسهل الدانوب وسلسلة جبال البلقان في أوروبا حتى الصحراء الليبية. وتضم هذه المنطقة تركيا، إيران، سوريا، العراق والأردن، فلسطين المحتلّة، شبه الجزيرة العربية ومصر، أو ما يمكن تسميته أيضاً بشرق البحر الأبيض المتوسط وامتداده الآسيوي المباشر. وبحسب التصورات الجغرافية السياسية الأنكلوسكسونية مُدَّ الشرق الأوسط حتى أفغانستان والباكستان، واستثنت أحياناً بلدان أفريقيا الشمالية (هيمن هذا التصور بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وفي خلال الحرب الباردة عندما



حاولت إنكلترا ومن بعدها الولايات المتحدة إنشاء تحالفات بين البلدان الأساسية في المنطقة للتصدّي للمد الشيوعي).

شاع الحديث، في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، عن «المسألة الشرقية»، وهو موضوع راج في الأدب الدبلوماسي وأيضاً في كتابات أدباء أوروبيين كبار أقدموا على «السفر إلى الشرق»، أو باحثين سياسيين وصحافيين مشهورين. وهم غالباً ما استخدموا تعبير «المشرق» (Levant)، وهو تعبير أكثر شاعرية ومَجازاً، للإشارة إلى بلدان شرق المتوسط (اليونان، تركيا، سوريا، لبنان، مصر، الأراضي المقدسة وفلسطين). وقد استبدل بهذا التعبير اليوم الشرق الأدنى، الذي ندر استخدامه لهيمنة تعبير الشرق الأوسط على نطاق واسع[١].

يبقى أن حدود المنطقة تتنوّع بحسب المؤلفين أو المؤسسات. وهكذا، فإن المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي، غالباً ما تستخدم تعبير «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» الثقيل جداً MENA بالانكليزية، وهي مختصر أصبح متداولاً لِـ (Middle East and North Africa): وتستبعد هذه المجموعة، وفي شكل مستغرب، تركيا المدرجة في أوروبا، ولكنها تدمج إيران إلى جانب البلدان العربية على حافة المتوسط (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب). وتبقى حدود الشرق الأوسط، في الأدب

(١) لمزيد من التفصيل حول تعيين حدود المنطقة والمفاهيم الجغراسية المختلفة لمحتواها، أنظر George Corm, *Le Proche-Orient éclaté, 1956-2007,* Gallimard, coll. "Folio/Histoire", Paris, 2007, p. 63-110.



الأنكلوسكسوني أو الفرنسي، مبهمة. ويبدو، من واقع انضمام اليونان إلى الاتحاد الأوروبي، أنه يجب أن تتوقف الحدود الغربية للشرق الأوسط من الآن فصاعداً عند تركيا، التي هي أيضاً مع ذلك مرشحة لأن تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي. كذلك، ليس من الواضح بعد ما إذا كانت الحدود الشرقية تتوقف عند إيران أو يجب تضمينها أفغانستان وربما الباكستان.

ولا يسعنا، مهما يكن من أمر، إلا أن نشدّد على أنه وفي بداية القرن الحادي والعشرين، ومهما يكن خيار الحدود، تشكّل البلدان الناطقة بالعربية مركز ثقل الشرق الأوسط. فالعالم العربي ينقسم، في الأدب السياسي العربي، إلى جزءين كبيرين: فـ «المغرب» يشكّل جزءه الغربي (هناك، علاوة على بلدان شمال أفريقيا الأربعة التي سبق ذكرها، موريتانيا والعربية لغتها الرسمية)، في مقابل الجزء الشرقي، «المشرق»، الذي يضم بلدان شبه الجزيرة العربية (السعودية، اليمن، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، عُمان) ومجموع ما يُسمّى بدول «الهلال الخصيب» - أي بلدان مجموعة سوريا - ما بين النهرين (العراق، سوريا، الأردن، فلسطين، لبنان) - إضافة إلى مصر. تجتمع الدول الناطقة بالعربية في جامعة الدول العربية التي تضم ٢٢ عضواً (إضافة إلى البلدان المذكورة، هناك السودان والصومال، وكذلك جيبوتي وجزر القمر). وأيضاً، من شأن تحديد واسع للشرق الأوسط أن يشمل اليوم، وحرصاً على الترابط المنطقي، الدول الـ٢٢ الأعضاء في الجامعة العربية، تركيا وإيران، بل أيضاً أفغانستان والباكستان، وحتى دول منطقة



القوقاز التي يتشكل شعبها في جزء كبير منه من أصول تركية أو إيرانية، والتي شكّلت طويلاً جزءاً مكمّلاً لكيانات سياسية تركية أو إيرانية قبل أن تحتلها الملكية القيصرية الروسية.

ونحن، في هذا المؤلف الذي يحابي البعد الجغرافي، لن نُدخل مع ذلك تحت تعبير الشرق الأوسط سوى بلدان المشرق العربي وتركيا وإيران. وفي العام ٢٠٠٥م، كانت هذه المجموعة الجغرافية البالغة ٧,٢ ملايين كلم مربع تعدّ أكثر من ٣٣٠ مليوناً من السكان، موزعين بشكل أساسي على ثلاث مجموعات إثنية - ثقافية كبرى: الأتراك أو الطورانيين (نحو ٧٢ مليوناً)، الفرس أو الإيرانيين (نحو ٦٨ مليوناً)، والعرب (نحو ١٧٧ مليوناً). بيد أن هذه المنطقة تضم أيضاً عدداً كبيراً من الأقليات السكانية، التي يتفاوت تعدادها من حيث الأهمية، وتستجيب لتحديدات إثنية أو دينية كثيرة التباين، مثل الأكراد، أو الأرمن، أو المجموعات المتعددة المتحدّرة من المسيحية والإسلام، أو الإسرائيليين (٦,٩ ملايين). وهؤلاء الآخرون يتشكلون بدورهم من مجموعات من أصول إثنية وثقافية متعددة: وهناك أولاً اليهود الأشكينازيون، أي الغربيو الأصل، وهم في الأساس من الروس والبولنديين، الذين شكلوا رواد الاستيطان في فلسطين منذ بداية القرن العشرين؛ وانضم إلى هؤلاء اليهود السفرديون، أي الشرقيو الأصل، القادمون من بلدان أفريقيا الشمالية، والمتحدرون في قسمهم الأكبر من اليهود الإسبان الذين طُردوا من بلدهم زمن عودة الحكم الإسباني، إضافة إلى يهود كثر من أصول بربرية - وبخاصة المغاربة والتونسيين والجزائريين - بل



وأيضاً يهود من أصول يمنية، عراقية، مصرية وحتى أثيوبية (الفلاشا)، الذين هاجروا إلى إسرائيل بعد قيام الدولة في العام ١٩٤٨م؛ فضلاً عن ذلك، احتفظت إسرائيل بجزء صغير من السكان العرب الفلسطينيين الذين لم يُطردوا من الأراضي التي تم احتلالها في العام ١٩٤٨م.

تعانق الجبل والصحراء والبحر

إن الجغرافيا والتاريخ، على عكس الرؤية التي تلقى رواجاً كبيراً والتي تسعى إلى حصر شعوب الشرق الأوسط في خاصياتها الدينية، هما اللذان يسمحان أساساً، بشكل أفضل بكثير من المقاربة المعتمدة على الأنتروبولوجيا الدينية، بفهم هوية هذه الشعوب. وتفسّر هذه الأبعاد صعوبة إيجاد حدود جغرافية دقيقة لهذه المنطقة من العالم المنفتحة على ثلاث قارات وبحور عدة في آنٍ. فالشرق الأوسط، إن من حيث مداه أو تبعثره في بيئات جغرافية متباينة، أو أيضاً من خلال العمق الزمني لتاريخه، يبدو على النقيض من أوروبا. فهذه الأخيرة تتميز بقوة تماسكها الجغرافي، وتجانسها المناخي، وتاريخها القصير نسبيّاً في سلّم الحضارات.

فأوروبا ليست واضحة الحدود إلا عند خاصرتها الشرقية، حيث تنفذ شمالاً إلى سهوب سيبيريا الجليدية الكبرى، وفي الوسط إلى سهوب آسيا الوسطى، وجنوباً إلى هضاب آسيا الصغرى المرتفعة وجبالها. ففي الغرب والجنوب، يشكل الأطلسي والمتوسط حدودها الطبيعية. وهي، بمساحتها الضيقة،



تتمتع بمناخ متجانس ومعتدل في جزئها الأكبر، مع معدلات منتظمة للأمطار ومصادر مائية موزعة بالتساوي على مجمل أراضيها. إنّ سلاسلها الجبلية، كما أنهرها، تسهّل نسبيّاً تقسيم كياناتها السياسية وتنوّع سكانها. وحتى عندما تهيمن عليها البنيات الإمبراطورية، مثل الإمبراطورية الرومانية أو الإمبراطورية المقدسة الرومانية الجرمانية أو الإمبراطورية النمسوية - المجرية، فإن اعتدال المسافات وسهولة التنقلات داخل أوروبا تسهّل إدارة سكانها. فالجبال لا تحتل سوى مساحة مصغّرة، محيطةً بمساحات شاسعة من السهول الخصبة التي ترويها أنهر ومجاري مياه كثيرة. ويؤمّن الانفتاح على البحار، التي تبقى قريبة، انتقالاً كبيراً وسهلاً للأناس والأفكار.

الشرق الأوسط مغاير كلّياً، حيث لا شيء يتيح للحدود بأن تستقر وهي المنفتحة في شكل واسع على آسيا وأفريقيا وأوروبا. فهنا تعوّد الإنسان، في الواقع، ومنذ أقدم العصور، على أن يعيش عند ملتقى طرق جغرافي وإنساني. فسكان الشرق الأوسط، الذين تعرّضوا طوال تاريخه لاختراق واجتياح شعوب وافدة من تلك القارات الثلاث، عبر الصحراء أو الجبل أو البحر، تعلّموا هم أيضاً اجتياز الموانع الطبيعية الأكثر هولاً، وبخاصة الصحارى التي تحدّه من على كافة جوانب خاصراته الجنوبية والشرقية والغربية. والشرق أوسطيون، المحصورون بين بحار الماء وبحار الرمال، تعلّموا أيضاً الملاحة في البحار كما في الصحارى للتأكيد على قدر تواجدهم في ملتقى طرق. كما أنهم تعلّموا لغات غزاتهم وتأثروا بثقافاتهم أو بأديانهم.

تشرح الخصائص الجغرافية للشرق الأوسط، من أوجه عدّة، تاريخه وملامحه الحضارية. فالبيئات الجغرافية هي، في الواقع، كثيرة التنوّع وشديدة التباين: فالصحراء يحدّها البحر على امتداد آلاف الكيلومترات في مصر وليبيا (البحر المتوسط) وأيضاً في شبه الجزيرة العربية (البحر الأحمر والمحيط الهندي)؛ كذلك فإن الجبل يحدّه البحر في سوريا، وفي لبنان، وفي تركيا (المتوسط، البحر الأسود)، وفي إيران (بحر قزوين)، وفي جنوب شبه الجزيرة العربية (البحر الأحمر والمحيط الهندي)؛ والصحراء محاطة بالجبال، كما في إيران؛ والسهول الخصبة محاطة بالصحراء عندما تكون واقعة عند مستوى سطح البحر (بلاد ما بين النهرين، مصر) أو بالجبال عندما تكون في المرتفعات، من ألف إلى ألفي متر (لبنان، إيران).

وفي إمكاننا أيضاً، على مسافات قصيرة جدّاً الانتقال من مناخ ومن طراز سكني بشري إلى ما هو مختلفٌ تماماً. وما من مكان فيه أوساط جغرافية معزولة بعوائق طبيعية. فباستثناء اليمن، فإن السلاسل الجبلية المرتفعة في إيران أو تركيّا أو العراق أو لبنان تقطعها تصدّعات كبيرة تسمح بمرورٍ سهل، وبالوصول إلى الأودية الخصبة أو إلى الهضاب العالية شبه الصحراوية.

ويمكن تحديد ست مناطق جبلية رئيسية في الشرق الأوسط:

- سلسلة الجبال البنطية، التي تغطي كامل شمال تركيا وتشرف على ساحل البحر الأسود ذي المناخ شبه المداري؛



وتبلغ هذه الجبال في الشرق، عند الحدود مع الاتحاد السوفياتي السابق، ارتفاعاً يصل إلى أربعة آلاف متر؛

- سلسلة جبال طوروس في جنوب تركيا، والتي تمتدّ من ثم إلى جبل العلويين في سوريا، ومن ثم إلى سلسلتي جبال لبنان الغربية والشرقية، محيطة بالبحر المتوسط. يصل ارتفاع جبال سلسلة طوروس إلى ٣٧٣٤ متراً في الشمال الشرقي، فيما يصل الارتفاع في الشرق، عند الحدود العراقية إلى ٤١٦٨ متراً. ويصل ارتفاع الجبال اللبنانية إلى أكثر من ثلاثة آلاف متر عند قممها العليا؛

- سلسلة جبال زاغروس جنوب إيران، التي تمتد على ١٨٠٠ كلم من الحدود التركية إلى طرف الخليج الفارسي. ويتجاوز ارتفاعها أحياناً الـ٤٥٠٠ متر؛

- قوس البورز الجبلي، عند حدود بحر قزوين في شمال إيران، الذي يشرف عليه ممر دماوند البركاني (٥٦٧٨ متراً) وكتلة مرتفعات ألم كوته (٤٨٤٠ متراً)؛

- جبال جنوب شبه الجزيرة العربية، التي تبلغ ذروة ارتفاعها في اليمن إلى ٣٧٦٠ متراً، وهي جبال تتأثّر بالرياح الموسمية وتتلقى بالتالي كمية مرتفعة نسبيّاً من الأمطار وهو ما يفسّر لقب «العربية السعيدة» الذي أُعطي في العصور القديمة لهذه المنطقة من شبه الجزيرة؛

- سلسلة الجبال الصحراوية عند حافة البحر الأحمر، على امتداد الساحلين المصري والسعودي، وكذلك جنوب شبه جزيرة



سيناء حيث تصل ذروة ارتفاعها إلى ٢٦٣٧ متراً؛ تمتد سلسلة الجبال هذه إلى الأردن، حتى وادي نهر الأردن.

وهكذا يمكننا رؤية أهمية الجبال في الشرق الأوسط؛ وإذا ما أضفنا إليها هضاب الأناضول التركية، التي يراوح ارتفاعها بين ألف وألفي متر، وكذلك الهضاب العليا الإيرانية، التي تقع أحياناً على ارتفاع أكثر من ألفي متر، والهضاب العليا اليمنية، وسهل البقاع اللبناني على ارتفاع ٩٠٠ متر، ندرك أن نسبة كبيرة من شعوب الشرق الأوسط هم سكان جبل. وفي الواقع، فإن شرائح واسعة جدّاً من الإيرانيين، والأتراك، والأكراد، والأرمن، واللبنانيين، واليمنيين تعيش في مساحات جبلية واسعة أو في هضاب مرتفعة.

المساحات الصحراوية كذلك هي الأخرى متعدّدة وشاسعة، وهي تنحصر أحياناً بين سلسلتين جبليتين، كما في إيران، حيث يحدّها الجبل من جهة، والبحر من الأخرى. المساحتان الصحراويتان الكبريان هما، بلا ريب، الصحراء الواقعة في قلب شبه الجزيرة العربية، وتدعى الربع الخالي (حوالى مليون متر مربع)، والصحراء المصرية الليبية (أكثر من مليوني متر مربع)، وتنتمي إلى مجموعة الصحراء الكبرى. أما الصحارى الأكثر تواضعاً في مساحاتها فهي صحراء النقب في فلسطين المحتلة وهي امتداد لصحراء سيناء في مصر، وبادية الشام وهي امتداد لشبه الجزيرة العربية، وصحراء لوط في خوراسان في إيران التي



تشتهر بالإسمنت الملحي الذي يغطي الرمل والجفاف التام اللذين يميّزانها.

السهلان الكبيران الخصبان في الشرق الأوسط هما وادي النيل في مصر، وحوض دجلة والفرات (الذي تقع غالبيته في العراق، لكنه يمتد أيضاً إلى سوريا حيث يقوم الفرات بانعطافة كبيرة). بيد أن الجزء الخصب من هذا الأخير لا يتجاوز أبداً عرض ١٠٠ إلى ١٥٠ كلم. ويختفي مصب النهرين في منطقة واسعة من الأهوار والمستنقعات بطول ١٥٠ كلم تنفتح على الخليج العربي - الفارسي عند الحدود مع إيران. ولنهر الفرات، وطوله ٢٣٣٠ كلم (منها ١٢٠٠ في العراق)، معدّل منسوب يبلغ ٨٣٧ متراً مكعباً في الثانية؛ وهو ينبع، مثله مثل دجلة، من تركيا. ولا يبلغ طول هذا الأخير سوى ١٧١٨ كلم (منها ١٤١٩ في العراق)؛ وبفضل خمسة روافد تنبع كلها من العراق فإن معدّل منسوبه يبلغ ١٤٠٠ متر مكعب في الثانية، أي يمكنه أن يصل، زمن الفيضان، إلى ١٣ ألف متر مكعب، في مقابل ٥٢٠٠ متر مكعب للفرات.

وادي نهر النيل في مصر أكثر ضيقاً من حوض ما بين النهرين، إذ لا تمتد خصوبة الأرض إلا على بضعة كيلومترات، بيد أن النهر ينقسم إلى تسع شعاب ابتداء من القاهرة، مشكّلاً دلتا بمساحة ٢٤ ألف كلم مربع وبطول ٢٦٠ كلم عند الحدود مع البحر المتوسط. ويتعلّق الأمر هنا بالجزء الأكثر خصوبة والأكثر استقطاباً للسكان في البلاد. ينبع النيل من أفريقيا شرقًا،

من بحيرة فيكتوريا في كينيا؛ ويجتاز أكثر من ٦٦٠٠ كلم قبل أن يصب في البحر، ومنها ثلاثة آلاف كلم في مصر حيث ينخفض مع ذلك منسوبه بشكل لافت (٢٨٠٠ متر مكعب في الثانية).

وفي ما عدا النيل ودجلة والفرات، لا يعرف الشرق الأوسط أنهراً كبيرة أخرى. ويغذّي ذوبان الثلوج الكثير من مجاري المياه، التي ليس لها سوى وجود موسمي من الربيع إلى بداية الصيف، حيث تؤدي الحرارة سريعاً إلى تبخّرها. إلا أن للأردن وفلسطين المحتلة مع نهر الأردن، وللبنان مع الليطاني مجاري مياه لها بعض الأهمية. وتؤكّد أهمية حوض ما بين النهرين ووادي النيل، وأيضاً وادي الأردن وسهل البقاع اللبناني حيث ينبع الليطاني والعاصي الذي ينساب من ثم إلى سوريا، على أن الشرق الأوسط هو كذلك أرض زراعية عمرها ألفيّات عدّة. وليس في الواقع ما يؤثّر أكثر من رؤية الفلاحين، على ضفاف النيل أو الفرات، يعكسون الحركات نفسها المصوَّرة على جدران المعابد الفرعونية أو على المسلّات البابلية التي تعود إلى أربع أو خمس ألفيات في الزمن.

السواحل: تحيط البحار بالشرق الأوسط من جميع الجهات. فهناك من اسطنبول إلى طرابلس في ليبيا، آلاف عدة من الكيلومترات من السواحل المتوسطية التي تحدّ تركيا وسوريا ولبنان وإسرائيل ومصر. وخاصرة مصر وشبه جزيرة سيناء يحدّهما البحر الأحمر الذي يفصل بين أفريقيا وآسيا وينتهي بذراعين أشبه بكلّابتين تحصران سيناء: خليج السويس وخليج





العقبة الذي يحيط طرفه بالحدود الأردنية - الفلسطينية. ويحيط بشبه الجزيرة العربية البحر الأحمر قبالة الساحل المصري، والمحيط الهندي على كامل عرضها، ومن ثم مياه الخليج العربي الفارسي التي، وفي شكل موازٍ لمياه البحر الأحمر، تتقدّم عميقاً على طول شبه الجزيرة العربية غرباً والهضبة الإيرانية شرقاً. إنها الطريق النفطية الكبرى للشرق الأوسط بفعل تجمّع الاحتياطيات الهايدروكربونية العراقية والكويتية والسعودية والإماراتية والقطرية والعمانية والإيرانية على سواحل هذا البحر. وأخيراً، فإن البحر الأسود، في الشمال الشرقي، يحصر تركيا، وبحر قزوين يحدّ إيران. وبين البحرين، تمتد الهضاب الجبلية الواسعة الأرمنية والأذربيجانية من خلال سلسلة جبال القوقاز الأكبر التي تجتاز جورجيا.

توجد بالتالي منذ زمن بعيد جدّاً في الشرق الأوسط مجموعة بشرية كبيرة من صيادي الأسماك والبحّارة والتجار، طَبَعها اتصالها بالبحر، وشكّل الفينيقيون نموذجها المثالي.

تشرح هذه المعطيات الجغرافية مناخ المنطقة: فالالتقاء المستمر للحواجز الجبلية مع الهضاب والأحواض النهرية، وللصحارى مع البحار يجعل منها منطقة ضغط جوي منخفض غالباً ما تهبّ فيها الرياح وتسمح بزحف الصحراء إذا لم يتوصّل الإنسان إلى احتوائها. إنّ معدل هطول الأمطار متفاوت جدّاً، والأمطار دائماً غير متوقَّعة وقصيرة المدّة؛ لكن تساقط الثلوج بكثافة على القمم العالية، يؤدي إلى فيضانات كبرى، كارثية

على الريف كما على المدن. تتركز الأمطار في بضعة أشهر من السنة، ما بين تشرين الثاني/نوفمبر وأيار/مايو؛ ويمكنها أن تصل من ٨٠٠ ملم إلى ٩٠٠ ملم في السنة عند ضفاف المتوسط، إلا أنها نادراً ما تتجاوز الـ٣٠٠ ملم إلى ٤٠٠ ملم في المناطق القارية وتنخفض إلى ما دون ١٠٠ ملم في المناطق الصحراوية. وما إن يتم الخروج من بعض المناطق التي ترويها الأنهر، يصبح للنشاطات الزراعية في المناطق شبه القاحلة طابع عشوائي.

فالمناخ، الدائم الحرارة والرطوبة في السهل أو عند شاطئ البحر، والجاف والحارق في المناطق القارية، يكون شديد البرودة شتاءً في الجبال والهضاب العالية. وبالرغم من غزارة المياه التي يوفرها ذوبان الثلوج، فإن الشرق الأوسط يشهد بالأحرى افتقاراً حادّاً إلى توفّر الموارد المائية لسنوات الجفاف التي تتبع السنوات حيث تهطل الأمطار بشيء من الغزارة. وهذا ما يفسّر الطابع القاحل أو شبه القاحل للأراضي في خارج الأحواض النهرية الكبيرة أو بعض الجبال كما في اليمن ولبنان.




مكتبة
التنوير

٢

الشرق الأوسط

مركز الحضارات وملتقاها

ثروة ثقافية استثنائية

عرف الشرق الأوسط تنوّعاً كبيراً جدّاً في الأنظمة والبنيات السياسيّة في إطار الإمبراطوريات والممالك الكبرى التي يمتدّ تاريخها على ستة آلاف سنة. فهنا وُلدت الديانات التوحيدية الثلاث - اليهودية، والمسيحية، والإسلام - وهنا أيضاً ازدهرت الحضارة الإغريقية والهيلينية وتطوّرتا، وهو ما امّحى اليوم من الذاكرة. ومع ذلك أثرت الهيلينية بعمق بثقافات المنطقة التي أثرت بدورها في تطوّر هذه الحضارة. واستقرّت الإمبراطورية الرومانية كذلك في الشرق وطبعته بمؤسساتها وهندستها على حدّ سواء. وامتدّ نفوذها طويلاً جدّاً من خلال الهيمنة الطويلة الأمد للإمبراطورية البيزنطية على الشرق المتوسّطي والتي نجحت في توليف الثقافة الإغريقية والثقافة الرومانية، ولم تختفِ هذه



الهيمنة تماماً إلّا في القرن الخامس عشر. ويُظهر ذلك كم أن الجذور الثقافية المتعددة لأوروبا تعود في الواقع إلى الشرق الأوسط، وأيضاً كم أن الحضارات الكبرى للمنطقة تأثرت بالثقافة الإغريقية - الرومانية.

زد على ذلك أن الشرق الأوسط، الموجود عند ملتقى قارات عدة، حافظ دوماً على روابط وثيقة بالحضارات الآسيوية المجاورة وبخاصة الحضارة الهندية؛ واتصّل أيضاً، في جزئه المتوسطي، بالحضارات الأفريقية التي أثّرت بمصر وببلدان المغرب العربي. كذلك، فإن الثقافتين التركية والإيرانية انتشرتا في القوقاز وفي آسيا الوسطى. أضف إلى ذلك أن ثقافة بلدان المغرب العربي تأثّرت بقوة، من خلال اللغة والتاريخ، بثقافة بلدان المشرق.

وأخيراً، فإن الحضارات الثلاث الكبرى من المنطقة، الفارسية والتركية والعربية، قد تأثّرت بشكل قوّي بعضها ببعض في التوليفة الرائعة التي حوّلتها إليها الثقافة الإسلامية الكلاسيكية في القرون الأولى لوجودها. وأصبحت اللغة العربية عندها لغة الثقافة العليا الكوسموبوليتية، وقد ورثت هي بدورها الثقافة الآرامية والسريانية، ولو من ناحية القرابة الألسنية، علاوة على إسهامات الفارسية والتركية، هذا من دون ذكر الاستعارات الكثيرة من اليونانية. وبعد مرحلة من الانحطاط والتراجع في اللغات المتداولة في المنطقة لمصلحة اللغة العربية، عرفت الفارسية نهضة استثنائية بعد اعتمادها الأحرف العربية وإدخال

العديد من الكلمات العربية في قاموسها. والجدير بالملاحظة أن اللغة التركية أيضاً كانت قد اعتمدت الأحرف العربية، غير أن الثورة الكمالية في القرن العشرين ألغت استعمال الأحرف العربية واستبدلتها بالأحرف اللاتينية تقرباً من الحضارة الأوروبية. وسيعبّر شعراء كبار، من أمثال الحافظ وعمر الخيام، ورجال علم، وفلاسفة، ومتصوّفة عن أنفسهم بالفارسية.

اليوم، وفي أزمنة التعصّب الحضارية هذه التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، نسي كل من الشرق والغرب إلى حدٍ بعيد الثروات الثقافية هذه والتاريخ الطويل جدّاً للتأثيرات الثقافية المتبادلة في قلب الشرق الأوسط نفسه، كما بين الشرق والغرب. وقد شجّع على هذا النسيان السياق الجغرافي السياسي الجديد الذي أوجدته النزاعات الكثيرة التي تستمر في تمزيق المنطقة والتي قامت بتغذية نمو الإرهاب «الشرق أوسطي» أو «الإسلامي». ويبدو أنه تمّ خلق خط صدع جديد مركزه في المتوسّط وهو بات يفصل بين الخياليات المتبادلة للثقافة السياسية الغربية ولثقافات الشرق الأوسط.

يُردّ المصدر البعيد لهذا الصدع عموماً إلى ظهور الإسلام في القرن السابع، وهو المولود الأخير بين الديانات التوحيدية المتنافسة الثلاث، فيما هو بالفعل سابق لذلك الحدث الجليل بكثير. ويخبرنا التاريخ في الواقع أنه، وفي قلب الحضارة والثقافة الإغريقيتين - الرومانيتين نفسيهما السائدتين في المتوسط، ظهر، ومنذ القرن الرابع، الانفصام بين الكنيسة



الرومانية الغربية والكنيسة الرومانية الشرقية (انقطاع سيكتمل بانفصال القرن الحادي عشر). وقد اشتُقّت عبارة «الشرق» نفسها، في مقابل «الغرب»، لتحديد هذا الانقطاع داخل حضارة واحدة وديانة واحدة؛ هذا الانقطاع الذي لم يكن موجوداً زمن قدامى الإغريق، عندما كان لا يُنظر إلى آسيا وأوروبا بوصفهما قارتين متعاديتين بالرغم من الاختلافات في الثقافات أو في الديانات، كون الإغريق أنفسهم كانوا موجودين منذ فترة طويلة في آسيا الصغرى وفي مصر[١].

بيد أنه لا يمكننا فهم هذا التعقيد من دون العودة إلى ما هو أكثر بعداً، إلى منشأ التاريخ الإنساني نفسه.

ولادة المدينة والآلهة والكتابة

لأنّ الشرق الأوسط ملتقىً بشري وجغرافي، فقد أُرسيت فيه بالفعل أُسس أولى المواقع المدينية في حوض ما بين النهرين وفي وادي النيل. وقد ظهرت، منذ الألف الرابع قبل المسيح، الأديان والكتابة مما سمح بنشوء الحضارة.

تسمح الاكتشافات الأثرية الحديثة بتحديد مواقع تواجد التجمعات السكنية الصغيرة الأولى المعروفة في تاريخ البشرية، في حوض الفرات في الألفين العاشر والتاسع قبل المسيح. وقد ظهرت أولى التجمعات المدينية، في الألف السابع في المناطق

---

(١) انظر، في هذه المسألة، Georges Corm, *Orient-Occident La fracture imaginaire*, La Découverte, Paris, 2002.



التي تضم حاليّاً سوريا ولبنان وفلسطين، كما في تجمّع رأس شمرا شمال الساحل السوري والذي يبدو أنه أُسس في العام ٦٥٠٠ قبل المسيح، وكذلك تجمع بقراس على الفرات. ويعود نمو مدينة بيبلوس، المركز الفينيقي المستقبلي على الساحل اللبناني، إلى نهاية الألف السادس. كذلك ظهرت في العام ٦٠٠٠ قبل المسيح في الأناضول أولى المواقع القروية (شاتل هيوك، في سهل كونيا) وفي إيران حوالى العام ٦٥٠٠. وقد سبق للمستوى التقني لهذه الحضارات أن كان متميّزاً: خزفيات وفخاريات، وأعمال السَبَج (حجر زجاجي أسود)، وأوعية وتعويذات، وأفران... أما في مصر فظهرت التجمعات البشرية الحضرية بين ٤٥٠٠ و٤٠٠٠ قبل المسيح.

وها نحن، في بلاد ما بين النهرين في الألف الرابع، أمام حضارة متقدّمة بالفعل، مطبوعة بثورة مدينية حقّة تميّزها حضارة سومرية باهرة، «اقتصاد عالمي» حقيقي حيث أنها كانت على ارتباط بالقارة الهندية. وتطوّرت بشكل كبير الكتابة المسمارية التي تحدّرت منها اللغات السامية (العربية، الآرامية، العبرانية). ويشهد الكثير من المواقع المدينية (أريدو، أور، أوروك، لاغاش، أومّا) على أبهات هندسية. وفي سياق الألف الرابع أيضاً اتّضحت معالم المدن المصرية، وبخاصة هيليوبوليس (مدينة الشمس) وممفيس.

شكّلت المدن مقرّات للسلطات الملكيّة التي تجسّد قِوى إلهية عليا. واحتضنت معابد كثيرة فيها رجال الدين الذين شكّلوا



هيكلية إدارية أساسية. وكانت التبادلات التجارية قويّة. وطوّرت الحضارة السومرية - البابلية شرائع قانونية، أشهرها قوانين حمورابي (حوالى ١٧٩٢ - ١٧٥٠ ق.م.)، التي اشتهرت بأنها «واحدة من أروع وثائق التاريخ العام[1]». وستطوّر الحضارة المصرية من جانبها الروائع الهندسية والرسّامية التي خلّدت كبار فراعنتها والكتابة الهيروغليفية. وسيكون من شأن الفينيقيين وضع الكتابة الألفبائية التي ظهرت أولى عناصرها في بيبلوس حوالى ١٨٠٠ ق.م. وتطوّرت في أوغاريت ابتداءً من القرن الرابع عشر ق.م. ولم تأخذ الألفباء الفينيقية شكلها النهائي إلا في القرن العاشر ق.م. في بيبلوس، ومن ثمّ تبناها الإغريق في القرن الثامن ق.م.، وكذلك الآراميون، وشكلت بهذا قاعدة للعربية والعبرانية.

طوّر الإغريق أيضاً، بدءاً من القرن الثاني عشر ق.م.، وبشكل لافت، العمران الشرق - أوسطي. وبهذا أصبحت آسيا الصغرى مقرّاً لمدن مثل أفسس، وطرسوس، وميليت، وهيراكليا، ولاوديسيا، وأوروبوس. أما الإسكندرية فقد أُسّست في مصر. ويأتي من ثمّ دور الرومان في إضافة لمسة هندسية إلى مدن الشرق الأوسط التي سيحتلّونها.

منذ فجر الأزمنة القديمة والشرق الأوسط يتميّز أيضاً بشبكة

---

(١) Paul Petit, *Précis d'histoire ancienne*, PUF, Paris, 1962, p. 25.



من المدن تكثّفت عبر العصور وراكمت طبقات من مختلف الإسهامات الثقافية، والألسنية، والدينية. وهي، التي غالباً ما تعرّضت للدمار عبر الألفيات على يد الشعوب البدوية أو البحرية أو الهزات الأرضية كما في حوض ما بين النهرين، كانت دوماً تنهض من رمادها أو يُعاد بناؤها في موقع مجاور. بيد أنه كان لغزوات المغول (١٢٢٠ - ١٢٥٨)، التي أعقبت مباشرةً الحملات الصليبية، تأثير مُدمّر - وهو ما ستتم العودة إليه - على هذه الشبكة الكثيفة جدّاً من المدن التي شكّلت ركيزة ثقافية حقيقية للتاريخ العام.

وستسمح السلطنة العثمانية، بدءاً من القرن السادس عشر، ببقاء هذه المدن من خلال إعادة توحيد الشرق الأوسط وتوفير شروط الاستقرار والأمن. إلا أن البعثات الأثرية الأوروبية الكبرى في سياق القرن التاسع عشر، عقب أولى البعثات العلمية الفرنسية المرافقة لحملة بونابرت على مصر، هي التي ستعيد إحياء الماضي المجيد لهذه المواقع المدينية الكبرى في الألفيات الأربع السابقة للمسيح.

التعقيدات السكانية

يشكل الشرق الأوسط منطقيّاً، كونه ملتقى قارات، أرض امتزاج بشري كبير بين شعوب من الصنف السامي والصنف الهندو - أوروبي، بل وأيضاً من الصنف الإفريقي عبر وادي النيل والنوبة. وتعبير «الساميّة» الذي استنبطه المستشرق الألماني شلوزل (Schlözel)، يعني مجموعة لغات متقاربة يرتبط أصلها



باللغة السومرية وكتابتها المسمارية. ويُفترض بأن معظم الشعوب التي تتحدّث اللغات السامية تعود في أصولها إلى موجات الهجرة الوافدة من شبه الجزيرة العربية والتي تحضّرت في حوض الفرات وعلى الشاطئ المتوسطي بدءاً من صحراء سيناء وحتى جبال طوروس في تركيا، أي المنطقة المتوسطية التي غالباً ما تُدعى «الهلال الخصيب»، في مقابل المناطق الصحراوية أو شبه الصحراوية؛ ويشكّل السومريون، والأكاديون، والإيلاميون، والآشوريون، والفينيقيون، والكنعانيون، والآراميون، والأموريون الفروع الرئيسة لهؤلاء السكان.

بيد أن مختلف غزوات الشعوب المرتبطة بمجموعة اللغات التي تُسمّى هندو - أوروبية، الواردة من الأورال وآسيا الوسطى، في سياق تاريخ الشرق الأوسط - الذي سنستحضره بالتفصيل في الفصل التالي - أدّت إلى خلائط بشرية وحضارية معقّدة. جاء أوّلاً الحثّيون الذين استقرّوا في الأناضول وأسسوا إمبراطورية قويّة بلغت ذروتها في أواسط الألف الثاني ق.م.؛ ثم جاء الكاسيّون والميتانيون، ومركز استيطانهم في إيران، وأعقبهم البارثيون والميديسيون والفرس.

إلى هذه الاختراقات، التي كانت سلميّة أحياناً وحربيّة أحياناً أخرى، ومركزها في الهضاب الإيرانية والأناضولية، تُضاف اختراقات الشعوب التي يُطلق عليها اسم «شعوب البحر»، وهي في أساس إعمار اليونان وآسيا الصغرى الأناضولية، واللتين كانتا حتى تلك الآونة قليلتي السكان إلى حدّ كبير: الآسيون، ثم الدوريون والفلسطو (الذين خلّدوا

أسماءهم في اسم فلسطين). دخلت بلدان الهلال الخصيب ومصر مرحلة انحطاط بعدما خرّبتها هذه الغزوات التي أعقبت غزوات الهكسوس. كذلك غلب تأثير الإغريق والرومان والفرس على الشرق الأوسط خلال قرون طويلة.

لن يظهر السكان ذوو الأصول الطورانية أو التركية - المغولية، الوافدون من الأورال ومن جبال ألتاي الناطقون بلغات قريبة من الفنلندية - المجريّة، في الشرق الأوسط إلا بعد فترة متأخرة جدّاً، ابتداءً من القرن العاشر من عصرنا، بعد مجيء الإسلام والفتوحات العربية؛ لكنهم سيسيطرون على أوروبا البلقانية، والشرق الأوسط، وأفريقيا الشمالية ابتداءً من القرن الخامس عشر وحتى مطلع القرن العشرين. وفي سياق هذه القرون الخمسة، تواجهوا في نزاعات مسلحة مع كيانات أخرى عسكرية وسياسية في إيران وآسيا الوسطى، وبخاصة مع حلول سلالة الصفويين التي أعادت إحياء الحضارة الإيرانية.

أخيراً، وفي خلال الحملات الصليبية، من القرن الحادي عشر إلى القرن الثالث عشر، تركت شعوب جرمانية ونورماندية وشعوب أخرى أوروبية متنوعة آثار مرورها في الشرق الأوسط، وبخاصة عبر الأسماء التي لا يزال يحملها بعض العائلات اللبنانية والسورية ذات الأصول الأوروبية والتي استعربت كلّيّاً. وستترك المدن الإيطالية الكبرى التي كانت تسيطر حينها على المتوسّط، بعد الحملات الصليبية، بصمتها في المنطقة: ستمارس جنوى والبندقية، بشكل خاص، نفوذاً قويّاً، وبخاصة هندسيّاً، على السواحل الشرق أوسطية للبحر المتوسط.



ندرك، عبر هذا العرض الموجز، تعقيدات الشرق الأوسط السكانية، وبخاصة عمقها التاريخي، بحيث نتوصّل اليوم إلى إعادة تركيب ١٠ إلى ١٢ ألف سنة من التاريخ، من بينها أكثر من ثمانية في الحقبة السابقة للمسيحية، في مقابل بالكاد ثلاث ألفيات في أوروبا. تجعل طبقات الحضارة والإسكان هذه ذات الأصول المتنوعة من هذه المنطقة، التي أُفقرت اليوم وتفكّكت إلى كيانات سياسية مُصطنعة على طراز الدولة الأمة حسب الطريقة الأوروبية، منطقة تتميز بالتناقضات والتعقيدات والهوية المبهمة. ولهذا علينا، في ما هو أبعد من الاحكام المسبقة والصور النمطية والتقسيمات السياسية الناتجة عن الاستعمار وإزالة الاستعمار، أن نتفحّص الأسس الثقافية التي تشكّل جيولوجيتها الحضارية.

جيولوجية الثقافات في الشرق الأوسط

يستحيل تجميد الشرق الأوسط في صورة مبسّطة تسمح بتعيين خصائص إثنية أو ثقافية. فإذا كان أسلوب الحياة البدوية طبع المنطقة ببصماته، فإن استمرار المدينة ذات الحضارة الرفيعة، بالرغم من المحيط البدوي والقبلي، يشكّل هو الآخر ثابتة متعدّدة الألفيات. بيد أن التأثير البدوي كان متنوعاً جدّاً، وجاء ثمرة موجات الهجرة الآتية معاً من الجنوب (من الجزيرة العربية على الجِمال) ومن الشمال الشرقي (شعوب هندو - أوروبية، ومن ثم طورانية، استخدمت الحصان). غير أن بدو الجنوب هم الذين سيشيدون الحضارات المدينية الكبرى الأكادية

والسومرية، وكذلك الشبكة الهائلة من المدن البحرية والتجارية الفينيقية؛ وسيبني أبناء الشمال الحضارتين الفارسية واليونانية اللتين ستتأثران بقوة بالأساس السومري والأشوري السابق. وهكذا، فإن البدو والحضر أقاموا علاقة معقّدة سيصف المؤرخ وعالم الاجتماع العربي الكبير ابن خلدون نموذجها المتعلّق بالحضارة الإسلامية الكلاسيكية.

وبالتالي فإن التعارض بين الشعوب السامية والشعوب الهندو - أوروبية (أو الآرية) لا يتوافق إلا قليلاً جدّاً مع تحليل الخاصيات الثقافية للشرق الأوسط. هذا التعارض، الذي عممه القرن التاسع عشر الأوروبي وبخاصة من خلال أعمال إرنست رينان وأرتور غوبينو، هو في الحقيقة مصطنع كليّاً، بسبب درجة التداخل الكبرى، عبر آلاف السنين، للسكان المنتمين إلى المجموعتين الألسنيتين الكبريين. فاللغة العربية، وهي اللغة السامية بامتياز، استعارت كثيراً من اليونانية والفارسية، اللغتين الهندو - أوروبيتين، فيما تبنت الفارسية والتركية الألفباء العربية والعديد من الكلمات العربية، ولا يمكن التحقق بأفضل من ذلك من رمزية التزاوج الثقافي والإنساني الذي يميّز الشرق الأوسط. ولا تتمتع الثنائية الآرية/السامية بأي معنًى خارج الألسنية المحض: وربما كان العبرانيون القدامى بدواً جاؤوا من آسيا التي تُدعى آسيا الآريّة أو الهندو - أوروبية، ومن قبيل ذلك الفلسطو الذين وصلوا عن طريق البحر، وهم الجدود الأبعدون لفلسطينيي اليوم، فيما حصرت الثقافة الأوروبية صورة السامي



باليهود والعرب... أو هو أيضاً الاتصال بحضارات ما بين النهرين والأشورية والمصرية المرموقة القديمة الذي ساهم في صياغة العقل اليوناني، فيما أثّرت الثقافة اليونانية تأثيراً عميقاً بكل الثقافات الشرق أوسطية منذ بداية الألفية الأولى ق.م. وحتى نهاية الإمبراطورية البيزنطية في العام ١٤٥٣م.

كان اتصال الثقافات خصباً في صفة خاصة في المجال الديني، حيث ساهمت المباني اللاهوتية السومرية والمصرية الكبرى، ونظرة الديانة المزدوية الفارسية إلى الخير والشر، إضافة إلى الأفلاطونية اليونانية، في تكوين البنية الدينية للتوحيد، أي فكرة الإله الواحد، المشرّع، المنظّم للكون والديّان الأسمى للخير والشر. وفكرة المواطنية والبربرية اليونانية، التي تم الانتقال بها في الثنائية التوحيدية إلى ما بين «المؤمن» و«الكافر»، مضافة إلى مفهوم «الشعب المختار» التوراتي وإلى جوهر التيوقراطيات المصرية والفارسية القديمة وفي بلاد ما بين النهرين، أسهمت في هذه المنظومات المنمّقة من الإدارة الملكية، والتي تجسّدت بعد العصور القديمة في الخلافتين الأموية والعباسية العربيتين الكبريين وفي الإمبراطورية البيزنطية والسلطنة العثمانية.

ساهم شعر الشعوب البدوية وموسيقاها من جهتهما وفي شكل كبير في التطوّر الفني لمختلف شعوب الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية. فالموسيقى، سواء كانت يونانية أو بلغارية أو رومانية أو تركية أو أرمنية أو كردية أو قوقازية أو إيرانية أو

عربية تقدم تشابهات مدهشة وبنيات متقاربة. والأمر نفسه بالنسبة إلى المطبخ، ولو أن بعض المدن، مثل أصفهان أو حلب أو إسطنبول، أكثر شهرة اليوم من غيرها برهافة أطباقها وتنوّعها.

بيد أن كل هذه الاختلاطات لا تمنع اليوم من تمييز ثلاث مجموعات كبرى ثقافية وألسنية في الشرق الأوسط، يعيش في داخلها تعدّد ذو طابع ديني أو إثني - قومي: المجموعة التركية والمجموعة الإيرانية والمجموعة العربية. ولكل منها امتدادات مهمّة خارج الشرق الأوسط.

وهكذا، فإن العالم التركي يمتدّ إلى شعوب كثيرة من شعوب الجمهوريات المسمّاة بالإسلامية في الاتحاد السوفياتي السابق. وكان يمكن، حتى الحرب العالمية الأولى، إيجاد الكثيرين من الأتراك أو من المتحدثين بالتركية في اليونان وفي البلدان البلقانية التي سيطر عليها العثمانيون طويلاً؛ كذلك، كان يونانيون كثر لا يزالون يسكنون المدن الساحلية التركية، بالإضافة إلى الوجود الأرمني السابق في أرياف الأناضول وفي كل المدن التركية. وكان من شأن بروز القوميات تحت تأثير الأفكار السياسية الأوروبية أن فسخ هذه الاختلاطات السكانية المُميّزة للشرق الأوسط ولشبه الجزيرة الهندية.

والحالة الأكثر مأسوية في عمليات ترحيل السكان وما يرافقها دوماً من مجازر كانت إبادة الأرمن العالقين في سياسات القوى الأوروبية في نهاية القرن التاسع عشر وإبان الحرب العالمية الأولى: وقد هلك نحو ٨٠٠ ألف شخص سقطوا



ضحايا ضراوة الأحداث، وصلافة القوى، واختلاجات السلطنة العثمانية المنازعة. واضطر الأرمن إلى التخلي عن مزدرعات الأجداد، وعمرها ألوف كثيرة من السنين، في شرق الهضبة الأناضولية وحول بحيرة فان. وهكذا فإن الأرمن الذين انكفأوا في أرمينيا السوفياتية، وفي لبنان أو سوريا، وتشتتوا في فرنسا وفي الأميركتين، فقدوا مزدرعهم الأصلي. ولا تزال أراضي تركيا الحالية تضم، في منطقة إنطاكيا التي كانت حتى العام ١٩٣٩م سورية، عرباً على طريق التتريك، ولكن أيضاً الكثيرين من الأكراد (نحو ثمانية ملايين) في شرق الأناضول وعند الحدود مع العراق وسوريا. أما على الصعيد الديني فإن تركيا هي، في المقابل، متجانسة حيث أن الأكراد وغالبية العرب الذين لا يزالون موجودين فيها هم من المسلمين السنة؛ بيد أنه لا تزال توجد، وفي شرق البلاد أيضاً، طائفة من الإسلام غير السنّي يدين بمذهب من المذاهب التي تدين بالولاء الروحي إلى الإمام علي، أي العلويون، وعددهم اليوم بين خمسة وستة ملايين.

يشكل العالم الإيراني هو أيضاً مجالاً معقّداً لناحية السكان بفعل تتريك شمال البلاد على يد السلجوقيين الاتراك ابتداءً من القرن الثالث عشر من عصرنا. وهكذا فإن الأذريين يشكلون في أذربيجان الإيرانية كتلة متماسكة من سبعة إلى ثمانية ملايين شخص من أصل طوراني تمتدّ في الواقع إلى ما هو أبعد من جمهورية أذربيجان المستقلة حديثاً (مقاطعة سوفياتية سابقة). وتعيش في جنوب البلاد، في خوزستان، مجموعة كبيرة من

السكان العرب، وهي امتداد لجنوب حوض ما بين النهرين العراقي. ويوجد في الشرق سكان من البالوش، وهم امتداد لبالوشستان الباكستانية. وأخيراً، فإن إيران تضم أكراداً في المنطقة الحدودية مع تركيا والعراق، وقبائل تركمانية كبرى، وكذلك أرمناً وأشوريين مسيحيين. وإذا كان الإسلام الشيعي، على الصعيد الديني، هو الديانة الغالبة بما في ذلك عند الأذريين الذين يتحدثون التركية، فإن العرب والأكراد والتركمان هم من السنة. وعلى الصعيد الألسني، وفي ما عدا الفارسية، وهي اللغة المسيطرة والرسمية، والتركية، فإن مجموعات بدوية مختلفة أو شبه بدوية في البلاد تتحدث بلهجات كثيرة تمتزج فيها التركية والفارسية والعربية، وهي خير شاهد، مرّة أخرى، على التفاعلات الثقافية العميقة التي تميّز مجمل الشرق الأوسط.

المجال العربي، أو المجال السامي بامتياز، يمكن تقسيمه إلى أربع مناطق: مصر والسودان؛ بلدان الهلال الخصيب (أو المشرق) - سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق؛ بلدان شبه الجزيرة العربية - السعودية، اليمن، عمان، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت؛ وأخيراً بلدان شمال أفريقيا (أو المغرب) - ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا. للمشرق والمغرب تاريخ وإرث مشتركان يعودان إلى الحقبة الفينيقية. وأدى الفتح العربي إلى زوال المسيحية من المغرب، ولكن ليس اليهودية. وهو إذا قام وفي شكل واسع بأسلمة هذه المنطقة فإنه لم يعرّبها كليّاً على الصعيد الألسني، فقد نجح البربر في الاحتفاظ بلغتهم (الأمازيغية) وبلهجات مختلفة؛ ولهم



حضور هام في المغرب والجزائر، وفي شكل أكثر هامشية في تونس وفي ليبيا.

تشكّل مصر، التي تتحدّث العربية بشكل كلّي وتتمتع بتجانس ثقافي كبير، تماسكاً في السلوك والعادات التي تتميّز بتجاور حياة ريفية وحياة مدينية كثيفة جدّاً، لا نجده أبداً في بلدان المنطقة العربية الأخرى وفي المغرب. وحدها منطقة النوبة، في جنوب البلاد عند الحدود مع السودان، تعطي مصر طابعها الأفريقي، بما أن سكانها من السود ولم يتهجّنوا مع الغالبية السكانية البيضاء. ولا تحتوي سيناء وسواحل البحر الأحمر إلا على قلّة ضئيلة جدّاً من السكان البدو. ومصر، المسلمة السنية، تضم مع ذلك أكبر تجمّع للمسيحيين في الشرق الأوسط، وهم الأقباط (نحو ستة ملايين) المتحدّرون المباشرون من سكان مصر الفرعونية. إنما الأمر ليس سيّاناً في السودان، حيث وحدهم فقط سكان الشمال تأسلموا وتعرّبوا بشكل كامل، فيما بقي سكان الجنوب من الأرواحيين أو أصبحوا مسيحيين. وقد جاشت، في النصف الثاني من القرن العشرين، حرب أهلية طويلة جدّاً بين جزءي البلاد هذين.

نجد في بلدان الهلال الخصيب، وعلى العكس من ذلك، التنوع الكبير للبيئات الجغرافية والبشرية عن باقي الشرق الأوسط: بدو حضريون أو شبه حضريين، فلاحو الجبال العالية، ريفيو السهول الخصبة، أهل مُدن ذوو أصول عمرها آلاف السنين. وإذا كانت اللغة والثقافة العربيتان تسيطران وتوحدان

مختلف أنواع السكان، فإن الإسلام الشيعي، إضافة إلى عدد كبير من المذاهب الإسلامية وتعددية الكنائس المسيحية، تأتي لتعطي لهذا الجزء من العالم العربي فرادته، بالرغم من الغلبة العددية للإسلام السني. وأخيراً، فإن أكراد العراق وسوريا، وعلى عكس أكراد تركيا وإيران، لعبوا في كثير من الأحيان دوراً سياسيّاً له شأنه؛ وللأرمن الناجين من مجازر الأناضول، مكانة اقتصادية وسياسية في العراق وسوريا ولبنان (وبخاصة في لبنان) لا يمكن نكرانها.

تشكّل شبه الجزيرة العربية المكوّن الثالث للمجال العربي، وهي، بفعل الجغرافيا وموجات الهجرة التاريخية، منفتحة في شكل كبير على حوض ما بين النهرين والهلال الخصيب. وهي أيضاً تعرف، من خلال بنياتها الجغرافية، بيئات إنسانية متنوعة جدّاً: بدو الصحراء الوسطى، تجار، صيادو أسماك وحضريّو مدن سواحل البحر الأحمر أو الخليج العربي - الفارسي، مزارعو جبال اليمن أو عُمان على ضفاف المحيط الهندي. وإذا كانت الوحدة اللغوية تامة، فإن نماذج مختلفة من الإسلام تميّز أيضاً شبه الجزيرة: شيعية جزء من السكان الذين يعيشون على الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية وفي البحرين والكويت، بل وأيضاً في اليمن، وهابية متشددة في السعودية، وأباضية في عُمان. وعلى ما سنتبيّنه، فإن اكتشاف الثروات النفطية في شبه الجزيرة في القرن العشرين قد أثار انقلابات اقتصادية - اجتماعية وسياسية عميقة، أثّرت في مجمل الشرق



الأوسط. وستكتسب السعودية بنوع خاص نفوذاً هائلاً على مجمل العالم العربي والبلدان الإسلامية، في شكل لا يتناسب مع أهمية سكانها وثقافتها. وسيُمارَس هذا النفوذ على حساب بلدان عربية أخرى، وبخاصة مصر التي كانت، ومنذ القرن التاسع عشر، تلعب دوراً عظيماً في نهضة العالم العربي.

وهكذا، فإن جغرافيا الشرق الأوسط الطبيعية والإنسانية والثقافية تجعل من هذه المنطقة من العالم المركز التاريخي للحضارة الإنسانية في مصر، وفي مدن الساحل السوري - اللبناني، وفي حوض ما بين النهرين، ومن ثم، وعلى مرّ الألفيات، ملتقًى حضاريّاً كبيراً. وقد ميّزت التفاعلات الثقافية والألسنية، والدينية المجالات العربية والإيرانية والتركية والتي تستمر حتى أيامنا هذه في مراعاة الروابط الألسنية والثقافية الشديدة مع شمال أفريقيا بالنسبة إلى العرب، ومع القارة الهندية وآسيا الوسطى بالنسبة إلى الأتراك والفرس. وتُثبت المراحل الكبرى لتاريخ الشرق الأوسط، التي سنستحضرها الآن بمزيد من التفصيل، أهمية ملتقى الطرق الحضاري هذا.



٣

طبقات تاريخ الشرق الأوسط الكبرى

قادتنا خطواتنا الأولى في جغرافية الشرق الأوسط الطبيعية والبشرية إلى سبر العمق التاريخي للمنطقة والحيّز الجيولوجي لثقافاتها. ولهذا أصبح ممكناً الآن عرض تاريخ المنطقة، من خلال المباشرة، وفق المنهجية نفسها، بدراسة التطور التاريخي لهذه الكيانات التي تعاقبت أو تزامنت في الهيمنة عليها. ولإعادة تركيز كل الأهمية على تاريخ الشرق الأوسط، بدا لنا أكثر إفادة الخروج من أنظمة تحديد الحقبات المحددة للتاريخ الأوروبي - التي تميّز بين العصور القديمة، العصور الوسطى، النهضة، إلخ. - وأيضاً من المنظور السياسي للتحليل التاريخي المدموغ بالتفصيلات «القومية» التي اصطنعتها أوروبا لنفسها. وسنتطرق، من خلال استمرار اندفاعة تحليلنا لجيولوجية الثقافات، إلى تاريخ الشرق الأوسط انطلاقاً من ديمومة مراكزه الحضارية الكبرى: بلاد ما بين النهرين والهلال الخصيب، الأناضول الهيلينو - تركية، والهضاب الإيرانية ومصر.



سيقودنا هذا التنقيب التاريخي إلى زمننا المعاصر حين لم تعد مراكز الثقافة والحضارة الأربعة الكبرى هذه، والتي سبق أن كانت مراكز لإمبراطوريات عظمى مرموقة، سوى مقاطعات في غمرة من التدهور الديموغرافي، والاقتصادي والعسكري والثقافي. كذلك، فما من شيء سيوقف بعد دخول تلك الكيانات الشرق أوسطية في طور الانحطاط، التفوّق الأوروبي المتصاعد الثقافي والسياسي والعسكري. وفي حين كانت أوروبا قد اضطرت في الغالب إلى أن تتعرض إلى صدمة الغزوات المشرقية، فقد بات في الزمن الحديث على الشرق أن يتكبّد، طوال القرنين التاسع عشر والعشرين، وطأة الاستعمار أو الاستعمار الجديد للقوى الأوروبية، من دون أن يتمكن من المقاومة بسبب العمق الذي بلغته دينامية الانحطاط التي سنبحث أسبابها في ما بعد.

من سخرية التاريخ القاسية أنه سيكون على المنطقة، ما إن تجلى القوى الأوروبية عن الشرق الأوسط، مواجهة هجمة العملاق الأميركي ذي التحالف الوثيق مع الكيان الصهيوني الجديد الذي أنجبته اختلاجات التاريخ الأوروبي. وفي العام ٢٠٠٣م، تعرضت بلاد ما بين النهرين لاجتياح الجيش الأميركي الذي سبق أن بسط وجوده في دول شبه الجزيرة العربية في سياق نهاية الحرب الباردة وتحرير إمارة الكويت التي احتلها العراق بشكل عابر في آب/أغسطس ١٩٩٠م. وسيكون لهذا الحدث المثقل بالعواقب انعكاسات عميقة على مجمل المنطقة.

وهو على أي حال قد زرع فوضى دموية في هذا البلد المتقادم في الحضارة، وفاقم من مشاكل المنطقة بدلاً من أن يحلّها.

تاريخ بلاد ما بين النهرين (أي البابلي والكلداني والأشوري)

يشكل حوض ما بين النهرين، مع امتداداته على الهضبة الإيرانية شرقاً والهضبة الأناضولية شمالاً والشاطئ المتوسطي غربا، مهد التحضّر والتمدّن. وهو أيضاً، إلى جانب وادي النيل، أقدم منتج للتاريخ والنموذج الأصلي للهيكليات الإمبراطورية. وهذه الهيكليات نفسها، منذ القرن السابع قبل المسيح وحتى انهيار السلطنة العثمانية في العام ١٩١٩م، هي التي ستنظّم الشرق الأوسط وامتداداته الأوروبية والآسيوية والأفريقية. فتسلسل مراحل التقسيم إلى ممالك صغيرة ثم إعادة تركيبها في وحدات إمبراطورية يشكل ثابتة من ثوابت تاريخ الشرق الأوسط. فالهيكلية الإمبراطورية لم تكن أبداً مثبتة بشكل نهائي، لكن أيضاً نظام المدينة - الدولة المَلَكية لم تكن هي الأخرى دائمة. وقد أدّت صدمة موجات الهجرة وتدمير البيئة الزراعية إلى تواتر قيام بنًى وهدم بنًى أخرى من الكيانات السياسية التي تميل مراكز السلطة فيها إلى التوجّه صعوداً من الجنوب «السامي» إلى الشمال «الآري».

بلاد ما بين النهرين السفلى وبلاد الكلدان (٢٣٧٠ ق.م. - ٦٤٠ ب.م.)

إمبراطوريتا أكاد (٢٣٧٠ - ٢٢٣٠ ق.م.) وأور (٢١١١ -



٢٠٠٣ ق.م.) تم بناؤهما، انطلاقاً من غزوة سامية وافدة من شبه الجزيرة العربية، على انبساط التجمعات المدينية السومرية الأولى (الألف الخامس) في مواقع إريدو، أوروك، لاغاش، أور. دُمّرت هذه المدن الأولى ما بين ٣٥٠٠ و٣٠٠٠. والشخصية الأعظم لهذه الإمبراطورية هو الملك سرجون الذي بسط سيطرته حتى سواحل المتوسط والهضبة الأناضولية وربما أيضاً حتى حدود القارة الهندية. وقد هُزمت هذه الإمبراطورية الأولى بغزوة من البدو الغوطيين لم تمسّ في المقابل بالنشاط الاقتصادي للمدن السومرية. وهكذا أمكن للإمبراطورية أن تولد من جديد في نهاية الألفية الثالثة وأن تعرف تطوراً مميّزاً للقانون المدني والتجاري الذي سيهيّىء لمجيء شريعة حمورابي الشهيرة في بداية الألف الثاني.

الإمبراطوريات والممالك البابلية (١٩٨٤ - ١٦٩٤ ق.م. و١٢٠٦ - ٥٣٩ ق.م.): أدى تراكم الرمال التدريجي في دلتا ما بين النهرين، وزيادة ملوحة المياه، وتوغّل البدو إلى انحطاط مراكز السلطة الأكادية - السومرية في الحوض السفلي؛ وستنبعث، بالتالي، السلطة المركزية بشكل أكبر في الشمال، في بابل، في قلب حوض ما بين النهرين. وكما سبق وأسلفنا، فإن الوجه الكبير للإمبراطورية البابلية هو الملك حمورابي (حوالى ١٧٩٢ - ١٧٥٠)، الذي أعاد توحيد بلاد ما بين النهرين ووضع «قانوناً» يحمل اسمه محفوراً على نصب مرتفع من البازلت، وهو محفوظ اليوم في متحف اللوفر في مدينة باريس. وهذا القانون،



الذي شكل «الإسهام البابلي الكبير للحضارة[1]»، يفصّل مجمل الأنظمة التي تحكم العلاقات بين مختلف الطبقات الاجتماعية، والعمليات التجارية والمالية والعقارية، وتنظيم الدولة للعدل، إلخ.

دخلت الإمبراطورية البابلية حالة الانحلال تحت وطأة وصول شعوب بدوية جديدة: الكاسيون الوافدون من الهضاب الإيرانية، العيلاميون ذوو الأصول المجهولة والذين استقرّوا في بلاد الكلدان (شرق حوض ما بين النهرين)، الحثّيون والميتانيّون الواصلون من آسيا الوسطى، وأخيراً الأراميون الوافدون من الصحراء السورية والأشوريون الوافدون من بلاد ما بين النهرين العليا. بيد أن بابل ستبقى، من ١٥٧١ إلى ١١٥٣، مقرّاً ملكيّاً مهمّاً للكاسيين. وستبصر إمبراطوريات وملكيّات نيو - بابلية مختلفة النور ما بين ١٢٠٦ و٥٣٨ ق.م. وستليها حقبة طويلة من التراجع تسببت بها هجمات القبائل الآرامية والسيطرة الأشورية، حتى استيلاء سلالة كلدانية على عرش بابل امتدت فترة حكمها من ٦٢٧ إلى ٥٣٩ وهي ستغزو أشور في الشمال والممر السوري حتى صور. أمّا الوجه المسيطر والمتأخر في هذه الحقبة فهو الملك نبوخذ نصر الكبير الثاني (٦٠٥ - ٥٦٢ ق.م.).

الإمبراطوريات والملكيّات الأخمينية والبارثية والساسانية (٥٣٩ ق.م. - ٦٤٠ ب.م.). مع غياب الإمبراطوريتين البابلية

(١) Jacques Pirenne, *Les Grands Courants de l'histoire universelle*, vol. I, Editions de la Baconnière/Albin Michel, Paris, 1959, p. 31.



والأشورية، وفي ما بين القرن السادس ق.م. وحتى القرن السابع ب.م.، ستخضع بلاد ما بين النهرين وبلدان الهلال الخصيب، تباعاً أحياناً، ومعاً أحياناً أخرى، لسيطرة الفرس، واليونان، والرومان، والبيزنطيين. دخل الملك الأخميني سيروس إلى بابل في العام ٥٣٩ وبسط السيطرة الفارسية على حوض ما بين النهرين. بيد أن الإمبراطورية الأخمينية تبنت الآرامية لغة رسمية، وفي هذا شهادة أخرى على التمازج الدائم لثقافات الشرق الأوسط. غير أن السلوقيين الإغريق الذين أعقبوا الأخمينيين، أهملوا العاصمة البابلية. وبعد الفاصل السلوقي، بقي حوض ما بين النهرين تحت سيطرة الفرس. وسيملك فيه البارثيون ثم الساسانيون - الذين أقاموا عاصمتهم في طيسفون (المدائن)، على مقربة من بغداد الحالية - أسياداً حتى مجيء العرب في العام ٦٤٠م. ويجب انتظار خلافة بغداد لتعود بلاد ما بين النهرين مركز سلطة سياسية ذات نفوذ.

بلاد ما بين النهرين العليا الأشورية (٢٠٠٠ - ٥٠٠ ق.م.)

نعني بأشور الجزء المتوسط والعالي لوادي ما بين النهرين الذي سكنه السومريون في الأصل. وتاريخ أشور السياسي، كما نظريتها في نشأة الكون وآلهتها، مختلطة في شكل حميم بتاريخ الإمبراطوريات والممالك السومرية. وهكذا فإن أول مدينة كبرى تظهر في التاريخ تحمل اسم ملكها - الإله، أشور (حوالى ٢٥٠٠)؛ وهي ستصبح ما بين القرن الثالث والعشرين والقرن العشرين مركزاً تجاريّاً كبيراً لبلاد ما بين النهرين. تمزّقت أشور

نتيجة النزاعات السلاليّة بين الملوك السومريين ورؤساء القبائل الأموريين الذين شنوا، انطلاقاً من أشور، غزوات عسكرية في كابادوكيا وفي الأناضول وصولاً إلى لبنان. تفككت في شكل نهائي هيكلية الإمبراطورية الأولى (من القرن الرابع عشر حتى الثاني عشر) ذات الحياة السياسية غير المستقرة، من جراء غزوات القبائل الآرامية الآتية من الصحراء السورية ومن غزوات عيلاميي الهضاب الإيرانية. استأنفت الإمبراطورية الثانية (من القرن التاسع حتى السابع) سياسات الفتح واحتلت الهلال الخصيب وجزيرة قبرص بالإضافة إلى مصر في العام ٦٧١ ق.م. برزت شخصيتان رئيستان في هذه الإمبراطورية: شخصية سرجون الثاني (٧٢٢ - ٧٠٥)، أو شارون - كن بالأشوري، وشخصية أشوربنيبعل (٦٦٩ - ٦٢٦) الذي استقر في نينوى.

سيدمّر الميديون، وهم بدو من أصل هندو - إيراني، في شكل نهائي القوة الأشورية في الشرق الأوسط، التي تميّزت بعنف وسائلها في الفتح، وبالنزاعات السلالية، وبقانون جزائي صارم جدّاً (يتضمن بتر الأعضاء، والجَلد)، حيث كانت المرأة أكثر عرضة للعقاب من الرجل. والحضارة الأشورية، وهي أكثر قساوة من الحضارة السومرية - البابلية في وادي ما بين النهرين السفلي، ترتبط مع ذلك بها، إن من حيث الأصل البشري أو من حيث اللغة والبنى الاجتماعية.

مع سقوط الكيان الأشوري، لم تعد بلاد ما بين النهرين العليا مركزاً للهيكليات السياسية ذات الاستقلال الذاتي. وستبقى



أراضيها وامتداداتها الجغرافية عند ملتقى جبال الأناضول وأذربيجان، عرضة للنزاع الدائم، على مر القرون، بين اليونان والأتراك والإيرانيين، ناهيك عن الوجود الأرمني الكبير الذي اختفى اليوم (انظر في ما يلي). وهذه المنطقة التي ضُمّت في العام ١٩٢٤ إلى العراق، يسكنها اليوم، وفي شكل كثيف، الأكراد ذوو الأصل الهندو - أوروبي، والذين تُركوا من دون دولة من جراء التقسيمات الاستعمارية للشرق الأوسط، بالرغم من أحكام معاهدة سيفر (Sèvres) في العام ١٩٢١، التي تنصّ على إنشاء كيان سياسي كردي.

الهلال الخصيب والمجموعة السورية وبلاد ما بين النهرين

مدن فينيقية وممالك «ساميّة» صغيرة (الألفان الثاني والأول ق.م.): عرفت المدن الفينيقية ذروتها في سياق الألف الثاني. وكانت رأس شمرا (قرب اللاذقية في سوريا)، وبيبلوس (جبيل) في وسط الساحل اللبناني وصور عند طرفه الجنوبي مرافئ مهمّة لعبت دوراً أساسيّاً في اقتصاد الشرق الأوسط. أسّس الفينيقيون مراكز تجارية على طول السواحل المتوسطية، ومن بينها، حوالى العام ٨١٤ ق.م.، قرطاجة الشهيرة. شرح عالم الجغرافيا الفرنسي الشهير إيليزيه روكلو (Elysée Reclus) أن «اكتشافات الفينيقيين الجغرافية، وإبحاراتهم البعيدة حول أوروبا وأفريقيا، وأسفارهم داخل الأقطار وعلى طول الأنهر وعبر نقل المراكب برّاً من نهر إلى نهر، وحمولات الخشب، والصموغ، والأقمشة، والفخاريات، وشتى أنواع البضائع المصنوعة التي عثر عليها



علماء الآثار في عدد كبير من الأقطار، قد هيّأت قبائل الغابات الغربية للحضارة المقبلة، وذلك من خلال فتح أبواب المبادلات فيما بينها. وإليهم يعود في شكل خاص الفضل في القيام بالانتقال من مرحلة ما قبل التاريخي والذي من دونه ما كان ليبدأ التاريخ بمعناه الحقيقي بالنسبة إلى العالم الأوروبي[١]».

أعطت التوراة ما يكفي من الشهرة لتاريخ قبائل إسرائيل بحيث أنه ليس من المجدي العودة إليه هنا بالتفصيل. عاش الفلسطو، الذين جاؤوا مع شعوب البحر، صراعاً طويلاً ضد الإسرائيليين (القرنان الثاني عشر والحادي عشر). وقد أقام داود، حوالى العام ألف ق.م. مملكة إسرائيل، إلا أن قوة المملكة الإسرائيلية تراجعت منذ القرن التاسع بفعل النزاعات الداخلية المتواصلة والنفوذ المتعاظم للأشوريين الذين اجتاحوا، في القرن الثامن، مجمل الهلال الخصيب.

يُشار، من بين الممالك السامية الصغيرة الأخرى في الشرق الأوسط، إلى تدمر من القرن الأول إلى الثالث ب.م.: تميّزت هذه المملكة، التي شهرتها قوة شخصية الملكة زنوبيا وجمالها، بتوليفة رائعة من الثقافة اليونانية والثقافة الآرامية. وتجب الإشارة أيضاً إلى مملكة بترا النبطية (بين عمّان وخليج العقبة)، وهي مزيج من الثقافتين اليونانية والعربية وقد استمرّت منذ القرن الثالث ق.م. وحتى بداية القرن الأول ب.م. ولا نزال ندهش من

---

(١) Elisée Reclus, *Nouvelle Géographie universelle*, tome IX, Paris, 1884.



كون هذه الممالك استطاعت أن تنمو في مناطق الهلال الخصيب الصحراوية بالكامل. وتجب الإشارة أيضا إلى الاستيطان الريفي الكبير في سلسلة الجبال الكلسية في سوريا الشمالية ما بين القرنين الثاني والسابع من عصرنا والتي تثبتها آثار نحو سبعمئة قرية(١).

الفتوحات الرومانية والإغريقية: منذ الانحطاط النهائي للحضارة الفينيقية، والذي طبعه في العام ١٤٦ ق.م. سقوط قرطاجة على يد الجيش الروماني، المركز الكبير للقوة العسكرية الفينيقية، ستصبح المجموعة السورية - الفلسطينية، وفي شكل متناوب، تحت سيطرة مصر أو الفرس. غير أن هذه المجموعة ستسقط أولاً في أيدي الإسكندر الكبير في العام ٣٣٣ ق.م.، ثم في أيدي الإمبراطورية الرومانية. وقد شرع الرومان بالفعل، بعدما هزموا القرطاجيين في شمال أفريقيا (١٤٨ - ١٤٦ ق.م.)، في غزو مصر (٤٧ ق.م.)، ومن ثم في غزو المجموعة السورية وبلاد ما بين النهرين.

أصبح الشرق الأوسط، من بعد، في أيدي إمبراطورية الشرق الرومانية التي أصبحت تدريجيّاً، انطلاقاً من القرن الخامس، الإمبراطورية البيزنطية، وهي توليف ثقافي وسياسي للثقافتين اليونانية والرومانية. وستستمر هذه السيطرة حتى مجيء الفتوحات العربية في العام ٦٣٤م التي ستدحر القوة البيزنطية

(١) Georges Tate, *Les Campagnes de la Syrie du Nord du IIe au VIIe siècle*, Librairie orientaliste Paul Geuthner, Paris, 1992.



على هضبة الأناضول وتزيلها من شمال أفريقيا منذ العام ٦٥٩. وهكذا يكون شرق المتوسط كان قد بات لنحو تسعمئة سنة تحت السيطرة الإغريقية - اليونانية المباشرة. وكما سبق وأشرنا إليه، فإن هذه السيطرة، التي امّحت من الذاكرة، خلّفت بصمة عميقة في مجتمعات المنطقة وثقافاتها. وهو ما تشهد عليه، في أي حال، الآثار المعمارية الرائعة في البلدان العربية المتوسطية وفي تركيا.

الفتوحات العربية والخلافتان الأمويّة والعبّاسية (٦٥٩-٩٤٥)

قضى الفتح العربي، الذي أعقب النبوّة التوحيدية الإسلامية، نهائيّاً على القوة الفارسية، وردّ الإمبراطورية البيزنطية التي كانت تسيطر على مصر وشمال أفريقيا والواجهة المتوسطية للهلال الخصيب على أعقابها. وفي فترة أولى، أعقب النبي محمّد أربعة خلفاء، تمّ تمييزهم عن غيرهم بلقب «الخلفاء الراشدين»، وأقاموا في المدينة المنوّرة (٦٣٢ - ٦٥٠). ولن تلبث الخلافة أن تُنقل إلى دمشق طيلة ما يقارب القرن (انظر في ما يلي) قبل أن تستقر في بغداد في ظل سلالة العباسيين.

اعتبر الخلفاء المسلمون أنفسهم أنّهم «وكلاء الله على الأرض»، وهم استعادوا بذلك المصطلح الأشوري - البابلي. بل ادعوا أيضاً وراثة الخلافة الزمنية للرسول. بيد أن حكم الخلفاء العرب سيكون عابراً في مقياس تاريخ الشرق الأوسط، حيث أنه لن يستمرّ فاعلاً سوى ثلاثة قرون ونصف القرن. ولا جرم في أن الخلافة العبّاسية ستستمر اسميّاً حتى الغزو المغولي

الفتاك في عام ١٢٥٨ الذي دمّر بغداد وقتل الخليفة وعائلته (انظر في ما يلي).

والحقيقة أن القوة السياسية التي حاز عليها العرب بفتوحاتهم العظيمة التي أوصلتهم حتى إسبانيا غرباً وإلى كل آسيا الوسطى، أصيبت بالإنهاك من جراء النزاعات الداخلية المرتبطة بخلافة الرسول. وهذه النزاعات هي التي أدّت إلى الانشقاق الكبير بين السنة والشيعة المستمر حتى اليوم. فالأوّلون يعترفون بنظام إرث الخلافة من خارج عائلة النبي وشرعيته؛ بينما يعتبر الآخرون، أنصار الإمام علي، ابن عم الرسول وصهره (أصبح رابع الخلفاء: ٦٥٦ - ٦٦١)، أن إرث الخلافة لا يمكن إلا أن يعود إلى «أهل البيت» أي إلى العائلة المباشرة للرسول والمتحدرين منها.

ستكون الخلافة الأموية في دمشق (٦٥٩ - ٧٥٠) هي التي ستحقق فتح شمال أفريقيا، وإسبانيا، والهلال الخصيب وساحله المتوسطي، وإيران. أمّا الخلافة العباسية فقد أعادت إلى بلاد ما بين النهرين مجدها السابق وركّزت عاصمتها في بغداد، المدينة الجديدة التي أُسّست في العام ٧٦٢، على بعد ثلاثين كيلومتراً من بابل. وصل العباسيون، المتحدرون من عائلة النبي، إلى السلطة عبر ائتلاف عرب مناوئين للأمويين (سلالة غير متحدّرة من عائلة النبي أو من الصحابة) وعناصر إيرانيين من مقاطعة خورسان. سيقدّم هذا الائتلاف نفسه على أنه إحياء متشدد للإسلام. غير أنه في ظل العباسيين، وبخاصة في ظل خلافة



هارون الرشيد (٧٨٦ - ٨٠٩) بل وأيضاً المأمون (٨١٤ - ٨٣٣)، ستبلغ هذه الإمبراطورية العربية كامل تألّقها وتصل بالحياة الفنية والأدبية والفلسفية والعلمية إلى أوجها. استوعبت الثقافة العربية في الواقع تراث الفلسفة الإغريقية الذي عبر في ما بعد إلى أوروبا من خلال إسبانيا العربية، حيث ازدهرت الحرية الدينية والفلسفية؛ وكذلك الشعر، والموسيقى، والطب، وعلم الفلك.

إلا أن هذه الإمبراطورية تآكلتها منذ البداية النزاعات المستمرة بين الشيعة والسنّة، ونشوء أعداد كثيرة من الطوائف الدينية المبتعدة في عقيدتها عن المذهبين السني أو الشيعي، والتنامي المتواصل لقوة حرس الخلفاء من الأتراك أو الإيرانيين. وهذا ما أدّى بدءاً من نهاية القرن التاسع، إلى تكوين ممالك وإمارات وسلطنات مستقلة ومتناوئة، منتزعة من الخلفاء كل سلطة فعلية. ولنسمِّ، من بين هذه السلالات، البويهيين، وهم من الإيرانيين الشيعة من جبال ديلم في إيران (٩٣٢ - ١٠٥٥)، والطولونيين في مصر وسوريا (٨٦٨ - ٩٠٥)، والحمدانيين وهم سلالة عربية حكمت شمال سوريا من حلب (٩٢٩ - ١٠٠٣). وفي بلاد ما بين النهرين وشبه الجزيرة العربية، شهدت نهاية القرن التاسع أيضاً ثورة العبيد السود الزنج الشهيرة (٨٦٩ - ٨٨٣)، ثم ثورة القرامطة الإسماعيليين (عقيدة متفرّعة من الشيعية).

استولى السلاجقة الأتراك على بغداد في العام ١٠٥٥، وأعادوا إحلال السنّة عقيدة رسمية. إلا أن السلطة السلجوقية



ضعفت بدورها. وفي العاشر من شباط/فبراير ١٢٥٨، دمّر هولاكو على رأس القوات المغولية، بغداد وأعدم آخر خليفة عباسي كان لا يزال يحكم فيها آنذاك اسميّاً والذي سيلجأ بعض أفراد عائلته إلى القاهرة. سقطت بلاد ما بين النهرين عندها من جديد في انحطاط متواصل، وهي التي ستصبح بعد ذلك موضع تنازع بين أسياد السلالات التركية السنية والسلالات الإيرانية الشيعية. وقد أصبحت في القرن الثامن عشر مقاطعة مهمَلة من مقاطعات السلطنة العثمانية حتى الاحتلال الإنكليزي الذي أولد العراق الحديث. بيد أن شعوب الهلال الخصيب والسواحل السورية واللبنانية والفلسطينية والمصرية أصبحت مستعربة استعراباً نهائيّاً على الصعيد الثقافي. وسيصوغ سكان مصر وشعوب الإمبراطوريات الفارسية والنيوبابلية والأشورية القديمة، الآراميون والكلدان والسريان والأشوريون، الثقافة العربية الكلاسيكية التي لا تزال سائدة إلى أيامنا هذه. وبالرغم من أن العربية هي لغة الوحي القرآني، فإن مختلف الكنائس المسيحية للسكان المحليين، الذين تنصرنوا على يد رسل المسيح، ستتبنى بشكل كبير، وبإيقاعات مختلفة بحسب المناطق، اللغة والثقافة العربيتين؛ وسيتم تنحية مختلف بدائل اللغة الآرامية (القريبة جدّاً من العربية)، إضافة إلى اليونانية الواسعة الانتشار منذ فتح الإسكندر إلى مصاف اللغات الطقسية.

عرفت الأندلس العربية مصيراً شبيهاً بمصير منطقة بلاد ما بين النهرين والهلال الخصيب. وقد أنجزت في العام ٦٩٩ فتح شمال أفريقيا باسم الخلافة الأموية في دمشق على حساب



الإمبراطورية البيزنطية. واجتازت الجيوش العربية - البربرية، سنة ٧١١، مضيق جبل طارق - واسمه كناية عن إدغام باللغة العربية لكلمة جبل ولاسم قائد الحملة العسكرية (طارق). تحررت الإمارة المُنشأة في إسبانيا، وعاصمتها قرطبة، من وصاية الخلافة العباسية التي حلّت في عام ٧٧٣ محلّ الخلافة الأموية. وهذه الخلافة الأندلسية، الأموية الأصل، ستتألق هي الأخرى في ميادين مختلفة، فلسفية ودينية وعلمية (علم الفلك والطب في صفة أخص)، بفضل شخصيات مرموقة مثل الفيلسوف ابن رشد (١١٢٦ - ١١٩٨)، وابن الميمون (اليهودي الدين)، والمتصوف الكبير ابن عربي (١١٦٥ - ١٢٤٠)، إضافة إلى الرحالتين الشهيرين ابن جبير (١١٤٥ - ١٢١٧) وابن بطوطة (١٣٠٤ - ١٣٧٧) اللذين ترك كلاهما روايات شهيرة عن سفراتهما، من دون أن ننسى طبعاً أول علماء الاجتماع، ابن خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦).

ضرب الانحطاط نفسه، الذي أصاب الخلافة العباسية، الخلافة الأموية في قرطبة. وهي، تحت وطأة النزاعات الداخلية العنيفة، بدأت تتقسم بدءاً من القرن الحادي عشر إلى إمارات صغيرة على يد ملوك الطوائف الذين أخذوا يخوضون فيما بينهم حروباً مستمرة. وسيسهّل هذا الانحاط النجاح المتنامي لإعادة السيطرة الإسبانية التي أخذت تتوسع بشكل سريع بدءاً من هذه الحقبة: تمت خسارة طليطلة في العام ١٠٨٥، وقرطبة في العام ١٢٣٦، وإشبيلية في العام ١٢٤٨. وفي العام ١٤٩٢، تم بشكل نهائي طرد العرب واليهود من شبه الجزيرة الإيبرية.

تاريخ الأناضول

الحثّيون (١٦٥٠ - ١٢٠٠ ق.م.)

الآثار الأولى للحثيين، وبخاصة في هضبة الأناضول، قديمة جدّاً، فهي تعود إلى أعوام ٢٣٠٠ - ٢٢٠٠ ق.م. إلا أنهم سقطوا تحت وطأة غزوة هندو - أوروبية ستحتفظ مستوطناتها باسم «الحثّية». واشتهر الفتح الحثّي باحتلال مصر الفرعونية وأشور. (القرن الثالث عشر ق.م.). وانهارت قوتهم في القرن الثاني عشر ق.م. تحت وطأة غزوات الدوريين الذين استوطنوا الأناضول وشكلوا واحدة من المركّبات البشرية للحضارة الإغريقية. وبقيت ممالك حثية صغيرة في سورية؛ وقد أطاح الملوك الأشوريون، في أواسط القرن الثامن ق.م. بهذه الكيانات السياسية.

الشرق الأوسط الإغريقي (من الألف الثاني ق.م. إلى السادس ب.م.)

سبق لتاريخ بلاد ما بين النهرين وللتاريخ الأشوري أن عرّفنا على شعوب الهضبة الأناضولية العليا، الحثيين والدوريين، أجداد الإغريق. ورأينا أيضاً تأثير حضارة بلاد ما بين النهرين والحضارة المصرية في تطور الثقافة الإغريقية. شكّل الوجود الإغريقي في الشرق الأوسط، منذ بداية الألف الثاني ق.م. وحتى نهاية الإمبراطورية البيزنطية في العام ١٤٥٣، معطًى تاريخيّاً أساسيّاً لا تبرزه التأريخات الرسمية بشكل كافٍ. ولأن أوروبا ألحقت نفسها بالتراث الإغريقي، فإنه يبدو وكأن الثقافات



الإيرانية والعربية والتركية المعاصرة قد أصابها فقدان الذاكرة في هذا الصدد. بيد أن التاريخ والثقافة الإغريقيين معقودان على آسيا الصغرى وشواطئ المتوسط منذ إنشاء طروادة؛ وعلاوة على الحروب التي لا تتوقف مع الفرس والفتوحات الخاطفة للإسكندر، فإن تراث الشرق الأوسط الإغريقي يتجسّد بصفة خاصة بالسيطرة البيزنطية الطويلة التي ستخلفها مباشرة السلطنة العثمانية.

الحضارات الإيجيّة (القرن العشرون حتى القرن الثاني عشر ق.م.). كانت حضارات بحرية وتجارية كبرى، على اتصال مستمر بمصر وأشور وبلاد ما بين النهرين ومع مدن الشاطئ السوري - اللبناني الفينيقية. كانت أوّلاً الحضارة الكريتية (٢٠٠٠ - ١٧٠٠)، ثم الحضارة الآخية (وتدعى أيضاً الميسينية)، ما بين القرن السابع عشر والقرن الثالث عشر ق.م.، وهي على اسم الآخيين وهم شعب هندو - أوروبي اجتاح جزر بحر إيجه. وأنشأ الكريتيون والآخيون أولى مدن آسيا الصغرى وكيليكيا (طروادة، كولوفون، أفسس، بريان، ميليت، إلخ.).

الغزوات الدُّورية وتطوّر القوة الإغريقية (القرن الثاني عشر - القرن الخامس ق.م.): أدّت غزوات الدوريين في القرن الثاني عشر ق.م.، وهم من أصول هندو - أوروبية، إلى زوال مؤقّت للحضارة الإغريقية، لكنها نمّت إعمار منطقة طراقية وآسيا الصغرى حتى البحر الأسود، وهيّأت لاستعمار إيطاليا بدءاً من القرن الثامن ق.م.، ومن ثم السواحل الليبية. بيد أن تطور القوة



الفارسية أوقفت التوسع الإغريقي، الأمر الذي أعقبه سلسلة طويلة من الحروب، المسمّاة «ميديية» نسبة إلى القبائل الإيرانية من نفس الإسم، بين القوتين المتعاديتين اللتين تتنازعان السيطرة على الشرق الأوسط. وقد تمّت معركة ماراتون الشهيرة في العام ٤٩٠ في هذا السياق.

إمبراطورية الإسكندر (٣٣٦ - ٢٧٥) ومَلَكيّات الشرق الهيلينية. شهد القرنان الخامس والسادس ق.م. العالم الإغريقي وقد مزّقته صراعات الهيمنة بين المدن. ومن مقدونيا، في نهاية القرن الرابع ق.م.، تطورت ملحمة الإسكندر الكبير، الذي انطلق في العام ٣٣٤ لاستعادة آسيا الصغرى ومصر من الفرس. أعاد الجيش الإغريقي في البدء احتلال مدن آسيا الصغرى الساحلية، ونزل الشاطئ حتى مصر التي خلّصها من الهيمنة الفارسية وحيث تم إنشاء مدينة الإسكندرية. وانطلق الإسكندر من مصر لفتح بلاد فارس. وهُزمت الإمبراطورية الأخمينية هزيمة نكراء في معركة أربيل في العام ٣٣١؛ دُمّرت برسيبوليس واستُقبلت جيوش الإسكندر استقبال المحررين في بابل حيث أقام الفاتح عاصمته في سوزا. وستقوده خمس سنوات من الحملات العسكرية إلى ضفاف الغانج، في قلب القارة الهندية، حيث رفضت قواته المنهكة المضي قدماً. وأوصله خط سيره أوّلاً إلى آسيا الوسطى وصولاً إلى موقع سمرقند الحالية. ورجع القهقرى عبر جنوب شبه الجزيرة الهندية ومات منهكاً في سوزا في العام ٣٢٣، عن ثلاثة وثلاثين عاماً.

وحدها الفتوحات العربية شكّلت بعد ذلك بوقت طويل مأثرة مماثلة شهدت غزوات عسكرية سريعة وعابرة تركت آثاراً ثقافية تاريخية طويلة الأمد في كل مكان مرّ به الفاتحون. وسيبقى الشرق الأوسط أيضاً تحت السيطرة الإغريقية حتى مجيء الرومان في القرن الأول. ومع موت الإسكندر، تقاسم نوابه مملكته تدريجيّاً. ففي الشرق الأوسط حصل بطليموس على مصر وأسس فيها سلالة، وأنطيغون على آسيا الصغرى (التي أصبحت مملكة برغامي وقد سيطر الرومان عليها في العام ١٢٦)، وسلوقس على بلاد ما بين النهرين والهلال الخصيب حيث أسس سلالة السلوقيين التي بسطت سلطتها على آسيا الصغرى. وقضت جيوش بمبيوس الرومانية على الإمبراطورية السلوقية في العام ٦٤، وجيوش أوكتافيوس على بطالسة مصر في العام ٣٠.

الإمبراطورية البيزنطية (٣٩٥ - ١٤٥٣). سبقت الهيمنة الطويلة للإمبراطورية البيزنطية تلك العائدة إلى الرومان في اليونان، ومن ثم وبالتدريج في آسيا الصغرى والهلال الخصيب حيث استعرضنا تقدمها فيما سبق. وعند ولادة المسيحية، كانت هذه المنطقة الواسعة من الشرق الأوسط مؤلفة من مقاطعات تحت إدارة رومانية. وبلغت الإمبراطورية الرومانية حينها ذروتها، غير أن نفوذ مقاطعاتها الشرقية سيصبح محسوساً أكثر فأكثر؛ وكان سبتيموس سيفيروس (١٩٣ - ٢١١) إمبراطوراً أصله من الساحل الليبي، وفيليب المسمّى «العربي» (٢٤٤ - ٢٤٩) أصله من سوريا. وخلال عهد الإمبراطور قسطنطين (٣٠٦ - ٣٣٧)، الذي اعترف بالديانة المسيحية، استسلمت الإمبراطورية الرومانية

في الواقع للشرق الذي نشأت فيه الديانة الجديدة. وقد وضع الإمبراطور قسطنطين أسس الإمبراطورية البيزنطية من خلال إنشاء مدينة القسطنطينية (٣٣٠)، التي أقام ابنه كونستانس فيها مركز الإمبراطورية.

وكما حال الإسلام مع الخلافة، فقد شكّلت المسيحية في أكثر الأوقات سبباً لضعف ومشاكل الإمبراطورية البيزنطية التي، وفي الوقت الذي تبنّت فيه الثقافة الإغريقية المسيطرة حينها في آسيا الصغرى، أدامت الإمبراطورية الرومانية التي فككت الغزواتُ البربرية كليا بنية جزئها الغربي. وستؤدي النزاعات حول الطبيعة الإلهية أو الإنسانية للمسيح، والثالوث، ودور الروح القدس، وسيادة الكراسي البطريركية للكنيسة، إلى الإضطرابات العديدة في المقاطعات البيزنطية ومن ثم إلى الانفصال الكامل للكنيسة البيزنطية، التي تم تسميتها الأرثوذكسية، عن الكنيسة الكاثوليكية الرومانية. وتشبّثت هذه الأخيرة بتصميمها على تأكيد السيادة البابوية لكرسي روما إزاء سائر البطريركيات الكبرى وعلى رأسها بطريركية المقر الإمبراطوري، القسطنطينية. وأصبح الانشقاق الكامل بين الكنيستين الكبريين ناجزاً وواضحاً سنة ١٠٥٤. وتأصّلت الخصومة إلى حد كبير بين الكنيستين على مرّ القرون بحيث إن الحملة الصليبية الرابعة انحرفت عن هدفها في الأراضي المقدسة لتهاجم الإمبراطورية البيزنطية. وهكذا في العام ١٢٠٤ تمّ احتلال القسطنطينية ونهبها، واقتسام الإمبراطورية بين البندقيين والفرنج. بيد أن الأمبراطورية، بالرغم من ضعفها الكبير، أعادت إنشاء نفسها في آسيا الصغرى جنوب البحر

الأسود، وفي تريبيزوند وفي نيقية، حيث تمّ التحضير لاستعادة القسطنطينية في العام ١٢٦١. لكن هذه الإمبراطورية، المنهَكَة أفَلَت في العام ١٤٥٣ عندما احتل الأتراك العثمانيون عاصمتها بشكل نهائي.

جعلت البنيات الاجتماعية والسلوك الثقافي في قلب الإمبراطورية البيزنطية منها مجالاً شرق - أوسطيّاً نموذجيّاً. فالإخلاص المتحجّر للماضي والمتجسّد هنا بالتراث الإغريقي الكلاسيكي، والقيصرية - البابوية (التي يسيطر الإمبراطور بموجبها على الكنيسة ويحدد العقيدة التي تصبح قانون دولة)، والتقاليد الحقوقية التي تجعل من القانون البيزنطي، وبخاصة من الشرائع التي وضعها كلّ من الامبراطور تيودوسيوس وجوستينيوس توليفة من القانون الروماني والقوانين المعتمدة في بلاد ما بين النهرين والقوانين الأشورية. هذا بالإضافة إلى غلبة بنية قرابة العصب العائلية (التي تميّز النسب الأبوي): هذه كلّها من الخصائص المشتركة بين كل الكيانات الشرق - أوسطية، أكانت فارسية أم مصرية أم في بلاد ما بين النهرين.

بيد أن البنية الدينية التوحيدية والنبوية تنسجم أقل من الوثنية الكلاسيكية الإغريقية أو البابلية مع التعبير عن الثقافات الفرعية التي تحتاج المجموعات البشرية دوماً إلى تطويرها. ولذا دخلت الإمبراطورية البيزنطية في صراع دائم مع أنواع مختلفة من هرطقة دينية تنتشر في مقاطعاتها. ولم تتمكن الكنيسة البيزنطية من الحد من المونوفيزية (الإيمان بالطبيعة الواحدة للمسيح) ومن



النسطورية (الإيمان بطبيعتين منفصلتين كلياً). وقد استخدمت العقيدة الأولى لتوطيد الاستقلال الذاتي للكنيسة المصرية في مواجهة السيطرة البيزنطية وسيطرة الكنيسة الأرمنية؛ وكان لها أيضاً عدد كبير من الأتباع في سوريا وفي أراضي أشور القديمة (اليعاقبة)؛ وقد شكّلت الثانية فرادة المسيحية الخاصة ببلاد ما بين النهرين (النسطورية) والكلدانية، وستدفع بفروعها حتى الهند والصين.

إلا أن هذه النزاعات حول طبيعة المسيح التي أخذت مجرًى عدائياً للغاية وعنيفاً، مهّدت الساحة للفتوحات العربية لسوريا وبلاد ما بين النهرين وأرمينيا ولفلسطين ومصر. وقد استُقبل الفاتحون، القريبون جدّاً ثقافيّاً من شعوب كل هذه المقاطعات البيزنطية (في ما عدا سكّان مصر) والحاملون شكلاً جديداً من أشكال التوحيد، بالارتياح في كل مكان تقريباً. أراح التسامح البالغ الذي أظهره الفتح الإسلامي في بدايته حيال المسيحية هذه المناطق من التوترات الدينية الهائلة التي عانت منها في عهد الهيمنة البيزنطية. وفي بداية الأمر، صلّى المسيحيون والمسلمون معاً في دمشق والقدس في الكنائس التي تقاسموا استخدامها؛ وفي العام ٦٣٨، دخل الخليفة عمر إلى القدس مبدياً التواضع والاحترام حيال السلطات الدينية المسيحية.

وبهذه الطريقة شرع الإسلام في فتحه الديني لهذه المنطقة من الشرق الأوسط. إلا أنه سرعان ما بدأ في التشدد عندما انتشرت الاضطرابات الداخلية بين مؤيدي الإمام علي صهر النبي (الخليفة الرابع) وخلفائه ممن اغتيلوا أو اختفوا وبين الخلافة



الأموية. وأدى ذلك إلى الغلو الديني. كما تعددت الفتاوى والأحكام الشرعية الهادفة إلى إعاقة ممارسة المسيحيين لشعائرهم الدينية (والمستوحاة في الغالب من الشريعة البيزنطية أو الفارسية ضد العبادات غير الرسمية)، أو زيادة عبء الجزية (الضريبة الخاصة المفروضة على غير المسلمين)، مما أدى إلى تضاؤل عدد المسيحيين. إلا أنه بقي يُسمح لهم بالاحتفاظ بتنوّع كنائسهم التي حافظت، حتى اليوم على استقلالها الداخلي وخاصياتها التي كانت الإمبراطورية البيزنطية قد عملت على محوها.

توصّلت الإمبراطورية البيزنطية في المقابل إلى وقف التقدّم العربي شمال سوريا أو حتى في استعادة بعض الأراضي أحياناً. وهي لن تنهار إلا بعد وقت طويل جدّاً تحت وطأة الحملات الصليبية والتقدّم التركي المحتوم.

الأرمن في الشرق الأوسط

يجد الشعب الأرمني أصوله في الغزوات الهندو - أوروبية التي عرفها الشرق الأوسط في القرن الثاني عشر ق.م. والتي وضعت حدّاً للسيطرة الحثية. تكوّنت شخصيته في القرن السابع ق.م. وتوصّل سنة ١٩٠ ق.م. إلى التحرّر من الإغريق ومن الفرس. تمكّن الأرمن، في عهد الملك تيغران الكبير، من مد سيطرتهم من جبال القوقاز ومن شرق الأناضول إلى الساحل السوري. بيد أن مملكتهم الأولى كانت سريعة الزوال واختفت مع الفتح الروماني في بداية العصر المسيحي. وتم تأسيس مملكة

ثانية من القرن التاسع حتى القرن الحادي عشر ب.م. في ظل سلالة البرغاتيد الحاكمة.

أدت الهجمات المترافقة للأتراك السلاجقة وللبيزنطيين، وانقسام الإقطاعيين الأرمن، إلى ضياع هذه المملكة. وبقي الأرمن، حتى بداية القرن العشرين، من المكونات المليئة بالحيوية في الشرق الأوسط، مع استمرارية امتداد استيطانهم الجغرافي من ترانسيلفانيا حتى شمال سوريا والساحل المتوسطي. وجعلت أخطاء القوات الحليفة في سياق الحرب العالمية الأولى وانتفاضات الجيش العثماني المهزوم من الأرمن ضحايا لمجازر وعمليات ترحيل قسرية للسكان صوب الاتحاد السوفياتي والبلدان العربية، وهو ما طبع الشرق الأوسط بشكل عميق.

غزوة الأتراك السلاجقة ثم العثمانيين البطيئة للشرق الأوسط

بعدما لعب الأتراك، القادمون من سيبيريا وسهول آسيا الوسطى، دوراً مهمّاً في التاريخ الصيني، تحوّلوا صوب الشرق الأوسط حيث سيؤسسون، في القرن العاشر ب.م.، دولتهم الأولى في القوقاز الإيراني. كانت هذه الدولة مسلمة، بيد أنه لطالما مارس الأتراك المانوية والمسيحية النسطورية. وأوّل مملكة ذات أهمية كانت مملكة الغزّيين (٩٦٢ - ١٠٤٠) التي ملكت عند تخوم إيران وأفغانستان والهند. إستيطانهم لآسيا الصغرى كان في ظل السلاجقة المنتمين إلى قبائل الغوز الذين استوطنوا حول بحر أورال. أسس توغريل - بك السلالة التي وضعت حدّاً لمملكة الغزّيين في العام ١٠٣٨ - ١٠٤٠، ثم تحوّلت صوب



ممتلكات الخلافة العباسية. احتُلّت بغداد عام ١٠٥٥، مما أنهى حكم البويهيين ذوي الأصول الإيرانية واجتاح السلاجقة سوريا أيضاً. وكذلك تم فتح الجزء الأكبر من أرمينيا في العام ١٠٥٤ - ١٠٥٥.

تجدر الإشارة، من بين أكثر السلاطنة السلاجقة شهرةً، إلى ألب أرسلان (١٠٦٣ - ١٠٧٢)، الذي اجتاح جورجيا وأكمل فتح أرمينا وسوريا. وتكبّدت الإمبراطورية البيزنطية، في ١٠٧١، في مواجهة قواته، أكبر هزائمها العسكرية في مانتزيكرت وقد وُصفت بالكارثة على البيزنطيين ووطّدت النفوذ السلجوقي في الشرق الأوسط. وكان السلطان مالك شاه (١٠٧٣ - ١٠٩٢) الشخصية الشهيرة الأخرى في الإمبراطورية السلجوقية التي امتدّت سيطرتها في عهده إلى آسيا الوسطى. وفي عهده ظهرت طائفة «الحشاشين»، المتحدّرة من الشيعة الإسماعيلية والتي اشتهرت بكفاحها ضد سلطة السلاجقة السنية من خلال ممارسة الاغتيال السياسي على نطاق واسع. وكانت قلعة ألموت في الهضاب الإيرانية العليا مركزاً لهذه الطائفة. وطّد السلاجقة في الواقع، وكما فعل قبلهم المماليك ثم في ما بعد العثمانيون، الإسلام السنّي في كل مكان وعملوا على تراجع الشيعية التي كانت قد ازدهرت في عهد البويضيين وفاطميي مصر. وحافظوا، على غرار العثمانيين في ما بعد، على الاستقلال الذاتي وعلى مزايا الطوائف المسيحية واليهودية في الشرق الأوسط.

سيطرت السلطنة السلجوقية، عشية القرن الثاني عشر، على



كل الأناضول والساحل المتوسطي، بحيث لم تحتفظ بيزنطية، كعمق آسيوي لها، سوى بسواحل البحر الأسود. حكم زعماء أتراك مختلفون، يدعون المماليك، مصر وأجزاء مختلفة من سوريا حيث عملوا جاهدين على إلغاء الشيعية التي كانت لا تزال نشطة جدّاً في هذا الجزء من الشرق الأوسط. ولم يظهر الجبروت العثماني إلا في القرن الثالث عشر، وهم المتحدرون من قبيلة تركمانية وسيخلفون بشكل تدريجي الأتراك السلاجقة الذين وضع رئيس إحدى القبائل، واسمه إرتوغرول، نفسه في خدمتهم. ويُعتبر ابنه عثمان مؤسس السلالة حوالى ١٢٨٠ وهو الذي وسّع ملكه على حساب البيزنطيين بغزوه سواحل البحر الأسود.

استؤنف، في ظل هذه السلالة الجديدة، تقدّم القبائل التركمانية الكبرى، بعدما أوقفها تعاقب الحملات الصليبية (انظر في ما يلي) وتوسّع مصر ومن ثمّ غزوات المغول. ووسع العثمانيون، في عهد مراد الأول (١٣٦٠ - ١٣٨٩)، فتوحاتهم في الأناضول وتغلغلوا في أوروبا حيث بدأت، انطلاقاً من طراقية، عملية غزو البلقان. وكانت معركة كوسوفو ضد الصرب، في العام ١٣٨٩، حاسمة. قُتل مراد الأول في المعركة، غير أن ابنه بايزيد تولّى القيادة وسار بالقوات العثمانية إلى النصر. وخلف والده سلطاناً وجهّز السلطنة بمؤسسات وطّدت قوتها، وهو سيحكم حتى سنة ١٤٠٢. وقد واجه الكثير من عصيانات القبائل التركية ومجيء تيمورلنك الذي استرجع بلاد ما بين النهرين سنة ١٣٩٤ وقلّص من سلطة مماليك سوريا.

كان على بايزيد أن يواجه أيضاً حملة صليبية جديدة دعا إليها البابا بونيفاسيوس التاسع؛ أوقف بايزيد هذه الحملة المؤلفة من وحدات عسكرية من بلدان أوروبية مختلفة (إنكليزية، اسكتلندية، بوهيمية، نمسوية، إيطالية) وهزمها في نيكوبوليس في ١٣٩٦. بيد أنه، وفي ١٣٩٢، كسر جيش تيمورلنك المغولي الجيش العثماني في أنقره، في قلب الهضبة الأناضولية، ووقع بايزيد في الأسر. وسيموت سجيناً سنة ١٤٠٣؛ ومات الفاتح المغولي هو أيضاً بعد ذلك بعامين.

بعد فاصل زمني من عشرات السنين، استؤنفت متابعة إعادة تكوين السلطنة العثمانية وتوسيعها في عهد محمّد الأول (١٤١٣ - ١٤٢١). احتل السلطان محمّد الثاني (١٤٥١ - ١٤٨١) القسطنطينية، العاصمة البيزنطية، في العام ١٤٥٣ بعد حصار دام أربعة وخمسين يوماً. لم يعمل السلطان على نهب المدينة وكرّس سلطات البطريرك على السكان المسيحيين الذين ضُمن لهم الاحتفاظ بممتلكاتهم. وفي ١٤٥٧، أصبحت المدينة، التي دعيت اسطنبول، عاصمة للسلطنة. فاتجهت الفتوحات العثمانية صوب مولدافيا، فلاشيا وكريميا، منجزة السيطرة على البحر الأسود.

لم يشرع السلاطنة العثمانيون، إلا في القرن السادس عشر، في غزو الشرق الأوسط الإيراني والعربي عندما، وما بين ١٥١٢ و١٥١٧، سقطت في أيديهم أذربيجان، والأناضول الشرقي، وكردستان، وأرمينيا، ثم سوريا ومصر (حيث وضعوا حدّاً لسلطة المماليك)، وشمال أفريقيا. وعرفت السلطنة عندها أوج عزّها

في عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢١ - ١٥٨٦)، والذي عُرف أيضاً بالـ «عظيم». أقام هذا الأخير إدارة مميّزة أصبحت، ولفترة طويلة، محط حسد الملوك الأوروبيين[١]. وهكذا، فإن الجيوش العثمانية، في اندفاعتها الأوروبية في العام **١٥٢٩** حاصرت للمرّة الأولى فيينا، عبثاً؛ وفشلت أيضاً في محاولتها الثانية في العام **١٦٨٣** في وقت دخلت فيه السلطنة مرحلة الانحطاط منذ معركة ليبانت البحرية الكبرى (١٥٧١)، على سواحل بحر الأدرياتيك، حيث أكّدت الأساطيل الأوروبية تفوّقها التام على الأسطول التركي. وفي العام **١٦٩٩**، أخرجت معاهدة سلام كارلوفيتش المجر نهائيّاً من النطاق العثماني وحدّدت بداية تراجع السلطنة بفعل الضغط الروسي والنمسوي المزدوج، وهو ضغط سيُمارس من ثمّ من دون توقّف على هذا الكيان الإمبراطوري السياسي الكبير وهو الوريث لكل الطبقات الثقافية لتاريخ الشرق الأوسط الطويل.

وستصبح السلطنة العثمانية عندها «رجل أوروبا المريض». وحدها النزاعات في ما بين القوى الأوروبية، التي كانت في خضم التوسع الاستعماري وكانت تتنازع الهيمنة على مجمل الشرق الأوسط، أخّرت انهيار السلطنة إلى نهاية الحرب العالمية الأولى عندما دخلت جيوش الحلفاء الظافرة إلى اسطنبول والقدس ودمشق وبغداد.

---

(١) Lucette Valensi, *Venise et la Sublime Porte*, Hachette Littératures, coll. Pluriel, Paris, 2005.



الحملات الصليبية في الشرق الأوسط (١٠٩٦ - ١٢٩١) وغزوات المغول (١٢٢٧ - ١٢٦٠)

الحملات الصليبية التسع وتبعاتها

تشكل الحملات الصليبية لحظة انفعالية لا تزال موجودة اليوم في يقين الأوروبيين والشرق أوسطيين. فالغزاة، على عكس البيزنطيين أو الاتراك أو الإيرانيين وهم أبناء المنطقة، جاؤوا من بعيد لإقامة ممالك جديدة والقضاء على الإسلام، الديانة التوحيدية الجديدة، التي تم إظهارها بمظهر المسيح الدجّال. استمرّت هذه الحقبة من تاريخ الشرق الأوسط قرنين، وهذه فترة لا يُستهان بها. ويصف المؤرّخ جورج تات (Tate)، المتخصص في تاريخ بيزنطية، هذه المرحلة بأنها «ملحمة من مئتي عام، عند كلا الطرفين، تميّزت بتخاصم شخصيات قوية وجريئة، وقد أدّت هذه المرحلة في نتيجتها الأقل قابلية للجدل إلى توليد عداوة وريبة وعدم فهم متبادل ستستمرّ قرونا عدّة[1]».

بدت الحملات الصليبية كردّ متأخر من أوروبا المسيحية على فتح العرب والبربر لإسبانيا. بيد أنها شُنّت بعدما أخذت هذه الهيمنة الإسلامية على إسبانيا تضعف وتم الشروع في «حملة

---

(١) Georges Tate, *L'Orient des croisades*, Gallimard, coll. Découvertes, "n" 169, Paris, 1991. كما سنرى في الجزء الثاني، فإن هذه الريبة ستتأجج إن عند التوسع الاستعماري الأوروبي أو عند إنشاء الكيان الصهيوني في ١٩٤٨، ثم عند غزو الولايات المتحدة وحليفاتها الأوروبية لأفغانستان في ٢٠٠١ الذي تبعه غزو العراق في ٢٠٠٣.



استعادة» شبه الجزيرة الإيبرية. وكذلك، فإن اجتياحات القبائل النورماندية لصقلية وضعت حدّاً للسيطرة الإسلامية على الجزيرة. إلا أن الحملات الصليبية تأتي أيضاً ردّاً على تطورات أوروبية داخلية، وبخاصة على حاجة البابوية إلى رفع شأنها في النزاعات التي تضعها في مواجهة السلطة السياسية والتي أضعفتها بشكل كبير. وجدت البابوية أن من مصلحتها كبح صعود السلطة الزمنية في أوروبا من خلال تعبئتها في حرب مقدسّة خارج القارة[1]. أضف إلى ذلك أن الإمبراطورية البيزنطية التي تلقت الهزيمة القاسية في مانتيزكرت في العام ١٠٧١ في مواجهة قوات السلطان السلجوقي ألب أرسلان، طلبت النجدة من البابوية ومن الملوك المسيحيين في أوروبا لمواجهة التهديد التركي. وأدّت الحملات الصليبية إلى إنشاء ممالك الشرق اللاتينية ومراكزها الأساسية هي أديسة، وإنطاكية، وطرابلس، والقدس، وقبرص؛ وهي لم تتمكّن من الصمود إلا بفضل وصول الدعم من الغرب أو بفضل تحالفات هشّة مع الأمراء والسلاطين المسلمين المحليين.

جُرِّدت سبع حملات كبرى. حصلت الأولى على إثر نداء من البابا أوربانوس الثاني، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٠٩٥، إبان انعقاد المجمع الكنسي في مدينة كليرمونت في فرنسا. تحرّكت في العام ١٠٩٦ واحتلّت القدس في العام ١٠٩٩

(١) انظر المؤلّف الكاشف Claude Cahen, *Orient et Occident du temps des croisades*, Aubier, Paris, 1983.



وأقامت فيها مملكة بعدما احتلت أديسة وانطاكية وأقامت فيهما مقاطعتين إقطاعيتين. وعلى أثر استعادة الأتراك مقاطعة أديسة في العام ١١٤٤، تم تحريك حملة صليبية ثانية بقيادة لويس السابع وكونراد الثالث؛ بيد أن العلاقات مع الإمبراطورية البيزنطية أصبحت شديدة التوتر، وهذا ما عرقل تقدّم الجيوش الأوروبية الجديدة التي عانت من هزائم متلاحقة حتى فشل هذه الحملة الصليبية في العام ١١٤٩. ويجب الانتظار حتى العام ١١٨٩ ليتمّ تشكيل حملة صليبية ثالثة ردّاً على استعادة سلطان مصر صلاح الدين الأيوبي للقدس في العام ١١٨٧، وهو نفسه من أصل كردي. قاد هذه الحملة الصليبية ملوك أوروبيون ذوو اعتبار، من أمثال ريكاردوس قلب الأسد وفيليب أوغوست والإمبراطور الجرماني فريديريك الأول باربروس (الذي غرق خلال الحملة مما استدعى عودة الكتائب الألمانية). استعاد الصليبيون عكّا في فلسطين، لكنهم فشلوا في الاستيلاء من جديد على القدس. واعتُبرت الحملة الصليبية منتهية سنة ١١٩١.

تركت الحملة الصليبية الرابعة، التي حرّكها البندقيون في العام ١٢٠٢، ذكريات سيئة جدّاً لدى مسيحيي الشرق، لأنها تحوّلت عن هدفها لتهاجم القسطنطينية، عاصمة الإمبراطورية البيزنطية، وتعمل فيها نهباً وسلباً. انتهت الحملة في العام ١٢٠٤. وتوصّلت إلى تكوين إمبراطورية الشرق اللاتينية التي استمرّت من العام ١٢٠٤ إلى العام ١٢٦١، بينما نُقل مقرّ الإمبراطورية البيزنطية إلى نيقية. ومن حينها باتت لا عودة عن الانفصام بين المسيحية الشرقية والغربية بحيث إن البيزنطيين



فضلوا، في القرن الخامس عشر، تسليم عاصمتهم، القسطنطينية، إلى السلطان التركي محمد الثاني على أن يطلبوا مرة أخرى مساعدة من المسيحية الرومانية.

كانت الحملة الصليبية الخامسة أطول بعض الشيء من سابقاتها (١٢١٧ - ١٢٢١). حضّ عليها البابا إينوسنت الثالث في العام ١٢١٥ في سياق مجمع لاتران الرابع. وهي أيضاً قد انحرفت بعض الشيء عن الهدف الأول للحملات الصليبية، أي استعادة القدس، حيث إنها توجهت من دون أي نجاح صوب فتح مصر. يُقدّر المصير نفسه للحملة الصليبية السابعة (١٢٤٨ - ١٢٥٤)، التي أرادت بدورها احتلال مصر، من دون أن تحقق نجاحاً أكبر؛ وقد أُسر فيها الملك لويس التاسع، ملك فرنسا، مع شقيقيه في العام ١٢٥٠، واضطر إلى دفع فدية كبيرة لاستعادة الحرية. وفي الواقع، فإنه سبق للحملة الصليبية السادسة (١٢٢٨ - ١٢٢٩) أن استرجعت القدس سلميّاً، إلا أنها جرت بقيادة الإمبراطور الجرماني فريدريك الثاني من دون موافقة البابا الذي حرّمه (أي طرده من الكنيسة) وحجب عنه دعمه العسكري. أمّا اتفاق يافا الذي أُبرم في العام ١٢٢٩ بين فريديريك الثاني والسلطان الكامل، فقد نصّ على أن يستمر المسلمون في إدارة أماكنهم المقدسة. وقام الأتراك في العام ١٢٤٤ بإعادة فتح القدس بقوة السلاح.

شرع الملك لويس التاسع (الذي سيصبح القديس لويس) في العام ١٢٧٠ في الحملة الصليبية الثامنة، وهي ستكلّفه حياته من دون أن تكون لها أية تبعات عسكرية. وفي العام ١٢٧١، شرع



ملك إنكلترا أدوارد الأول في الحملة الصليبية التاسعة والأخيرة من دون تحقيق أية نتائج. واستعاد الأتراك، منذ العام ١٢٦٨، إمارة أنطاكية؛ وبعد أن استعاد الأتراك مقاطعة طرابلس في العام ١٢٨٩، ثم مقاطعة عكّا في العام ١٢٩١ زال نهائياً الوجود السياسي الأوروبي المسيحي في الشرق. لكن هذا الوجود سيستمر لثلاثة قرون في جزيرة قبرص حتى قيام العثمانيين باحتلالها. كما أن هذا الوجود لم يختفِ طبعاً على الصعيد البشري، وهو سيستمر من خلال بقاء الكثير من العائلات الأوروبية التي أصبح لها أحفاد في الشرق؛ بعضها تحوّل إلى الإسلام واستعرب على صعيد اللغة، والبعض الآخر اكتفى بالالتحاق بواحدة من الكنائس الشرقية مع تبني اللغة والعادات المحلية.

كانت هذه المرحلة مضطربة، وكناية عن سلسلة متوالية من الأعمال العدائية، والهدنات والتحالفات الودّية بين ملوك وأمراء وإقطاعيين أوروبيين، غالباً على اختلاف في ما بينهم، وبين مختلف الأمراء والملوك والسلاطين الأتراك أو العرب المتنافسين هم أيضاً في ما بينهم. وعانت الطوائف المسيحية المحلية من ذلك أكثر ما يكون وهي الممزقة في الغالب بين تناغمها مع المسلمين وبين دعوة الصليبيين إلى طرد الإسلام وإعادة بسط السيادة السياسية المسيحية في الشرق.

وفي الواقع، ومنذ بداية القرن الثالث عشر، أصبح على الأوروبيين كما على الأتراك مواجهة التهديد المغولي الذي بدأ يلوح في الأفق. وفي هذا السياق، لم يكن أمام دول الشرق اللاتينية، الناتجة عن الحملات الصليبية، الكثير من الحظوظ في



الاستمرار. بعد فترة قصيرة، ونحن سنعود إلى ذلك، ومن أجل وقف امتداد القوة التركية العثمانية في أوروبا، حصلت حملات صليبية أخرى، أسرع زوالاً، في محاولة لطرد هذا الوجود المهدِّد من طراقية والبلقان.

الغزوات المغولية

لم تكد تكتمل التمزقات التي سببتها الحملات الصليبية حتى كان على الشرق الأوسط أن يواجه الغزوات المغولية الواصلة من آسيا الوسطى عبر المعابر الإيرانية. سيطر وجهان على هذه الغزوات وعلى التغييرات التي جاءت بها إلى الشرق وكانت على جانب كبير من الأهمية. الأول هو وجه تيموجن (١١٦٧ - ١٢٢٧) الذي، بعدما وحّد قبائل المغول في العام ١١٩٧ وجعلها تعترف به ملكاً عليها، مضى في عمر الخمسين إلى غزو العالم. أنهى، في العام ١٢٠٦، فتح السهب الآسيوية وفرض الاعتراف به امبراطوراً تحت اسم جنكيزخان. مضى من ثم إلى غزو الصين - احتُلّت بكين ونُهبت في العام ١٢١٥ -، قبل أن يتحول صوب آسيا الوسطى التي كانت يومها تحت سيطرة سلطنة الخوارزمي التي خلفت السلطنة السلجوقية. وتم غزو كل أجزاء إيران الشرقية، وكانت تمتدّ يومها إلى أفغانستان وحتى تخوم الهند، وسُحق مختلف السلطنات التركية أو الإيرانية (١٢٢٣ - ١٢٢٤). وفي العامين ١٢٢٠ و١٢٢١ دمّرت قوات جنكيزخان بخارى، وسمرقند، ونيسابور. ووصلت القوات المغولية إلى سهب روسيا الجنوبية وإلى القوقاز في العام ١٢٢٢.

بعد موت جنكيزخان في العام ١٢٢٧، استأنف ابنه



أوغوداي، الفتوحات في العام ١٢٣٥. وأنجز في العام ١٢٤٣ القضاء على السلطنة السلجوقية التي لم تعد تسيطر إلا على الأناضول، وانطلق إلى غزو روسيا وأوكرانيا والمجر والبلقان والقوقاز. اجتاز نهر الدانوب في العام ١٢٤١، واحتل مدينة بلغراد. ولم يتوقّف الغزو المغولي الذي كان من الصعب ردُّه إلا بوفاة أوغوداي في تلك السنة نفسها. وبعد ولايتين قصيرتين لغويوك، ابن أوغوداي (١٢٤٦ - ١٢٤٨)، ومن ثم مونغكا (١٢٥١ - ١٢٥٩)، آلت السلطة إلى هولاكو، حفيد جنكيزخان. وهو الذي سبق له أن قاد زحف الجيوش المغولية على بلاد ما بين النهرين حيث، وكما سبق ورأينا، قام في العام ١٢٥٨ باحتلال بغداد وتدميرها؛ تم، في خلال ١٨ يوماً، نهب عاصمة العالم الإسلامي الرائعة نهباً كاملاً واختفت ثرواتها الثقافية. وسيحصل الأمر نفسه في مدن رائعة أخرى في سوريا والهلال الخصيب، مثل أنطاكية وطرابلس التي اشتهرت بمكتبتها الغنية جدّاً. بلغ هولاكو أبواب مصر، لكنه هُزم في معركة عين جالوت في فلسطين في العام ١٢٦٠ على يد العاهل المملوكي الحاكم، السلطان قطز. وتوصّل المماليك من ثم إلى طرد المغول من سوريا وفلسطين. تركّزت إمبراطورية المغول عندها على حدود جبال زاغروس التي تفصل بين إيران وبلاد ما بين النهرين. وهكذا، فإن الإقليم المصري وحده هو الذي تفادى عمليات الدمار التي سببتها جيوش المغول في المنطقة. فقد دُمّرت المجموعة السورية وبلاد ما بين النهرين ولن تقوم لها قائمة بعد ذلك من الصدمة المزدوجة للغزوات المتتالية للصليبيين والمغول.



غير أن هؤلاء الأخيرين حافظوا على شهرتهم في التاريخ، ليس فقط بسبب مآثرهم العسكرية، بل أيضاً من خلال الحرّية الدينية التي سمحوا بها في إمبراطوريتهم. فبعد الغزوات المرعبة، تم احترام المساواة في العبادة في الأراضي المحتلة والتي عمّ فيها من بعدُ السلام، فأصبح الحكّام يحيطون أنفسهم من دون تمييز بمستشارين من كل الأديان الكبرى. كان نفوذ مسيحيي إيران والشرق الأقصى النسطوريين قويّاً، بصورة خاصة، في بلاطات عواهل المغول، وكذلك كان نفوذ البوذيين. فقدت بالتالي الديانة الإسلامية لفترة في آسيا الوسطى وفي إيران مركزها الريادي الذي اكتسبته في عهد العرب والأتراك والإيرانيين. وعلى أراضٍ تمتد من المتوسط إلى الهادئ، شكّل «السلام المغولي» اللحظة الأخيرة للتوفيقية والتسامح الديني في العصور الوسطى[1]. إلا أن هذا «العصر الذهبي»، بحسب تعبير شانتال لومرسييه كيلكوجي (Chantal Lemercier Quelquejay)، الذي ترافق مع نهضة تجارية ملفتة، لم يعمّر طويلاً.

في العام ١٢٩٥، اعتنق الخان قازان الإسلام وتراجعت الهيمنة المغولية على الشرق الأوسط بعد موت ابن شقيقه أبي سعيد في العام ١٣٣٥. وبعد ذلك بقرن، استأنف متحدّر من السلالة المغولية، وهو تيمورلنك (١٣٣٦ - ١٤٠٥) حركة الغزو

---

(١) أنظر Chantal Lemercier-Quelquejay, *La Paix mongole, Joug tatar ou paix mongole,?* Flammarion, Paris, 1970

وأيضاً René Grousset, *L'Empire Mongol*, Payot, Paris, 1941.



بدعم من قبائل تركية، وهو كان قد لعب دوراً محورياً في نشوء إمبراطورية المغول الكبار في الهند (١٥٢٦ - ١٨٥٨)، والتي حققت هي الأخرى التوليف بين الحضارة الهندية والحضارة المسلمة المنتقلة شعلتها بشكل نهائي إلى أيدي الأتراك والإيرانيين ولم تعد المساهمة العربية لها سوى مساهمة هامشية.

تاريخ الإمبراطوريات الإيرانية

الإمبراطورية الكبرى الأولى التي يمكن تصنيفها على أنها «فارسية» كانت إمبراطورية الميديين في القرن السابع ق.م. والتي امتدّت بعد ذلك بقرن عبر سيطرة كبار ملوك السلالة الأخمينية. وقد امتدت الإمبراطورية عندها من حوض الهندوس وحتى المتوسط، مغطية كامل آسيا الصغرى وطراقية، وحوض ما بين النهرين، وسوريا ومصر التي احتلها قمبيز في العام ٥٢٥ ق.م. إلا أن سيروس الثاني هو الذي أسس، في القرن السادس، عظمة الفرس؛ وقد وطّد داريوس (٥٢٢ - ٤٨٦) الإمبراطورية وأقام عاصمته الإدارية في سوزا في بلاد الكلدان والعاصمة الدينية للإمبراطورية في برسيبوليس. حافظ سيروس على شهرته في التاريخ، على أثر أعمال العنف الأشورية، من خلال سياسته المتساهلة حيال الشعوب التي تم غزوها. أمّا غزو اليونان بعد الهزيمة البحرية في سلامين في العام ٤٨٠، في عهد أحشويرش، فقد باء بالفشل، وتبعه فشل داريوس في الماراثون في العام ٤٩٠؛ وفشلت الإمبراطورية الفارسية في غزوها للمتوسط. وهي ستتفكّك إلى مقاطعات يحكمها كبار القادة



بالاستقلال الذاتي عن السلطة المركزية، وهي لم تلبث أن أصبحت تحت السيطرة الإغريقية مع غزوات الإسكندر.

تأسست الإمبراطورية الفارسية الثانية انطلاقا من المملكة البارتية (٢٥٠ ق.م. ٢٢٦ ب.م.) في منتصف القرن الثالث على ضفاف بحر قزوين، من سكان إيرانيين وسيتيين. وهذه المملكة، التي بقيت محصورة في الهضاب الإيرانية العليا، وطّدت الديانة الزردشتية وحضّرت لمجيء الإمبراطورية الساسانية الكبرى (القرن الثالث إلى السابع ب.م.)، التي لن تنهار إلا مع الفتوحات العربيّة وقد حاربت هذه الإمبراطورية ضد امتداد النفوذ الروماني ومن بعده البيزنطي في الشرق الأوسط.

أعادت الإمبراطورية الساسانية تركيز القاعدة الإيرانية في بلاد ما بين النهرين، لكنها لن تبلغ شواطئ المتوسط إلا في شكل عرضيّ: فهي ستبقى مُستبعدة عن إنطاكية، لكنها ستسيطر، خلال قرون عديدة، على كامل أرمينيا وأذربيجان إضافة إلى الواديين الأعلى والسفلي لبلاد ما بين النهرين. وعاصمتها، طيسفون (المدائن)، على ضفاف دجلة في موقع العواصم النيوبابلية القديمة، كانت، إلى جانب القسطنطينية، والإسكندرية في مصر، واحدة من كبريات مراكز الحضارة في القرون الأولى التي تلت مولد المسيح. شكّل النفوذ القوي جدّاً للديانة الزردشتية ولرجال دينها في إدارة السلطة الإمبراطورية حاجزاً فعّالاً في وجه امتداد المسيحية إلى هذه المنطقة من الشرق الأوسط. إلا أنه تم الاعتراف بالنصرانيات «الهرطوقية» والقبول بها داخل حدود



الإمبراطورية، في أرمينيا على هيئة أتباع الطبيعة الواحدة، وفي بلاد ما بين النهرين على هيئة النسطورية حيث لا تزال مستمرة حتى اليوم. وحصل أيضاً، في عهد شهبور الأول في القرن الثاني، أن مارس ماني دعوته الدينية التي كان لها تأثير دائم من خلال تطوّر الأفكار الغنوصيّة (نزعة فلسفية دينية تهدف إلى إدراك كنه الأسرار الربانية) في الديانات التوحيدية الثلاث وفي الهندوسية.

لا تزال قوة رجال الدين الزردشتيين القدامى، التي ورثوها عن البنيات السياسية والدينية القديمة للإمبراطوريتين البابلية والأشورية، مستمرة حتى أيامنا هذه من خلال التأثير السياسي القوي لرجال الدين من المذهب الشيعي في الإسلام. وفي الواقع، فإن الشيعية ذات الأصل العربي ستجد فيما بعد مرتكزاتها في إيران مع سلالة الصفويين (انظر في ما يلي). وستضطر الشيعية، التي سيطرت لفترة على الشرق الأوسط الإسلامي (من القرن العاشر إلى الحادي عشر) إبان الانحطاط العبّاسي والنفوذ الإسماعيلي الوارد من القاهرة في عهد السلاطين الفاطميين، إلى التراجع في شكل كبير طيلة فترة الهيمنة التركية. وسيركّز الأتراك، في الواقع، شرعيتهم على إحياء السنّية وعلى الترسيخ النهائي للعقيدة والفقه، واضعين بذلك حدّاً للازدهار الاستثنائي للمدارس الفلسفية والمذاهب الفقهية المتعددة التي ميّزت القرون الأولى للإسلام. بيد أن المذهب الشيعي والمذاهب الأخرى غير السنّية بقيت حيّة عبر العصور، واستقرّت في الغالب في المناطق الجبلية حيث تتخلّص من سيطرة السلطة المركزية.



والشاهد على ذلك هم الدروز في لبنان وسوريا، والعلويون في سوريا وتركيا، والإسماعليون المنتشرون في كامل آسيا الصغرى، واليزيديون في العراق وسوريا.

خلافاً للرؤية السائدة حول كون الدين الإسلامي ديناً توحيدياً، إجمالياً وكلياً، لا يتجزأ، فإنه قد انقسم إلى مذاهب وعبادات مختلفة ومتعارضة كما حصل في المسيحية وكذلك في اليهودية. فلم تتمكن الديانات التوحيدية، الناشئة في الشرق، من التخلّص من الاستمرار المقنّع للتعددية المميّزة للوثنية في إقامة الشعائر الدينية. وليست هذه التعدّدية، في نظرنا، إلا التعبير عن الخصائص القبلية والإثنية التي يمتاز بها كل المجتمعات البشرية. فالعبادات الوثنية القديمة أو ديانات الشرق الأقصى التي ترتكز على الأخلاق والإتقان الفردي تسمح في شكل أفضل للتنوعات الإثنية بأن تدوم من دون مآسٍ سياسية - دينية مستمرة. وهذا، دون شك، ما يفسّر قوّة الإمبراطوريات الوثنية في الشرق الأوسط وتاريخها الطويل.

وقد استمر المذهب الشيعي في الوجود، هو أيضاً، رغم الهيمنة التركية، من خلال نفوذ السلالات ذات الأصل الإيراني، مثل الطاهريين والبويضيين، وكذلك من خلال نمو الإسماعيلية انطلاقاً من الحضارة المتألقة لسلالة الفاطميين في مصر. ومن ثمّ من خلال سلالة الصفويين، التي أسسها الشاه اسماعيل في ١٥٠١، والمتحدّرة من قبائل تركمانية سنية والمتأثرة بجماعة المتصوّفة التي أسسها الشيخ صفي الدين (من هنا اسم



الصفويين). وجعلت هذه السلالة تدريجيّاً من المذهب الشيعي المذهب الرسمي للمملكة الجديدة. وأعادت كذلك هذه السلالة إقامة دولة إيرانية رحبة امتدت طموحاتها إلى أذربيجان والقوقاز وآسيا الوسطى، بل وأيضاً إلى أفغانستان، ومن ثم كذلك إلى الهند من دون تعداد الحملات العسكرية الكثيرة لإعادة احتلال بلاد ما بين النهرين التي كانت أضحت عثمانية منذ بداية القرن السادس عشر.

بدأت النهضة الإيرانية في الواقع منذ القرن التاسع، بعد الفتوحات العربية. وهي تجلّت بدايةً بإحياء اللغة الفارسية التي كانت قد غُيّبت بتبني العربية، لغة النبوة القرآنية، والتي أصبحت لغة الثقافة والعلوم، وبخاصة إبان القرنين الأولين للخلافة العباسية. ومع انحطاط هذه الإمبراطورية، نمت السلالات ذات الأصل الإيراني، مثل السامانيين (٨٧٣ - ٩٩٩)، أو ذات الأصل التركي التي أصبحت إيرانية بالثقافة، مثل الغزّيين (٩٩٩ - ١٠٣٠)، والتي طوّرت مراكز الإشعاع الثقافي الكبرى في بخارى وسمرقند. وعرف الشعر الفارسي في هذه المرحلة ازدهاراً ملحوظاً مع شعراء أمثال الدقيقي (٩٣٥ - ٩٨٠) والفردوسي (٩٣٢ - ١٠٠٠) وعمر الخيام (١٠٤٨ - ١١٣١) والسعدي (١٢١٣ - ١٢٩٢) والحافظ (١٣٢٦ - ١٣٩٠). وينطبق ذلك أيضاً على الفلسفة مع ابن سينا الواسع الشهرة (٩٨٠ - ١٠٣٧) المعروف في أوروبا باسم «أفيسين» (Avicenne)، رغم أنه كتب معظم أعماله بالعربية. وأخذت العربية تتراجع تدريجيّاً، واقتصرت عند الشعوب المسلمة غير



العربية على دراسة الدين. وها إن اللغة الفارسية، المكتوبة بأحرف عربية، تصبح لغة الثقافة العليا في الشرق الأوسط، بل وأيضاً في آسيا الوسطى وفي الهند المسلمة.

في عهد الشاه عبّاس الأول، أقيمت عاصمة المملكة الإيرانية، في العام ١٥٩٨، في أصفهان حيث شيّد الكثير من الروائع المعمارية. إلا أن تاريخ المملكة الجديدة تميّز بسلسلة من الحروب المستمرة، إن من أجل إخضاع القبائل والأقاليم المتمرّدة أم لصدّ الغزوات العثمانية ولتوسيع الحدود. وقد أدّت الحروب الشرسة للسيطرة على الشرق الأوسط، الدائرة بين العثمانيين والصفويين، إلى إنهاك هاتين الإمبراطوريتين وجعلهما طريدة سهلة في وجه الطموحات التوسعية، الأوروبية والروسية، التي أخذت تطلّ برأسها أكثر فأكثر.

بعد حقبة من الانحطاط وتفكك السلطة (١٧٤٧ - ١٧٧٩)، عمل أخيراً الآغا محمد خان، رئيس قبيلة الكاجار وهي أيضاً من أصل تركماني، على إعادة توحيد المملكة وأسس لسلالة جديدة. وتم في العام ١٧٩٥ نقل العاصمة إلى طهران. إلا أن بلاد فارس بقيت ضعيفة جدّاً سياسيّاً ولم تتمكن من مقاومة تنامي قوة روسيا المحتوم في القوقاز وآسيا الوسطى، بل وأيضاً تنامي قوة بريطانيا العظمى، القوة الاستعمارية الأولى في الشرق الأوسط والهند. وتم في العام ١٩٢٥ خلع آخر ملوك الكاجار تحت وطأة ضغط التطلعات الإصلاحية للبورجوازيات المدينية في إيران؛ وانتهى حكم آل بهلوي، الذين تولّوا عندها العرش،



سنة ١٩٧٩ عندما استولى رجال الدين الشيعة على السلطة بقبول من القوى الغربية.

مصر في الشرق الأوسط

تاريخ مصر في الشرق الأوسط هو تاريخ يتعلّق بحضارتها وإشعاعها أكثر منه بفتوحاتها العسكرية. فالوحدة السياسية لوادي النيل التي حققها فراعنة «الإمبراطورية القديمة» في نهاية الألف الرابع ق.م.، ستصبح مكتفية بنفسها. وقد تم عندها وضع الحدود النهائية لمصر وهي لن تتبدّل حتى اليوم. وهذا هو الفارق الأساسي الذي يُميّز مصر عن باقي الشرق الأوسط والذي يؤمّن لها، في ما وراء كل ارتدادات تاريخها، نفوذاً دائماً على مجمل المنطقة. وانتشر تأثير الفن والتجارة المصريين على السواحل المتوسطية والمدن الفينيقية ابتداءً من الألف الرابع.

بعد فترة أفول سببتها غزوات الهكسوس، وهي شعوب بدوية لا تزال أصولها غير محددة كما يجب، عملت «الإمبراطورية الجديدة» (١٥٩٠ - ١٠٨٥) على تدعيم الدفاعات المصرية وانطلقت إلى غزو آسيا الصغرى حيث بلغت حوض الفرات. وفي القرن الثالث عشر، تحالف المصريون والحثّيون ضد قوة آشور الصاعدة. ثم إن مصر عرفت، بدءاً من القرن الثاني عشر، أفولاً جديداً بسبب غزوة الشعوب الهندو - أوروبية، التي تسمى «شعوب البحر»، والتي سبق وذكرنا أفعالها في اليونان وفي آسيا الصغرى. واستمرت الحضارة المصرية مزدهرة ومتألّقة، بما في



ذلك «الإمبراطورية الحديثة» (١٠٨٥ - ٣٣٣)، إلا أن الجيوش المصرية لن تغادر وادي النيل إلا بعد قرون عديدة، في عهد الملوك المسلمين الفاطميين والأيوبيين.

في العام ٦٦٣ ق.م. اجتاحت واحتلت الجيوش الأشورية مصر الواقعة حينها بين ناري القوتين الأشورية والنيوبابلية؛ وطوّرت مصر في عهد أسرة سايس علاقات مهمة مع اليونان. وأصبح حينها التفاعل شديداً بين الثقافتين، مما مهّد السبيل لمجيء الحكم الإغريقي إلى الشرق الأوسط. وقد استُخدمت مصر عندها ملجأ، وبخاصة لليهود الذين رحّلهم نبوخذنصر بأعداد كثيفة لدى غزوه فلسطين.

في العام ٥٢٥ تعرّضت مصر لغزو الإمبراطورية الفارسية الأخمينية التي احتلتها حتى مجيء جيوش الإسكندر التي استقبلها المصريون بارتياح. وأصبحت مصر الهلينية، في عهد فراعنة بطليموس، مركزاً ثقافيّاً مميزاً في الشرق الأوسط والمتوسط. وحوّل الفتح الروماني، في عهد كليوبترا، والذي تبعه الاستعمار البيزنطي، مصر إلى واحد من أكثر المراكز نشاطاً للمسيحية الشرق أوسطية، إلى جانب المنطقة الشمالية في سوريا وأنطاكية. وازدهرت في هذه المناطق الحياة الرهبانية والنسكية، وبخاصة في المناطق الصحراوية مثل سيناء، أو شبه الصحراوية مثل وادي العاصي عند التقاء لبنان وسوريا، أو في كبادوكية عند تخوم سوريا وتركيا. وليس مار أنطونيوس والقديس مرقس والقديس مارون والقديس غريغوريوس والقديس كيرلس والقديس



أفرام والقديس يوحنا الدمشقي إلا بضعة من هؤلاء الرجال الذي وطّدوا الوجود المسيحي من خلال أعمالهم الفكرية وحياتهم الناسكة المتقشفة.

لن يحتلّ العرب مصر إلا في العام ٦٣٧ ب.م.، بعد خمسة قرون من السيطرة الرومانية - البيزنطية، ذلك أنّهم اختاروا دمشق أولاً، ثم بغداد، كمقر للخلافة بدلاً من اختيار احدى المدن المصرية الكبرى. وبدءاً من النصف الثاني من القرن التاسع، قام الولاة الأتراك المعينين من قبل الخليفة العباسي بالعمل على اعادة الاستقلال السياسي لمصر؛ وقد أسّس هؤلاء الحكّام سلالات محلية، مثل الطولونيين والأخشيديين. وفيما بعد، ظهر التبشير الشيعي الكثيف، بشكله الإسماعيلي الوافد من شمال أفريقيا، وقامت سلالة حاكمة أعادت إلى مصر نفوذها الإقليمي. وقد أسس الفاطميون، في العام ٩٦٩، مدينة القاهرة، على مقربة من ممفيس القديمة، عاصمة الإمبراطورية القديمة، وأنشأوا جامعة الأزهر التي لا تزال اليوم مرجعاً من بين أفضل المراجع الدينية في العالم الإسلامي؛ وسيطروا على سوريا وفلسطين. وبدءاً من أواسط القرن الثاني عشر، أخذ النظام الفاطمي في الانحلال، وإذا بصلاح الدين، الوزير ذي الأصل الكردي لدى آخر الخلفاء الفاطميين، ومؤسس السلالة الأيوبية، يستولي على السلطة ويوطدها بانتصاراته على الفرنج. إلا أن الحكم الأيوبي اهتزّ بفعل الهجمات الصليبية المضادة على مصر (١٢٤٩)، التي سهّلت استيلاء المماليك على السلطة وهم من الضباط العبيد من

أصل تركي يقودون الجيش الأيوبي. وسيستمر هؤلاء في حكم مصر وفلسطين وسوريا ولبنان معاً حتى مجيء العثمانيين.

قضى المماليك على آخر الممالك اللاتينية في المنطقة، ونظموا المقاومة ضد المغول الذي سيُهزمون، كما سبق ورأينا، في عين جالوت في فلسطين (١٢٦٠)، واضطروا من ثم إلى إخلاء المناطق المحتلة. وبنهاية القرن الثالث عشر، اختفى الصليبيون والمغول من الشرق الأوسط الذي بات كليّاً تحت السيطرة التركية السلجوقية في الأناضول وبلاد ما بين النهرين، والمملوكية في مصر وسوريا وفلسطين. وفي ١٥١٧، احتل العثمانيون القاهرة، وحلوا نهائيّاً محل السلطنة السلجوقية والإمبراطورية البيزنطية. عادت مصر واستيقظت سياسيّاً من جديد بعد ذلك بثلاثة قرون مع غزو نابليون في العام ١٧٩٨: وبإضعاف سلطة المماليك في مصر، فتحت الحملة الفرنسية الباب لمحمد علي، الضابط العسكري الألباني الأصل، للاستيلاء على حكم البلاد (١٨١٠). واعترفت به القوى الأوروبية حاكماً على مصر في العام ١٨٤٠، لكن ليس قبل أن تجبره مقدّماً على التخلّي عن كل ميل للتوسع الاقليمي ولإعادة جمع الأقاليم العربية للسلطنة العثمانية تحت سيطرته.

وفي الواقع، جعل محمد علي جيوشه، بقيادة ابنه ابراهيم باشا، تتوغل في سوريا وفلسطين ولبنان؛ وبدا أنه يريد الاندفاع بقواته إلى اسطنبول ليتمكن من طرد السلالة العثمانية الحاكمة. شكلّت تلك آخر محاولة غزو عسكري تقوم به قوة شرق أوسطية



في محاولة لإعادة المساواة مع القوى الأوروبية. لكن هذه الأخيرة أوقفت القوة العسكرية لمحمد علي، ودمّرت أسطوله وأجبرته على التخلي عن توسع سيطرته على فلسطين ولبنان وسوريا. وهي اعترفت في المقابل بسلطته المطلقة على مصر وإقامته سلالة حاكمة فيها. غير أن من خلفوه، مع مواصلتهم لعمله التحديثي، أغرقوا مصر في ديون لا حصر لها للقوى الأوروبية وهو ما سيجر إلى وصاية على المالية المصرية، ومن ثم إلى الاحتلال الإنكليزي في العام ١٨٨٢.



II

الشرق الأوسط الحديث



٤
نهاية الإمبراطوريات وهجمة القوى الغربية

انحطاط الشرق ونهضة الغرب

التناقض ضارب بين القوة الصاعدة للدول الأوروبية ابتداءً من عصر النهضة في أوروبا (الذي بدأ في القرن السادس عشر) والانحطاط التدريجي الذي دخلت فيه مجتمعات الشرق الأوسط بدءاً من نهاية القرن الثامن عشر. وسنتطرق في الجزء الثالث، بمزيد من التفصيل، إلى أسباب انحطاط البنيات الإمبراطورية الكبرى في الشرق الأوسط، وهي مادة لمجادلات لا تنتهي. بيد أنه من المهم ملاحظة أن أسباب النهضة الأوروبية والثورة الصناعية لا تقلّ في الواقع غموضاً عن أسباب انحطاط الضفة الأخرى من المتوسط. والإغراء كبير في ابراز تعارض بين نبوغ مُفترض للغرب وسمة تعصّب مزعوم للشرق، كما فعل ذلك مفكّرون بارزون أمثال أرنست رينان (١٨٢٣ - ١٨٩٢) الذي



قارن بين «بلادة» الذهن السامي المتجسد في الدين الإسلامي و«عبقرية» أوروبا المسيحية والآرية.

وحده تحليل يستند إلى سببيات متعددة يمكن أن يسمح بمقاربة فهم ظواهر الانحطاط والنهضة هذه التي حصلت فجأة في مدة زمنية لا تتعدى القرنين، السابع عشر والثامن عشر. ويتّفق معظم المؤرخين على أن مستويات المعيشة والمعارف العلمية والتكنولوجية كانت متماثلة بين ضفتي المتوسط حتى أواسط القرن الثامن عشر، قبل أن تبدأ الثورة الصناعية تعمّ أوروبا، وقبل أن تؤدّي الثورة الفرنسية والفتوحات النابوليونية إلى بروز نظام الدول - الأمم التي اكتسبت قدرات كبيرة.

ما من شكّ في أنه يمكن، في أوروبا، إيجاد بذور القوة المستقبلية لهذه القارة الصغيرة في عوامل كثيرة التنوع، ثقافية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية، ويمكن لبعضها أن يعود إلى العصور الوسطى نفسها واللاهوتيين الذين فتحوا الباب تدريجياً منذ ذلك الحين أمام الفكر العلماني الوضعي والدنيوي. وفضلاً عن ذلك، لم تتوانَ الحملات البحرية البرتغالية والإسبانية صوب الشرق الأقصى والأميركتين عن إثراء أوروبا وجعلها تكتشف المعادن الثمينة إضافة إلى ثقافات جديدة. وقد خرجت هذه القارة من عزلتها واكتشفت الحضارات الكبرى الفارسية والهندية والصينية، وهو ما أثار فضولاً لن يتوقّف وحفّز في شكل دائم الفنون والآداب والفلسفة والعلوم.

وفي الشرق، حيث البنى الإمبراطورية الكبرى كانت في



ذروة قوتها وتوسعها الإقليمي في القرن السابع عشر، لم يكن يوجِد ما يسمح بتوقّع صعود الكيانات الأوروبية الصغيرة الحجم، بالمقارنة مع اتساع أطراف إمبراطوريات الشرق الأوسط، وحركتها المتواصلة في اتجاه تقدّم بايقاع متسارع. فأوروبا خرجت ضعيفة من الحروب الدينية، إلا أنها فيما بعد، وبمعزل عن الحروب النابوليونية ومن ثم الحرب الفرنسية - الألمانية في العام ١٨٧٠، عرفت استقراراً مؤكداً، وتمّ تدريجيّاً رسم حدود الدول - الأمم المستقبلية، ولن تأتي أي قوّة خارجية لتهدّد أراضي القارة الأوروبية وسلامتها.

لكن ما حصل في الشرق الأوسط هو العكس. فالحروب المستمرّة، والغزوات والغزوات المضادة، والتي استمرت قرنين (السادس عشر والسابع عشر) بين الصفويين والعثمانيين في القوقاز، وفي بلاد ما بين النهرين، وفي الهضبة الأناضولية، وفي آسيا الوسطى قد أنهكت هاتين الإمبراطوريتين اللتين، علاوةً عن ذلك، احتفظتا بطموحاتهما في مواصلة توسّعهما في القارة الهندية وفي آسيا الوسطى، بل وحتى في أوروبا بالنسبة إلى السلطنة العثمانية. وليس مفاجئاً في هذه الظروف رؤية التقهقر يحلّ، إضافةً إلى تدني عدد السكّان، الأمر الذي فتح شهيّة فرنسا وإنكلترا كما شهيّة روسيا القيصرية والإمبراطورية النمساوية. وبات في الإمكان البدء بتقطيع أوصال الأراضي العثمانية والإيرانية.

وكلّما تسارع إيقاع التقدّم في أوروبا، كلما اشتدّ إيقاع



التراجع في الشرق الأوسط. وبالرغم من جهود التحديث المتأخرة، سواء في السلطنة العثمانية أم في مملكة الفرس، فإن الفجوة مع أوروبا ما انفكّت تتوسّع. وقامت هذه الأخيرة، تدريجيّاً، بإخضاع المنطقة كلها، وتوسعت لتمتدّ إلى الهند والشرق الأقصى. وبات على الشرق الأوسط أن يعيش هيمنة العهد الأوروبي، وأن يتثاقف ويتحدّث ويواجه الغزو العسكري والاقتصادي والثقافي للقوى الأوروبية الكبرى، من دون أن يتوفّر له أي عامل دينامي للتخلص من هذه السيطرة. وعلى ما سبق وأشرنا إليه، فإنه ما إن أخذت السيطرة الأوروبية تضعف، حتى نابت عنها الولايات المتحدة، بتحالف وثيق مع الكيان الصهيوني، ونشرت جيشها في صميم العالم العربي بدءاً من العام ١٩٩٠.

كذلك ليس مثيراً للدهشة أن الشرق الأوسط لا يزال اليوم، بعدُ، منطقة العواصف وعدم الاستقرار هذه، والثورات والرفض، والتي تتلوّن بمختلف الألوان الإيديولوجية والدينية، وتستخدم الأسلحة الأكثر غرابة ومفاجأة: خطف الطائرات، أخذ الرهائن، الانتحاريون، والإرهاب بكل أشكاله، في الخارج كما في الصراعات السياسية المحلّية.

غزوٌ زعزع بنية المجتمعات بشكل عميق

نكاد نرى نهاية العالم القديم في الشرق الأوسط في ختام القرن الثامن عشر أو بالأحرى في العام ١٩١٩، مع انتهاء الحرب العالمية الأولى. وفي الواقع فإن هجمة القوى الأوروبية



ومن ثمّ الأميركية، من زمن نابوليون بونابرت وحتى أيامنا هذه، كسرت نهائيّاً، على ما يبدو، البنى السياسية للشرق الأوسط الموروثة من ذلك التتابع شبه المتواصل للإمبراطوريات المتمركزة في بلاد ما بين النهرين، وفي أعالي الهضاب الإيرانية، وفي مقدونية، وفي طراقية والأناضول، وفي وادي النيل.

من نابوليون بونابرت في العام ١٧٩٨ إلى الإنزال الأميركي في شبه الجزيرة العربية في العام ١٩٩٠، مروراً بالاحتلالات الإنكليزية والفرنسية لمصر وبلاد ما بين النهرين وسوريا ولبنان، ومن ثم غزو فلسطين في العام ١٩٤٨ على يد الناجين اليهود من الاضطهادات الأوروبية المعادية للسامية، كلّ هذا يشير إلى انقطاع عميق في تاريخ الشرق الأوسط الذي بات التاريخ الأوروبي والإسرائيلي والأميركي يقولبه ويحدد إيقاعه. وإذا نحّينا جانباً المرحلة الزمنية القصيرة للحرب الباردة، حيث أعطى التنافس بين القوتين العظميين، الأميركية والروسية، هامشاً من الاستقلال في النظام الدولي لبعض الدول الجديدة الناشئة عن إنهاء الاستعمار، فإن الشرق الأوسط الحديث يبقى، في الوقت نفسه، موضع المخاوف والمطامع الغربية. وبخلاف قدامى الإغريق، بل وحتى الرومان، الذين كانت بنياتهم الثقافية وحالة تقنياتهم غير بعيدة من تلك السائدة لدى شعوب الشرق الأوسط، فإن الأوروبيين، وبشكل خاص المستوطنون اليهود الأشكينازيون الهاربون من الاضطهادات المعادية للسامية، إضافة إلى الأميركيين، اقتحموا الشرق الأوسط واستوطنوا فيه من خلال



منطق تاريخي مختلف كليّاً عن ذلك الذي عاشته الشعوب المحلّية في سياق القرون الأخيرة.

لم تغزُ القوى الأوروبية الشرق الأوسط كغاية بحد نفسها بهدف التوصّل إلى توليفة جديدة لحضارة من مستوًى أرفع، كما سبق وفعل ذلك جميع الفاتحين، وبخاصة اليونانيون والفرس والعرب والأتراك. فقد تمت هذه الغزوات الحديثة، في شكل شبه حصري، تبعاً للمنافسات بين القوى الأوروبية وللمزايا الاستراتيجية والاقتصادية التي يقدمها الشرق الأوسط للفاتحين. وهكذا كانت الحال في القرن التاسع عشر عندما تواجهت بقساوة في المتوسط فرنسا والمملكة المتحدة، الإمبراطوريتان العظميان في أوروبا في تلك الحقبة، للسيطرة على طريق الهند، الأمر الذي حفّز حملة نابليون بونابرت على مصر. ومنذ مطلع القرن العشرين، أصبحت الاحتياطات الهائلة من النفط في المنطقة موضوع نزاع متزايد ومساومات استعمارية بين الفرنسيين والإنكليز لاقتسام الهيمنة على هذه المنطقة التي صارت أشبه بطريدة مطموع فيها. وكما أن مصر وبلاد ما بين النهرين شكّلتا أهراءات الإمبراطورية الرومانية، سيصبح الشرق الأوسط الخزان الذي لا غنى عنه لمواد الطاقة (البترول والغاز) الذي ستركن إليه أوروبا، ومن ثم الولايات المتحدة، لتأكيد الهيمنة.

وسيبقى، في أواسط القرن العشرين، توطيد دولة الكيان الصهيوني الجديد (الذي أنشئ في ١٩٤٧ - ١٩٤٨)، ثم حماية احتلالاتها الإقليمية الجديدة في الضفة الغربية وسوريا ولبنان



ومصر، في قلب اهتمامات صانعي القرار الغربيين. وقلب الغربيون، بهذا، أوضاع كل البنى الاجتماعية - السياسية التي عمرها آلاف السنين في المنطقة، وخلقوا توترات داخلية خطيرة في قلب المجتمعات المحلية؛ وشكّلت هذه الأخيرة منبع حركات العنف والرفض لهذه الأوضاع. وقد أصبحت هذه الحركات تغرق في مختلف أنواع الإيديولوجيات الجهادية الإسلامية التي خلِفت القوميات العربية والتركية والإيرانية ذات الصبغة العلمانية وأحياناً الاشتراكية والتي سادت لأكثر من قرن (١٨٥٠ - ١٩٧٩). وكما سنرى، شجع الغربيون، فضلاً عن ذلك، النشأة الأولى لهذه الحركات في إطار الصراع ضد امتداد الإيديولوجية الماركسية في الشرق الأوسط[١].

النماذج الثلاثة الكبرى لمقاومة السيطرة الأوروبية

يمكن تحديد ثلاثة نماذج لردود الفعل حيال السيطرة الأوروبية على الشرق الأوسط. ويتعلق الأمر بالنماذج التركية والإيرانية والعربية التي نشأ كلّ منها في ظروف تاريخية محددة. وسيكون للنموذجين التركي والإيراني تأثير كبير على النموذج العربي الذي سبقاه تاريخيّاً.

النموذج التركي صنعته الإيديولوجيةُ العلمانية والقومية لضباط «تركيا الفتاة» التي نشأت في نهاية القرن التاسع عشر، إضافة إلى الكمالية، على اسم الجنرال مصطفى كمال باشا، الذي سمّي

---

(١) انظر .Georges Corm, *Le Proche-Orient éclaté*, op. cit., p 803-853



أتاتورك (١٨٨١ - ١٩٣٨)، وهو نجح في تأسيس تركيا الحديثة التي باتت محصورة جغرافيّاً بالأناضول. وهذا النموذج نفسه تأثّر بشكل قوي جدّاً بإيديولوجية الثورة الفرنسية والمفهوم الثوري للدولة - الأمّة المتماسكة والمتجانسة، وأيضاً بالقومية الإثنية واللغوية التي تطوّرت في ألمانيا. وقد استند إلى التخلي عن كل شرعية للسلطة ذات الأساس الديني وعلى مفهوم قومي متشدد، جاعلاً من «الطورانية»، أو من الأصل الإثني التركي، المعيار الأول للأمة[١]. سهّل تطبيق هذا النموذج العمل على مجانسة سكان الهضبة الأناضولية من خلال عمليات ترحيل السكان من أصول غير تركية وتبادلهم مع الأتراك القاطنين خارج حدود الدولة التركية الحديثة، وبشكل خاص المقيمين في اليونان. وهكذا تمّ طرد، أو ذبح السكان الأرمن الكثيرو العدد، اقتصاصاً منهم على ثورتهم المدعومة من القوى الحليفة، وإما ترحيلهم إلى أرمينيا السوفياتية. وهذا النموذج الكمالي قد ضمن فيما بعد لتركيا استقراراً كبيراً وجعل منها دولة قوية ومحترمة في المنطقة، فأقامت علاقات جيدة مع البلدان الغربية من دون أن تصبح ألعوبة بين أيديها.

تأثر سلباً النموذج التركي الحديث، في العقود الأخيرة من القرن العشرين، بتأثير من عوامل كثيرة مجتمعة، بدءاً بالصعود

---

(١) انظر Etienne Copeaux, *Espace et temps de la nation turque, Analyse d'une historiographie nationaliste 1931-1993*, Editions du CNRS, 1997; ainsi que Bernard Lewis, *Islam et Lacité, La naissance de la Turquie moderne*, Fayard, Paris, 1988.



المحتوم لأشكال متعددة من الأصولية الإسلامية في الشرق الأوسط (وهو ما سنعود إليه)؛ وفي الوقت نفسه، تأثير الديمقراطية الليبرالية الأوروبية على تركيا الذي سهّل قبول وجود حركات ذات هوية دينية أو إثنية على حساب المفاهيم الصارمة والعلمانية للدولة؛ وأخيراً، وبفعل التأثير الأوروبي نفسه، تململ الرأي العام التركي من تدخّل العسكريين باسم الحرص على استمرار علمانية الدولة والمجتمع. هذه العوامل تفسّر نجاح الحزب الإسلامي المعتدل في إدارة البلاد، من دون أي حادثة تُذكر، منذ العام ٢٠٠٣، بعدما فاز بأغلبية مطلقة في مجلس النواب (وكما سنرى فإن محاولة أولى من هذا الحزب للحكم فشلت في العام ١٩٩٦ - ١٩٩٧).

ليس النموذج الإيراني من دون تشابه مع النموذج التركي في ما يتعلّق بالتطلعات التحديثية بإدخال مؤسسات سياسية حديثة، وبخاصة النظام البرلماني، منذ العام ١٩٠٨. وهو، في الواقع، نموذج مطبوع جدّاً بالقومية على الطريقة الأوروبية. بيد أنه، وفي غياب رجل قوي ذي سلطة لا نزاع فيها، تعرّض النموذج الإيراني لتأثيرات شديدة التنوع والتناقض، اخترقت المكونات المختلفة للمجتمع الذي واجه صعود الهيمنة الروسية والإنكليزية المزدوجة على الشؤون الملكيّة الحاكمة للبلاد[١]. كذلك، تميّز هذا النموذج بمزيج متناقض من المحافظة والتقدّمية عند رجال

---

(١) انظر في هذا الصدد، Vanessa Martin, *Islam and Modernism, The Iranian Revolution of 1906*, I.B. Tauris, Londres, 1989.



الدين، ومن معاداة الإمبريالية والثورات الاجتماعية التي اصطدمت بمصالح البلاط الملكي وملاّكي الأراضي الأغنياء. وانتهى هذا المزيج إلى الانفجار في المرحلة المتوتّرة جدّاً والعنيفة التي أدت إلى الثورة الإسلامية في العام ١٩٧٩.

حاولت هذه الأخيرة مصالحة كل هذه التيارات الفكرية المتعارضة من خلال النظرية السياسية المبتدعة لـ «ولاية الفقيه»: مرشد ديني بمساعدة من مستشارين يراقب ويسيطر على عمل السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، لجهة مطابقتها مع الشرع الإسلامي بحسب المذهب الشيعي. ويتعلّق الأمر إذاً، بخليط على درجة كبيرة من الغرابة للمبادىء الدستورية على الطريقة الغربية وللسلطوية التي اكتسبتها فئة من رجال الدين، الأكثر محافظة، من خلال اختلاجات الثورة وإلغاء مكوناتها الأخرى العلمانية والبورجوازية والليبرالية أو الشعبية وذات الاتجاه الاشتراكي، أو من خلال إقصاء رجال دين ذوي اعتبار لا يوافقون على نظام «ولاية الفقيه» ويعتبرونه غريباً عن التقاليد الشرعية للمذهب الشيعي[١].

وعلينا أخيراً، إلى جانب هذين النموذجين، أن نتطرّق إلى

(١) حول قيام جناح كبار رجال الدين المحافظين، الذي يسيطر عليه الإمام الخميني، بمصادرة الثورة، أنظر كتاب الرئيس القديم للجمهورية الإسلامية الإيرانية الذي أجبر على الفرار خلال ممارسته لمسؤولياته في البلاد: Abol Hassan Bani Sadr, *Le Complot des ayatollahs, La Découverte*, Paris, 1989.



النموذج الناصري المصري للثورة والديكتاتورية العسكرية الوطنية، والمستوحى بعض الشيء من النموذج الكمالي. وقد أصبح عبد الناصر، خلال مدّة بضع سنوات، من العام ١٩٥٦ إلى العام ١٩٧٠، الرجل القوي في العالم العربي وفي الشرق الأوسط، متمتّعاً بشعبية كبيرة جدّاً في المنطقة كلّها. وألهمت التحوّلات السياسية والاقتصادية في مصر الكثير من الدول والقوى السياسية الأخرى. وقد استوحى هذا النموذج العربي أيضاً من التجربة الشيوعية اليوغوسلافية، التي كانت مصر قريبة جدّاً منها زمن «الحياد الإيجابي». وقد تميّز بالإلغاء السياسي لملاّكي الأراضي الإقطاعيين وللبورجوازية الكبرى من رجال الأعمال المرتبطة بالشركات الغربية، وإنشاء الحزب الواحد، وتأميم مصالح الشركات الغربية الكبرى ومن ثم أيضاً المؤسسات الاقتصادية المحلية الكبرى[1]. وكان لهذا النموذج فعل بقعة الزيت، وبخاصة في سوريا والعراق وليبيا والسودان. وقد نادى النموذج الناصري بمعاداة الإمبريالية، وبالكفاح ضد الكيان الصهيوني لضمان حق تقرير المصير والعودة للفلسطينيين، وبالقومية العربية التي يجب أن تفضي إلى إزالة الحواجز المصطنعة التي أقامها المستعمرون الفرنسيون والإنكليز بين الدول على أثر انهيار السلطنة العثمانية في العام ١٩١٩.

(١) انظر مؤلف Jean et Simone Lacouture, *L'Egypte en mouvement*, Seuil, Paris, 1962; et celui de Jean Lacouture, *Nasser*, Seuil, Paris, 1971.



غير أن هزيمة عبد الناصر في مواجهة الكيان الصهيوني في العام ١٩٦٧، ثم وفاته المبكرة في العام ١٩٧٠ ستؤديان، بشكل كبير إلى تراجع العقائد القومية العربية ذات الطبيعة العلمانية. وستتم تعبئة هذا الفراغ بالصعود السريع لألوان مختلفة من سياسة المحافظة - لا بل الأصولية - الإسلامية الواردة من المملكة العربية السعودية، في الظرف الخاص العائد إلى الحرب الباردة وإلى التوسع المفاجىء للثروة النفطية لدول شبه الجزيرة العربية المصدّرة للنفط. وها إن القومية العربية تُستبدل بحركة «الصحوة الإسلامية» التي جهدت السعودية ودول عربية عدّة في تسويقها، ليس في العالم العربي وحسب، بل أيضاً في تركيا، وفي أفريقيا، وأندونيسيا وفي كل مكان يضمّ مجموعات إسلامية. ووجدت هذه «الصحوة» الإسلامية ترجمتها في إعادة أسلمة المجتمع وهو ما أخذ أشكالاً مختلفة (إنشاء مصارف إسلامية، مضاعفة البرامج الدينية في وسائل الإعلام، الالتزام الصارم بالشعائر الدينية مثل الصوم والحج، لبس المرأة، تصنيع هواتف محمولة تحدد ساعات الصلاة، دمًى ذات ألبسة على الطريقة الإسلامية، إلخ.)[1]. ستستمر إعادة الأسلمة هذه بالتعاظم مع نزول القوات الأميركية، في العام ١٩٩٠، في شبه الجزيرة العربية لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي، ثم غزو العراق في

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر Georges Corm, *La Question religieuse au XXIe siècle. Géopolitique et crise de postmodernité,* La Découverte, Paris, 2006, p. 145-160; ainsi que *Le Proche-Orient éclaté* op. cit., p. 803-853.



العام ٢٠٠٣ انطلاقاً من القواعد التي تحتفظ بها الولايات المتحدة في شكل دائم في هذه المنطقة من الشرق الأوسط.

ميّزت أربع حقبات كبرى الشرق الأوسط في ظل هيمنة القوى الأوروبية والولايات المتحدة، وهي مراحل سنعالجها بالتعاقب.





٥

الشرق الأوسط

تحت السيطرة الأوروبية

المنافسات الأوروبية والاقتطاعات الإقليمية الجديدة (١٧٩٨ - ١٩١٨)

الصعود القوي لأوروبا وتأثيراتها على الشرق الأوسط

رأينا كيف أن القوة العسكرية والإدارية للممالك التركية المتتالية غطّت كل المجالات العربية والإغريقية والإيرانية والمصرية. وهي، من خلال قيامها مرتين بحصار مدينة فيينا، في عهد العثمانيين، شكّلت تهديداً لأوروبا كلّها؛ وقد استقرّت السلطنة العثمانية أيضاً في شكل وطيد في البلقان في أوروبا الشرقية. أما الدول الأوروبية فقد اكتسبت ثقة بالذات ابتداءً من القرن السادس عشر بفضل نهضة الفنون والآداب والعلوم، وهو أيضاً، عهد التنوّر الفكري والثورة الصناعية. وبدأت تدريجيّاً بتطويق الأراضي العثمانية الواسعة ومن ثم خنقها. والجدير بالإشارة أن صعود القوة البحرية الأوروبية التي أصبحت دون



منازع، قد فتحت الباب أمام تدهور السلطنة العثمانية، خاصة بعد انتصار ائتلاف الأساطيل الأوروبية على أسطول العثمانيين في ليبانت (١٥٧١). سمح هذا التفوّق للبرتغاليين والإسبان، ومن ثم للإنكليز والفرنسيين باستعمار القارة الأميركية، وبخرق السواحل الأفريقية والالتفاف حولها للوصول إلى الهند وإنشاء الوكالات التجارية فيها. وستتوقف الإمبراطوريات الشرق أوسطية، ملتقى الطرق الألفية لقارات أوروبا وآسيا وأفريقيا الثلاث، عن إصابة الثراء من حركة التجارة الكثيفة التي كانت تسيطر عليها. ورأت السلطنة العثمانية، التي فقدت كل قدرة بحرية لها، مستعمراتها وقد هدّدها في كل مكان القوة الصاعدة للدول والإمبراطوريات الأوروبية الصاعدة.

إنّ تطوير تقنيات أوروبا العسكرية وقدراتها التنظيمية، بنتيجة الثورة الصناعية، أدّت إلى تفوّقٍ على العثمانيين، بالرغم من المحاولات الكثيرة لهؤلاء الأخيرين، منذ القرن الثامن عشر، لإصلاح إدارة السلطنة المدنية والعسكرية. وقد ساهمت الحروب النابوليونية في تطوير قدرات الجيوش الأوروبية على التحرّك عبر مسافات طويلة، وهو ما كان حتى ذلك الوقت شبه حكر على الجيوش التركية منذ القرن الثالث عشر وفشل الحملات الصليبية. ولربما كان بامكان السلطنة العثمانية ان تدخل في طور التفكك قبل القرن التاسع عشر من ذلك بكثير لولا تأثير الأطماع المتناقضة للقوى الأوروبية، فهي أطالت اصطناعيّاً وجود هذا الكيان السياسي، بالرغم من شرعيته الطبيعية بوصفه وريث كل

الإمبراطوريات الكبرى في الشرق الأوسط. ولم يكن، بالفعل، في وسع البنيات الاقتصادية والاجتماعية الشرق أوسطية القديمة أن تستمر في مواجهة إعادة تنظيم تدفقات التبادلات الاقتصادية الكبرى وتيارات صعود القوة السياسية التي تقود الدول الأوروبية منذ اكتشاف الأميركتين. ذلك أنّ القوة الأوروبية ستنهل قواها أيضاً من تنمية الاقتصاد الأطلسي الذي قاد إليه استعمار القارة الأميركية. فلم تعد أوروبا هذا المجال المحدود والهش الواقع بين فكي كماشة إمبراطوريات الشرق الأوسط، كما كانت حالها حتى هذه المرحلة التاريخية مع الغزوات الفارسية والعربية والتركية، بل أضحت قوة عظمى يشكل المجال الأطلسي والأميركتان بكل ثرواتها وإمكاناتها الاقتصادية قاعدتها الخلفية.

وكانت الأفكار الأوروبية هي أيضاً التي نخرت شرعية البنى الإمبريالية للشرق الأوسط؛ فقد كان للثورة الفرنسية بشكل خاص وقع قوي جدّاً على الكثير من النخب في الضفة الأخرى من المتوسط. في الحقيقة إن فكرة المساواة والأخوّة والعدالة، التي قامت عليها الثورة الفرنسية، لاقت في الواقع جذوراً عميقة في هذه المنطقة من العالم. في حين أن طغيان الإمبراطوريات الشرق أوسطية على رعاياها كان تبريره الوحيد الحاجة إلى الأمن في خضمّ الغزوات والغزوات المضادة بين كياناتها الكبرى والفوضى التي كانت تنشرها تلك الغزوات المتواصلة. هذا بالاضافة إلى مظهر الطّغيان المفجع كون الدين يبشّر دوماً بالمحبة والتسامح، بل وأيضاً، في حالة كل من المسيحية



والإسلام، يؤكد مساواة جميع المؤمنين أمام الله الواحد. لذلك أثارت الأفكار الأوروبية الأحقاد القديمة الدفينة ضد الطغيان. وسيرى العرب والفرس والأتراك الذين سافروا إلى كبريات العواصم الأوروبية في القرنين التاسع عشر والعشرين عمل الأنظمة الديمقراطية التمثيلية فيها، حتى في ظل الأنظمة الملكية، وأهمية دور المرأة في الحياة الأدبية والفنية، هذا إذا لم يكن في السياسة، وأخيراً الأنظمة التربوية والصناعية الحديثة. وسينتج عن ذلك في بلاد فارس، كما في السلطنة العثمانية، توتّرات لا تُحتمل بين الحكومات والنخب المدينية، وهو ما جعل الأنظمة السياسية القائمة أكثر هشاشة.

ولسوء الحظ، فإن الأشكال الوحشية للاستعمار الأوروبي واستخفافه في تطبيق مبادئ الديمقراطية في تدخلاته في الشرق الأوسط هي التي شكّلت، ولا تزال تشكّل اليوم، كابحاً قويّاً أمام انتشار الأفكار الديمقراطية في هذا الجزء من العالم. فانتشار قيم الديمقراطية الفردية أحياناً وتراجعها أحياناً أخرى يسيران، منذ مئتي عام، على إيقاع نمط التدخلات الأوروبية التي أعقبتها التدخلات الإسرائيلية والأميركية المفرطة التي تغذّي حركات الرفض والانغلاق على الهوية وعلى القيم المسمّاة تقليدية، على حساب الحركة الليبرالية والحداثوية. ويجب أن نضيف أيضاً أن التأثير القوي لإمبراطورية القياصرة، ومن ثم الاتحاد السوفياتي، في الشرق الأوسط أحدث وقعاً سلبياً على تطوّر الاتجاهات الديمقراطية «البورجوازية» والليبرالية.

وسيكون للأفكار القومية الأوروبية أيضاً وقع مشؤوم جدّاً في



البلقان وفي آسيا الصغرى الأناضولية وفي بلاد ما بين النهرين. ففي مناطق عاش فيها السكان ذوو الأصول الإثنية أو الدينية المتنوعة منذ آلاف السنين في حسن جوار، وأحيانا في اختلاط شامل، تحت قوة الضبط للسلطات الإمبراطورية، باتت لعبة نفوذ القوى الأوروبية، ثم اختفاء تلك السلطات في أساس المآسي والمذابح والتهجير القصري للسكان: وما الأزمتان القريبتا العهد في لبنان (١٩٧٥ - ١٩٩٠) وتفكك يوغوسلافيا (١٩٩٢ - ١٩٩٥)، بل وأيضاً التمزقات الداخلية العراقية بعد الغزو الأميركي لبلاد ما بين النهرين، إلا تكرار لأحداث مشابهة كان تفكك ثمّ انهيار السلطنة العثمانية محفوفاً بها[١].

المراحل الكبرى للإصلاحات السياسية ولتفكيك السلطنة العثمانية

في النصف الأول من القرن التاسع عشر عملت القوى الأوروبية جاهدة لتؤكّد هيمنتها على المنطقة من دون أن تبادر إلى تفكيك السلطنة، إلى خلق قوميات مناطقية مارست عليها نفوذها السياسي المباشر من خلال كل الطوائف الدينية (موارنة لبنان، الكلدانيون النسطوريون في العراق وبلاد فارس، دروز لبنان، علويّو سوريا، أقباط مصر، كاثوليك ألبانيا، إلخ.) أو الإثنية (الأرمن، اليونانيون، السلافيون، الألبانيون الأرثوذكس،

(١) انظر في هذا الصدد Georges Corm, *L'Europe et l'Orient. De la balkanisation à la libanisation, histoire d'une modernité inaccomplie*, La Découverte, Paris, 1989.



الأذربيجانيون، الأكراد) التي كانت لا تزال تحت السيطرة العثمانية أو الفارسية أحياناً.

بدأ تفكيك السلطنة من خلال الدعم الذي أعطته فرنسا لمحمد علي في مصر، الذي، وكما رأينا، قضى على سلطة المماليك بعد رحيل الجيوش الفرنسية، واحتل سوريا وفلسطين ولبنان في العام ١٨٣١ وهدد اسطنبول. وهو قد أعلن المساواة بين المسلمين وغير المسلمين في كل الأراضي التي سيطر عليها. وتحت الضغط الإنكليزي، الذي قصف أسطوله بيروت بوحشية في العام ١٨٤٠ لإجباره على الجلاء عن لبنان وسوريا، انسحب جيش محمد علي عائداً إلى مصر حيث اعترفت به القوى الأوروبية حاكما ملكيا عليها. إلا أن خلفاء محمد علي من سلالته أهلكوا مصر باغراقها في ديون معقودة في الأسواق المالية الأوروبية ما بين عامي ١٨٤٠ و١٨٧٠؛ فأصبحت خاضعة، من جراء ذلك، للوصاية الاقتصادية والسياسية الأوروبية؛ مما أدّى إلى تململ كبير للشعور الوطني المحلي في العام ١٨٧٩، استخدمه الإنكليز ذريعة لاحتلال مصر في العام ١٨٨٢ وسجن عرابي، الضابط الذي تجرّأ على تحدّي الهيمنة الأوروبية في مصر. ولم يتم التحرر من النير البريطاني الا عند الإطاحة النهائية بالملكية في مصر في العام ١٩٥٢ عبر انقلاب عسكري، نظرت إليه الولايات المتحدة نظرة رضى.

وإذا كان الفرنسيون هم الذين دفعوا بمصر للاستقلال عن العثمانيين، الأمر الذي أدّى بها إلى السقوط تحت السيطرة



البريطانية، فإن الفضل يعود إلى الروس، الذين كبحهم الإنكليز، في تشجيع اليونانيين على الثورة على السلطنة العثمانية. وبالرغم من الدور المهم الذي لعبه اليونانيون في إدارة مقاطعات السلطنة في البلقان، ومن مكانة بطريركية اسطنبول والذي كان رئيسها ثاني أهم شخصية دينية في السلطنة بعد شيخ الإسلام (سلطة شرعية عليا تتعاطى كل المسائل المتعلقة بالشرع الإسلامي)، ومصالح البورجوازية التجارية اليونانية، وجدت الثورة، التي انطلقت في الأساس من رومانيا في ١٨٢٥ مطالبةً بتحديث السلطنة وجعلها ديمقراطية، ترجمتها في انفصال منطقتي البيليبونيز وتسالونيكي. وقد ترافقت هذه الثورة بتمرّد ألباني. قامت مملكة يونانية صغيرة لم تضم أراضيها سوى جزء صغير من الرعايا اليونانيين للسلطنة، وقد وُلّي عليها ملك الماني الأصل من مقاطعة بافاريا في العام ١٨٣٢. ونصب البريطانيون، فيما بعد، على عرش اليونان الابن الأصغر لملك الدانمرك، الذي دام حكمه من ١٨٦٣ إلى ١٩١٣. وفي ما بين عاميْ ١٩١٣ و١٩٢٠، أخذت أراضي مملكة اليونان تتوسّع على مراحل، مع تراجع السلطنة عن جزئها الأوروبي على أثر حروب البلقان. وترافق هذا التراجع في كل مرّة مع هجرة السكان الأتراك أو المتركين من البلقان صوب الأناضول. وتأثرت مجريات الأمور في اليونان حتى العام ١٩٤٧ بتجاذب العوامل السياسية والعسكرية الروسية والإنكليزية، وهو ما أبقى هذا البلد على حالة عدم الاستقرار.

مزّقت المنافسة الفرنسية - الإنكليزية في المتوسط لبنان ما



بين عامي ١٨٤٠ و١٨٦١، إذ دفع الفرنسيون بالموارنة إلى التحرر من الوصاية العثمانية، فيما واجه الإنكليز نفوذهم من خلال دعم وتسليح تحالف الطائفة الدرزية والعثمانيين. من جراء اثارة الفتنة بين الدروز والموارنة وضع الجزء الأوسط من البلاد تحت وصاية مشتركة للدول الأوروبية الكبرى التي أجبرت العثمانيين على تعيين حاكم عثماني من الديانة المسيحية لإدارة جبل لبنان.

حدث هذا التفسّخ لمقاطعات السلطنة العثمانية بالتزامن مع قيام القوى الأوروبية بنصح سلاطين اسطنبول بالانخراط في طريق الإصلاحات الديمقراطية. وهكذا افتُتحت في العام ١٨٣٩ مرحلة ما يسمّى بـ «التنظيمات» وأعلن السلطان في تلك السنة أول مرسوم إصلاحي، أعيد تأكيد مبادئه وتوسيعه بمرسوم آخر مشابه له في العام ١٨٥٦. وتُوّج من ثمّ بتبنّي الدستور العثماني في عام ١٨٧٦ وانتخاب برلمان لم يعمّر طويلاً لأن السلطان سارع إلى حلّه؛ وسيُستعاد العمل بالدستور في العام ١٩٠٨، ولكن لبضعة أشهر فقط. وفي غضون ذلك، تمّ وضع قانون عصري للتجارة (١٨٥٠)، وقانون جزائي حديث (١٨٥٨)، وأُسس مجلس شورى الدولة، وسُنّ قانون للجنسية، بل وأيضاً نظام بلدي تتمثّل فيه الطوائف الدينية والإثنية المختلفة في كل منطقة.

لم يعد إعلان السلطان عبد الحميد عن الدستور في العام ١٨٧٦، بضغط من حزب تركيا الفتاة الإصلاحي، كافياً لتهدئة النفوس، شأنه في ذلك، كما سنرى، شأن الإعلان في بلاد



فارس في العام ١٩٠٦ عن دستور أذن به الشاه بضغط من النخب البورجوازية. وأخذ يتعاظم نفوذ روسيا في ايران؛ فبعدما انتُزعت جورجيا وداغستان ومقاطعات يريفان وداخيتشيفان الأرمنية من المملكة الفارسية (١٨١٣ و١٨٢٨)، وضعت روسيا يدها على أجزاء كبيرة من القوقاز (١٨٢٩) وكريميا. وأثار هذا الاستيلاء الجديد، ما بين ١٨٥٦ و١٨٥٨، تدخّلاً ضخماً للقوات الإنكليزية والفرنسية في حرب ضد روسيا تميّزت بالدمويّة لوقف المطامع القيصرية التي كانت قوتها العسكرية تسمح لها باحتلال اسطنبول في أي لحظة. وسلّح الروس والفرنسيون والإنكليز الأرمنَ أيضاً استباقاً لحروب مقبلة لن تتوانى عن القضاء نهائيّاً على السلطنة التي تلفظ الأنفاس وعلى وضع أراضيها بتصرف أوروبا.

في موازاة ذلك، وعلى مرّ القرن التاسع عشر، نسج الإنكليز نفوذهم السياسي والعسكري على سواحل شبه الجزيرة العربية. احتُلّت عدن في العام ١٨٨٩؛ وأُبرمت معاهدات حماية مع رؤساء قبائل الساحل الشرقي لشبه الجزيرة، والذي كان يدعى ساحل القراصنة (الدول المهادنة). في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وبفعل الانهيار الثلاثي الروسي والنمسوي المجري والألماني (الذي تحالفت معه السلطنة العثمانية)، بات مجمل الشرق الأوسط مفتوحاً على مطامع الهيمنة للفرنسيين والإنكليز الذين أصبح في وسعهم تقاسم هذه المنطقة الاستراتيجية من دون منافسة.

إيران في ظل النفوذ المتعاظم لروسيا وإنكلترا



أحسّت إيران بالثقل المتزايد للنفوذ الروسي والإنكليزي بدءاً من نهاية القرن التاسع عشر. ولتحديث اقتصادها ومؤسساتها المدنية والعسكرية، ستعمد المملكة الفارسية، كما فعلت مصر خلال حكم محمد علي وسلالته، أو على غرار سلاطنة العثمانيين، إلى الاستعانة بالقوى الأوروبية. وبالنسبة إلى إيران، توجّهت بصفة خاصة إلى إنكلترا وكذلك إلى روسيا الجارة القوية والمهدِّدة والتي أقامت معها علاقات متعددة، وبصفة خاصة عسكرية حيث إن روسيا وضعت بتصرف الدولة الفارسية وحدة من العسكر القوزاق المخصصة لتشكيل الحرس الخاص للعائلة الحاكمة. وجذبت موارد النفط في إيران، وبشكل كبير، اهتمام القوى الأوروبية. وقد نجحت إنكلترا في الحصول على احتكار شبه كامل للامتيازات النفطية، وأيضاً لقطاعات أخرى مثل إدارة حصر التبغ. وكان النظام الملكي، على غرار نظام مصر أو السلطنة العثمانية، غارقاً في ديونه لدى القوى الغربية مما اضطره بالتالي إلى رهن عائداته الضريبية.

وكما في السلطنة العثمانية، تتالت الإصلاحات والثورات والتدخلات الخارجية. ففي العام ١٩٠٦، وهي سنة تميّزت بالعديد من الانتفاضات الشعبية ضد الإنكليز، تمّ وضع دستور للبلاد وأُجريت انتخابات للمرة الأولى في إيران. إلا أن الشاه، شأنه شأن القوى الأوروبية أو العناصر الدينية المحافظة، توصّل إلى شلّ عمل هذه المؤسسة الجديدة التي عبّرت فيها الاتجاهات التحديثية والوطنية عن نفسها. وسرعان ما تدهورت الحياة



العامة، وأصبحت السلالة الحاكمة تفقد بشكل متزايد مكانتها واعتبارها. وانهارت في العام ١٩٢٥ لتُستبدل بأسرة البهلوي. لكن صعوبات البلاد سرعان ما استهلكت هذه السلالة الملكية الجديدة التي تنازعتها المطامع المتنافسة لروسيا وإنكلترا اللتين تتقاسمان النفوذ على البلاد، وهو تقاسم كان قد تم تكريسه في الاتفاق الروسي - البريطاني المبرم في مدينة سانت بيترسبورغ في العام ١٩٠٧.

أصبحت بلاد فارس، في القرن التاسع عشر، مختبر صدمة الحداثة على مختلف النخب والفئات الاجتماعية، بمن فيها رجال الدين الأقوياء. وقد فصلت في ما بين هذه النخب هوة كبيرة، في ايران كما في الدول الأخرى الواقعة تحت النفوذ الأوروبي، بين المحدثين والمحافظين الماضويّين. وفي هذا الغليان، ظهرت الشخصية البارزة للسيد علي محمد (١٨١٩ - ١٨٥٠)، الذي عُرف بـ «الباب»، وأسس لديانة جديدة من النوع التوفيقي والعقلاني حققت نجاحاً صاعقاً. ولم يتأخر ذلك في استثارة ردة فعل طبقة رجال الدين المسلمين النافذة، مما أدّى إلى فتن وحروب شوارع. وتم في النهاية توقيف «الباب»، وحكم عليه بالموت، وأعدم من ثمّ في تبريز. وهرب خليفته، ميرزا حسين علي (١٨١٧ - ١٨٩٢) من أعمال العنف والقمع في إيران واستقرّ في فلسطين، حيث تحوّلت عقيدة «الباب» إلى «البهائية»، التي ما يزال أتباعها اليوم يتعرضون للاضطهاد في البلدان المسلمة، ولكن بصفة خاصة في إيران منذ ثورة ١٩٧٩.



السيطرة الفرنسية - الإنكليزية المباشرة على العالم العربي (١٩١٩ - ١٩٥٦)

هدفت فرنسا والمملكة المتحدة، بلا ريب، إلى التفكيك النهائي للشرق الأوسط التركي - الإيراني - العربي وإلى اقتسام الأراضي الناتجة عن هذا التفكيك إلى كيانات سياسية صغيرة تحت سيطرتهما. وهيأت لهذا التفكيك اتفاقات مختلفة، إبان الحرب العالمية الأولى، في ما بينهما ومع إيطاليا وروسيا، ومن بينها اتفاقات سايكس - بيكو المشهورة (أيار/مايو ١٩١٦) على تقاسم الأراضي العربية. كذلك وعدت الحكومة الإنكليزية، عبر إعلان وزير الخارجية البريطاني اللورد أرثور جيمس بلفور (١٩١٧)، بإعطاء فلسطين للمجموعات اليهودية الأوروبية. هذا وقد سبق لانكلترا أن وعدت في الوقت نفسه شريف مكة، الحسين بن علي، بإنشاء مملكة عربية في الحجاز وفي أراضي الهلال الخصيب وبلاد ما بين النهرين في حال قيام العرب بثورة على الأتراك (مراسلات الحسين - مكماهون). وقامت هذه الثورة بالفعل في العام ١٩١٦ ووجدت الحكومة الإنكليزية نفسها في مواجهة الوعود المتناقضة المقدمة إلى الفرنسيين من خلال اتفاقات سايكس - بيكو (التي تعطيهم الساحل السوري - اللبناني وكيليكا وبلاد ما بين النهرين العليا)، وإلى الحركة الصهيونية حول فلسطين، وإلى العرب حول وحدتهم واستقلالهم في مملكة عربية كبرى تضم الحجاز، الذي تملك عليه العائلة الهاشمية، والمقاطعات العربية الأخرى في شرق المتوسط (لبنان، سوريا، فلسطين، العراق) والتي كانت ضمن مقاطعات السلطنة العثمانية.



حاولت الولايات المتحدة، أثناء انعقاد مؤتمر باريس الذي اجتمع لحل مشاكل ما بعد الحرب العالمية الأولى، والذي سيؤدي إلى توقيع معاهدة فرساي في حزيران/يونيو ١٩١٩، أن تقف في وجه المطامع الإمبريالية للقوتين الأوروبيتين المنتصرتين. هذا مع الإشارة إلى أن الحكومة الأميركية كانت قد هبّت لنجدة الحلفاء في صراعهم ضد ألمانيا، وذلك استناداً إلى مبادئ الرئيس ويلسون التي تدعو إلى حق الشعوب في تقرير المصير، أحراراً من أي إكراه، وإلى إنشاء «جمعية أمم» مؤلفة من بلدان حرّة، وذات سيادة، ومتساوية. وأكّدت بعثة تحقيق أميركية في الشرق الأوسط (لجنة كينغ كراين King-Crane) الرغبة القوية لعرب الهلال الخصيب في الاتحاد ضمن دولة واحدة في ظل مملكة آل الهاشم المكّية؛ وحذّرت هذه اللجنة من التطبيق العنيف للمبادئ الصهيونية في فلسطين الذي سيؤدي حتماً إلى ترحيل السكان العرب. كما حذّرت أيضاً من تقسيم الأناضول التركي بين الأرمن والإيطاليين واليونان والأكراد، وهو ما كان بالفعل مخطط الحلفاء الغربيين - كما ظهر في معاهدة سيفر (Sèvres) المعقودة عام ١٩٢١ بين الحلفاء الأوروبيين.

لم يصغ الحلفاء إلى وجهة النظر الأميركية، ورفض الكونغرس الأميركي إقرار ميثاق جمعية الأمم الذي يعتمد وجهات النظر الفرنسية - الإنكليزية. ولا يملك الإنكليز والفرنسيون، من دون الدعم العسكري الأميركي، القدرة على إدارة الشرق الأوسط الذي سقط فريسة الاضطراب القومي وهو على تزايد خاصة بفعل الوعود المتناقضة والتي لم يتم الوفاء



بها. ونددت الدعاية البولشفية، هي الأخرى، بالمناورات الإمبريالية وبالدبلوماسية السرّية؛ ودعت شعوب الشرق الأوسط إلى الثورة على القوى الأوروبية. وشرعت الحكومتان الفرنسية والإنكليزية، بضغط من الرأي العام في البلدين، في تسريح الجنود. وتم، منذ العام ١٩١٥، التخلّي أولاً عن الأرمن والأكراد للتمكن من الاحتفاظ في شكل أفضل بالأراضي العربية المستعمرة؛ وسبق لنا أن استحضرنا العواقب المأسوية بالنسبة إلى الأرمن الذين سيرزحون تحت الضغط المزدوج للجيش التركي المعاد تركيبه بإدارة أتاتورك وللعصابات المسلحة الكردية والتي كانت هي الأخرى ضحية وعود الحلفاء الكاذبة. وفي عام ١٩٢٢، أصبح اليونانيون الذين كانوا يتواجدون بكثافة في آسيا الصغرى، وبخاصة في مدينة إزمير، عرضة للمذابح بعدما فشلت قوات الدولة اليونانية، التي دعاها الحلفاء إلى النزول على الشاطئ التركي المتوسطي، في مقاومة الهجمات التركية المضادة.

في سوريا، استقرّ الملك فيصل، أحد أفراد الأسرة الهاشمية (ابن الشريف حسين) الذي قاد الثورة العربية ما بين عامي ١٩١٦ - ١٩١٨ ضد العثمانيين بدعم من الإنكليز، وبخاصة العقيد الشهير لورنس، في دمشق حيث أعلنه مجلس للشعب ملكاً في العام ١٩٢٠. لكن القوات الفرنسية التابعة للجنرال هنري غورو (Gouraud) أجبرته على التخلي عن العرش بعد سنة على ذلك. واتفق الفرنسيون والإنكليز عندها على ترتيبات جديدة. تخلّت فرنسا، في مقابل مشاركة في استغلال نفط الموصل، عن



أي سيطرة إقليمية في الشرق الأوسط خارج سوريا ولبنان. واستقر الملك فيصل، الذي طُرد من دمشق، في العام ١٩٢١ في بغداد التي أصبحت عاصمة العراق الحديث. وقد تمّ تنصيب عبدالله (وهو ابن آخر للشريف حسين) في شرق الأردن في العام ١٩٢٤. وبات بإمكان الفرنسيين عندها إحكام سلطانهم على لبنان وسوريا. وقد أُعلن عن انشاء دولة لبنان الكبير في العام ١٩٢٠ من خلال إعادة الأراضي التي سلخها عنه بروتوكول ١٨٦١، إضافة إلى مرفأ طرابلس السوري والداخل التابع له (سهول عكار الخصبة). أما سوريا، فقد قُسّمت من جهتها إلى عدة دول إدارية (علوية، درزية، سنية في دمشق وحلب، ناهيك عن الإسكندرون ولواء مدينة إنطاكية اللذين سيتم التخلّي عنهما من قبل فرنسا المحتلة للأراضي السورية للدولة التركية في العام ١٩٣٩ ثمناً لحيادهم في سياق الحرب العالمية الثانية).

أكد الإنكليز، من جانبهم، سيطرتهم المتينة على العراق وفلسطين، وأنجزوا القضاء على هيبة العائلة الهاشمية والإطاحة بمشروعهم الوحدوي العربي، وذلك عندما شجعوا آل سعود على الاستيلاء على الحجاز والأماكن المقدسة في مكّة والمدينة في عامي ١٩٢٤ - ١٩٢٥، وتم الإعلان عن انشاء المملكة العربية السعودية بشكل رسمي في العام ١٩٣٢ بإلحاق صحراوَي نجد والربع الخالي بها. والمسعى السعودي لإنشاء مملكة صحراوية بدوية كبيرة، تحكمها عودة إلى الأصول الأولى للإسلام كما بشّر بها الداعية محمد بن عبد الوهّاب، بتشجيع من آل سعود، عرف حوادث عابرة كثيرة؛ فقد سبق أن جاءت جيوش محمد



علي المصرية في العام ١٨١١ للقضاء بالقوة على هذه الحركة الدينية المسلّحة التي هدّدت بالاستيلاء على سوريا والعراق. واستأنف السعوديون جهودهم في نهاية القرن التاسع عشر، من دون تحقيق المزيد من النجاح، بالرغم من وصول المحاربين الوهّابيين حتى كربلاء، المقام الشيعي المقدّس في العراق، التي نهبوها. وسيتطلّب المسعى السعودي الظروف المستجدة إبان الحرب العالمية الأولى لينجح أخيراً ويتطوّر، تحت ظل القوة الإنكليزية في البداية، ومن ثم قوة الولايات المتحدة[١].

في كل فترة الانتداب (الفرنسي والبريطاني)، احبطت التطلعات القومية العربية «التحديثية» والديمقراطية في كل مكان. فقد تم تفتيت الأقاليم العربية التابعة للسلطنة العثمانية إلى كيانات سياسية متعددة خاضعة لسيطرة جيوش أجنبية غير إسلامية، في ظل أنظمة سياسية ذات طبيعة مختلفة: جمهوريتان في سوريا (التي تم توحيدها تدريجيّاً) وفي لبنان، ملكيات في شرق الأردن والعراق ومصر، ملكيّة ذات طراز إسلامي في العربية السعودية مع تطبيق متشدد وأصولي للشريعة. فلم يضع الإنكليز والفرنسيون موضع التطبيق المبادئ الديمقراطية التي ينادون بها. وإذا كانت البلدان الموضوعة تحت انتدابهما أعطيت رسميّاً دستوراً وبرلماناً، فإن «المفوضين الساميين» علّقوا عمل الحياة

(١) حول الوهّابيين، انظر المؤلف الجوهري Henri Laoust, *Les Schismes dans l'Islam*, Payot, Paris, 1965 الذي يوفّر أيضاً نظرة شاملة عن مدراس الدين الإسلامي المختلفة والتفسيرات.



الدستورية ما إن هدد الاضطراب القومي والمطالبات بالاستقلال النظام الاستعماري.

في فلسطين، واجه الإنكليز اضطرابين متناقضين: اضطراب المهاجرين اليهود الذين أخذت أعدادهم في الازدياد مع تعاظم نمو معاداة السامية في أوروبا؛ واضطراب الفلسطينيين أنفسهم الذين أدركوا التهديد الذي يثقله على وجودهم الدفق الذي لا يتوقف من المهاجرين اليهود الذين انسحبوا إلى مستعمراتهم الزراعية، الكيبوتزات، وقد أخذوا في تنظيم أنفسهم على أساس بنية دولة. واستؤنف النزاع، الذي جمدته الحرب العالمية الثانية، بحدّة متصاعدة في العام ١٩٤٦، حيث مارس بعض المهاجرين اليهود إرهاباً مدمّراً بالنسبة إلى الجنود الإنكليز وتسلّحوا علانيةً ليواجهوا في شكل مباشر الضغوط والثورات العربية. وفوّض الإنكليز، العاجزون عن إدارة وضع ما صنعوه بأنفسهم، أمرهم إلى منظمة الأمم المتحدة، الحديثة العهد، والتي قررت في العام ١٩٤٧ تقسيم الأرض بين اليهود والفلسطينيين، بيد أنها أوصت بتدويل الأماكن المقدسة والقدس.

باتت الحرب بين المجموعتين محتومة. رفض الفلسطينيون، المدعومون من الدول العربية، قرار الأمم المتحدة. ومن حينها، أصبح النزاع العربي - الإسرائيلي حاضراً بشكل متواصل في المشهد السياسي الشرق أوسطي، مع تعاقب حروبه (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣)، واحتلال جزء كبير من جنوب لبنان في العام ١٩٧٨، ثم غزو الجيش الإسرائيلي لنصف لبنان، بما



في ذلك بيروت، في العام ١٩٨٢، وأخيراً الحرب الشعواء التي خيضت ضد حركة مقاومة حزب الله صيف ٢٠٠٦ ومن ثم الحرب الشعواء الأخرى في نهاية عام ٢٠٠٨ ضد غزة وحركة المقاومة، «حماس»، فيها. وستكون أيضاً لهزيمة الدول العربية في مواجهة الكيان الصهيوني في العام ١٩٤٨ عواقب أخرى: فهي ستنتهي إلى الحط من الأنظمة السياسية التي أقامتها فرنسا وإنكلترا في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وتفتتح مرحلة من الانقلابات العسكرية، والخلافات العربية-العربية، وصعود حركات الرفض الإسلامية للهيمنة الغربية.

في إيران، تهاوت في عامي ١٩٥٢ - ١٩٥٣ الأسرة البهلوية الحاكمة التي خلفت سلالة القاجار في العام ١٩٢٥، عندما وصل محمد مصدّق، وهو بورجوازي ليبرالي كبير، إلى سدة رئاسة الحكومة وقام، مدعوماً من الرأي العام، بتأميم القطاع النفطي الذي كان في كلّيته في أيدي الشركات الأنكلو - ساكسونية. توجه الشاه إلى المنفى في إيطاليا، وتدهور الموقف الداخلي في شكل كبير. نظّمت السي.آي.إي. انقلاباً ضد مصدّق الذي تم توقيفه؛ ودعمت العناصر الأكثر محافظة في طبقة رجال الدين الانقلاب، وهو ما سمح بعودة الشاه بعد بضعة أشهر على رحيله. وسيخلّف هذا التدخّل الأميركي المباشر في شؤون إيران الداخلية آثاراً عميقة لدى الرأي العام الإيراني، وهو ما مهّد الطريق لثورة ١٩٧٩ وللمجرى الذي اتخذته المحموم والمناهض لأميركا.



وكما في إيران، فإن عوامل كثيرة تتضافر لشرح الثورة التي حصلت في العام ١٩٥٢ في مصر: فساد الملكية، سيطرة الغرب الاقتصادية على الموارد الوطنية، تدخل القوى الكبرى في الشؤون الداخلية، اضطراب الرأي العام والتململ الكبير من الأوضاع المعيشية. وانقسم الرأي العام بحدة، في البلدين، بين القوميين ذوي الاتجاهات الشيوعية أو الاشتراكية، والقوميين الليبراليين، والعناصر الدينية المحافظة والمحدثة، والجميع مناهض للإمبريالية. وهذا ما يمكن أن يشرح احتدام الصراع على السلطة بين مختلف الفئات المتوحّدة ضد الخارج، ولكن الحادّة في انقساماتها حيال الخيارات الإيديولوجية. ومن هنا أعمال العنف والفترات الطويلة من الديكتاتورية، قبل أن تهدأ الثورة ويعود العمل بسياسات الانفتاح على الخارج، وبخاصة على الصعيد الاقتصادي.

وحدها تركيا ستتوصل، بإدارة أتاتورك الحازمة، إلى تحويل الأناضول إلى دولة راسخة ومستقرة نسبيّاً. ومصطفى كمال، مؤسس تركيا الحديثة، هو الوحيد من بين قادة الشرق الأوسط، خلافاً للقادة العرب، الذي نجح في مأثرته العسكرية بطرد كل الجيوش الأوروبية المحتلة (الإنكليزية، الفرنسية، اليونانية، الإيطالية) من أرض بلاده المحجمة إلى حدود الأناضول. وأمكنه، بفضل ما أحرزه من هيبة، إلغاء مؤسسة الخلافة في ١٩٢٣، وتثبيت مبدأ علمانية الدولة والحياة السياسية والاجتماعية إضافة إلى اعتماد الأحرف اللاتينية في الألفباء التركية التي كانت حتى حينه تستخدم الحروف العربية. وأدار بهذا ظهره إلى



الماضي العثماني والإسلامي للأناضول، وهو مصمم على تسريع تحديث تركيا على النموذج الأوروبي بجعلها دولة متجانسة السكان. وسيجعل من تركيا حصناً للغرب ضد هجمة الاتحاد السوفياتي. وكان هذا الأخير قد استأنف بالفعل سياسة قياصرة روسيا القديمة في الشرق الأوسط حيث شكّل تهديداً للهيمنة الغربية.



٦

الشرق الأوسط في ظل الحرب الباردة والنفط والنزاع العربي - الإسرائيلي

التنافس الأميركي - السوفياتي في الشرق

شكّل تنامي القوة السوفياتية في الشرق الأوسط الهمّ الأساسي لبلدان أوروبا الغربية من العام ١٩٤٥ وحتى انهيار الاتحاد السوفياتي في ١٩٩١ - ١٩٩٢. وكان للقوى الغربية في الشرق الأوسط، في الأعقاب المباشرة للحرب، مصالح اعتبرتها استراتيجية وحيوية لأمنها. وبقيت هذه المنطقة، في الواقع، ملتقى طرق مواصلات حيوياً للانتشار السريع للقوات العسكرية صوب الهند والشرق الأقصى حيث حقّق الاتحاد السوفياتي أيضاً اختراقات سياسية كبرى بفضل انتصار الشيوعية في الصين ونمو الأحزاب الشيوعية في كل أنحاء شبه جزيرة الهند الصينية. وأصبحت السيطرة على الشرق الأوسط، بالتالي، عنصراً أساسياً لمجمل سياسة الدفاع الغربية. وتطلّب الأمر أيضاً، لتسهيل هذه السيطرة، العمل للتأثير في الحياة السياسية لبلدان المنطقة،



بهدف منع «التخريب الداخلي» الذي يمكن لموسكو ممارسته عبر توسّع الأحزاب الشيوعية المحلّية؛ ففي اليونان، وفي أذربيجان الإيرانية وفي كردستان، كاد السوفيات، عقب الحرب العالمية الثانية، يمسكون بالسلطة عبر الأحزاب الشيوعية المحلية، المرتبطة بالاتحاد السوفياتي من خلال منظمة الكومنترن، (Komintern) التي تنظم عمل الأحزاب الشيوعية في العالم وتوجهها.

علاوةً على ذلك، عرفت العقيدة الماركسية، وخلافاً لفكرة مسبقة، نجاحاً متعاظماً في الشرق الأوسط، فقد انتشرت فيه الأحزاب الشيوعية ونمت بشكل متزايد. وهي لم تُنشأ وتُدار فقط من قبل شبان متحدّرين من أقليات إثنية أو دينية (أكراد، أو يهود أو مسيحيين)، بل تجاور فيها أبناء البورجوازيين أو العائلات الأرستقراطية، وأبناء الطبقة الوسطى، وعمال نقابيون، ومسيحيون ويهود ومسلمون من كل الأحزاب، وفنانون موهوبون ومفكرون كبار. وكلّما راكمت البلدان الغربية الأخطاء في المنطقة، مثل الدعم من دون تحفّظ لإنشاء الكيان الصهيوني، ومن ثم التحالف الوطيد الذي أقامته مع هذه الدولة الجديدة، نظرت بقلق إلى تعاظم النفوذ الفكري لهذه الأحزاب، بل وأيضاً للأحزاب القومية والمناهضة للاستعمار التي ستجد نفسها منجذبة أكثر فأكثر إلى الأشكال المتنوعة للأنظمة الاشتراكية (اليوغوسلافية، الروسية، الصينية).

فضلاً عن ذلك، جعل تطوّر الصناعة النفطية في الشرق



الأوسط من هذه المنطقة أكبر خزان طبيعي للطاقة البخسة الثمن، فأصبحت تُعتبر السيطرة عليها حيوية لحسن سير الاقتصادات الغربية. وإذا كانت الشركات الأوروبية هيمنت على استغلال النفط العراقي والإيراني، فإن الشركات الأميركية حصلت في العام ١٩٤٥ على الاحتكار الحصري لاستغلال الاحتياطات السعودية الضخمة. وبدءاً من مطلع سنوات ١٩٦٠، ستتضاعف اكتشافات الاحتياطي في الشرق الأوسط، وبخاصة في الإمارات الصحراوية والتجارية الصغيرة في شبه الجزيرة العربية (أبو ظبي، قطر، الكويت). وقد تمّ بناء خطوط الأنابيب لنقل هذا السائل الثمين لكي يتدفّق النفط بسهولة وحرية إلى أسواق أوروبا والأميركيين، من مياه الخليج العربي - الفارسي ومن المناطق العليا في العراق (كركوك) إلى البحر المتوسط عبر الأراضي السورية واللبنانية والفلسطينية. وأصبح الشرق الأوسط كلّه منطقة مصالح حيوية، إنْ بالنسبة إلى أوروبا الغربية أم بالنسبة إلى الأميركيين، بينما بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي الذي ظلّ يعاني من عقدة الحصار الرأسمالي بالرغم من انتصاراته وغزواته، فإن اختراق الشرق الأوسط، محمية الغربيين، استمرّ هدفاً رئيساً للسياسة الخارجية.

دعم الاتحاد السوفياتي في البداية، وبقوة، إنشاء دولة يهودية في فلسطين. واعتبر ستالين في الواقع أن الصهيونية، وهي بمعظمها ذات اتجاه اشتراكي وتتحدر من أوروبا الوسطى وهي قد أصبحت تحت سيطرته، تحمل إمكانية ثورية على مستوى المنطقة، وهي محمية تقليدية للفرنسيين والإنكليز. إلا أن



الاتحاد السوفياتي تحوّل عن الكيان الصهيوني الجديد منذ أواسط الخمسينيات من القرن العشرين، وتوجّه منذ ذلك الحين إلى مساندة الحركات القومية العربية التي كانت تعمل لزعزعة السيطرة الفرنسية - البريطانية، بينما وجد الكيان الصهيوني حلفاء طبيعيين أكثر وثوقاً ومساندة في القوى الاستعمارية الأوروبية القديمة. في العام ١٩٥٦، رمزت الحملة المشتركة على السويس، التي هاجمت فيها الجيوش الإسرائيلية والإنكليزية والفرنسية مصر واحتلت سيناء وكل منطقة قناة السويس، إلى تحوّل الكيان الصهيوني نهائيّاً نحو «المعسكر الغربي» الذي ستترأسه الولايات المتحدة من الآن وصاعداً. ودخل الاتحاد السوفياتي في الواقع في شكل مدوٍّ إلى ساحة الشرق الأوسط بدعمه مصر وتهديده الائتلاف الإسرائيلي - الأوروبي بالتدخل العسكري. واستحصل الأميركيون، في سبيل الحد من الأضرار، على انسحاب القوات الإسرائيلية والفرنسية - الإنكليزية، وطرحوا أنفسهم حَكَماً للأوضاع الشرق أوسطية. وتقوّضت نهائيّاً المواقف السياسية والعسكرية الأوروبية في الشرق الأوسط، حيث ستتواجه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في شكل مباشر.

هذا هو السبب الذي جعل النزاع العربي - الإسرائيلي يأخذ مجرًى أكثر فأكثر حدّة بينما أخذ عدم الاستقرار السياسي يعمّ كل أنحاء المنطقة. وستمنع أهداف القوى العظمى المتناقضة أي شكل من أشكال التعاون الإقليمي الفعّال والضروري لتأمين استقرار المنطقة وتطورها الاقتصادي. وسيأخذ الصراع العربي -



الإسرائيلي أبعاداً مأسوية ستجرّ لبنان إلى أعمال عنف متواصلة (١٩٧٥ - ١٩٩٠)، فيما استمر توظيف الدين الإسلامي لمواجهة زحف الشيوعية في المجتمعات المحلّية عاملاً إضافيّاً من عوامل عدم الاستقرار الذي أرخى بثقله أكثر فأكثر على الحياة في دول المنطقة. زد على ذلك، أن أسعار النفط ما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٥ أخذت ترتفع بشكل كبير ومن ثمّ تتراجع عبر تقلّبات حادة للغاية كانت لها تبعات خطيرة جدّاً اجتماعية واقتصادية وسياسية.

احتدام النزاع العربي - الإسرائيلي والملحمة الناصرية

انقلابات في مصر وسوريا ومحاولات تحالف عسكري

أدّت هزيمة الجيوش العربية، في العام ١٩٤٨، في مواجهة الميليشيات اليهودية في فلسطين، كما سبق وذكرنا، إلى سقوط حكومتي سوريا (١٩٤٩) ومصر (١٩٥٢). وسيطر العسكر، بدعم من القوى الغربية، على السلطة في هذين البلدين اللذين كانت الحياة الديمقراطية فيهما قويّة وقد كانت تقولبت في الكفاح ضد السيطرتين الاستعماريتين الفرنسية والإنكليزية. وكان الهدف الرئيسي لهذه الانقلابات العسكرية لجم تحركات الأحزاب القومية، والأحزاب الشيوعية، والإخوان المسلمين وهم حركة دينية محافظة مناوئة للغرب تأسست في العام ١٩٢٨ في مصر وقد شكّلت المملكة السعودية قاعدتها الخلفية الرئيسية. واعتقدت الولايات المتحدة حينها أنه من الممكن، في ظل أنظمة عسكرية قوية، إقامة تحالف مناهض للسوفيات مؤلف من



الدول الأساسية في الشرق الأوسط ومن الكيان الصهيوني أيضاً. إلا أن مصر، بقيادة جمال عبد الناصر، هذه الشخصية القوية التي أصبحت تحظى بشعبية واسعة، رفضت فكرة أي تحالف عسكري مع الغرب طالما لم يتم إيجاد حل للنزاع مع الكيان الصهيوني ولم ينهِ الإنكليز جلاءهم عن مصر. وإذا كانت فكرة القبول بإنشاء الكيان الصهيوني قد بدأت تشق طريقها في الدول العربية، فإن هذا القبول كان مشروطاً بعودة عشرات الألوف من اللاجئين الفلسطينيين إلى أرض أجدادهم. وعملت مصر وسوريا من جهة أخرى على رفع قدرات جيوشهما لتفادي كارثة عسكرية جديدة في مواجهة دولة الكيان الصهيوني، بل وأيضاً على الحصول على مساعدات ملموسة لتطوير اقتصادهما.

اشترطت الولايات المتحدة، من جهتها، لتقديم مساعداتها العسكرية والاقتصادية، تطبيع العلاقات الإسرائيلية - العربية ودخول الدول العربية في تحالف عسكري مع إيران وباكستان ضد الاتحاد السوفياتي. وفي حين بدا أن العراق والأردن ولبنان على استعداد لانحياز موالٍ للغرب من دون شروط، فإن مصر وسوريا قاومتا ذلك، وشرعتا، منذ العام ١٩٥٥، في مزيد من الانفتاح حيال الاتحاد السوفياتي للحصول على الأسلحة والمساعدة الاقتصادية. وحلّت الحرب الباردة بين الدول العربية نفسها وأصبحت جامعة الدول العربية، التي أنشئت في العام ١٩٤٤ لتكون مؤسسة تشاور وتعاضد بين الدول العربية، عرضة لتوترات أكثر فأكثر حدّة.



أشعلت حملة السويس في العام ١٩٥٦ النار في المنطقة، وظهر جمال عبد الناصر على أثرها وقد سطع نجمه في العالم العربي من المحيط إلى الخليج. وتوحّدت سوريا مع مصر، في العام ١٩٥٨، في لحظة تاريخية هامة من الحميّة القومية العربية. وفي السنة نفسها قضت ثورة عسكرية في العراق على الملكية الموالية للغرب في هذا البلد؛ وترنّح الأردن، وعرف لبنان حرباً أهلية صغيرة أدّت بالولايات المتحدة إلى انزال جيشها على شواطئ بيروت. وأصبح عبد الناصر، من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٧، رجل الشرق الأوسط القوي لاعباً بمهارة على التنافس بين واشنطن وموسكو، ومساهماً في إنشاء حركة عدم الانحياز التي تضم بلدان العالم الثالث الباحثة عن القوة في النظام الدولي. وبالرغم من الثورة المضادة في سوريا، في العام ١٩٦١، المؤدّية إلى فسخ الوحدة السورية - المصرية، سيطرت أهمية مصر الناصرية، بدعم من موسكو، على مجمل الشرق الأوسط. وأوحت تجربتها في العام ١٩٦٢ بثورة عسكرية في اليمن التي كانت لا تزال تحيا في ظل نظام ملكي جامد ومغلق، وأرسلت وحدة عسكرية لمساندة الضباط الشبان المتمرّدين؛ وعلى إثر ذلك ازدهرت الحركات الثورية في كافة أنحاء شبه الجزيرة العربية، معرّضة للخطر السيطرة العسكرية والنفطية الأنكلو - أميركية.

حرب حزيران ١٩٦٧

وضعت الحرب الإسرائيلية - العربية في العام ١٩٦٧ حدّاً



للنفوذ الناصري، وسمحت للولايات المتحدة بالحصول على تراجع تدريجي للتأثير السوفياتي في الشرق الأوسط. وهو تراجع ستسرّعه من ثم حرب أكتوبر ١٩٧٣ والقوة الصاعدة لكل من المملكة العربية السعودية وإيران (التي كانت لا تزال تحت سيطرة الشاه محمد رضا بهلوي)، وهما كانتا الحليفتان الوفيتان للولايات المتحدة على الساحة الشرق أوسطية.

تركت مصر، المنتشية بقوتها، نفسها تسقط، في ربيع ١٩٦٧، في لعبة المزايدة الإسرائيلية - العربية التي أدارتها سوريا والكيان الصهيوني اللذان عرفت حدودهما مناوشات عسكرية أخذت تزداد عنفاً باضطراد. وأعطت مصر، بإقفالها خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية في أيار/مايو ١٩٦٧، الكيان الصهيوني، المدعوم من الولايات المتحدة، ذريعة للقيام بعمل عسكري واسع جديد. واحتل الجيش الإسرائيلي، في ثلاثة أيام، سيناء وكل منطقة قناة السويس إضافة إلى المرتفعات الجبلية في الجولان السوري. وشكّل ذلك، بلا ريب، هزيمة للأسلحة السوفياتية التي تزوّدت بها الجيوش السورية والمصرية. أما بالنسبة إلى الأردن، الذي تدخل لسوء حظه في المعركة، فخسر في ٢٤ ساعة كل الضفة الغربية لنهر الأردن والجزء العربي من القدس.

كان الانتصار الإسرائيلي، في أعقاب «حرب الأيام الستة»، مبيناً، وهزيمة النظامين المصري والسوري، القريبين من موسكو، تامة. وباتت إعادة تسليح الاتحاد السوفياتي لمصر من دون



طائل: فحرب الاستنزاف التي خاضها الجيش المصري طيلة عامين عند قناة السويس، وكان ثمنها خسائر باهظة في صفوف المدنيين، لن تمسّ بالتفوق العسكري، المسلّم به، للجيش الإسرائيلي الذي بالغت الولايات المتحدة في تسليحه، بعدما تقرّبت فرنسا، في عهد الجنرال ديغول، من وجهة النظر العربية في النزاع وفرضت حظراً على شحنات الأسلحة المرسلة إلى إسرائيل. مات عبد الناصر منهكاً في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، بعدما وضع حدّاً لحرب الاستنزاف ووافق على الحوار مع الولايات المتحدة، الأمر الذي استدعى إدانات قاسية من جهة الحركات المسلحة للمقاومة الفلسطينية التي شجعها عبد الناصر شخصياً وساعدها على انشاء منظمة التحرير الفلسطينية الضاربة في البيروقراطية والتي أنشئت في العام ١٩٦٤ برعاية الجامعة العربية. وقد أصبح النفوذ السوفياتي، منذ ذلك التاريخ يتعاظم عبر بعض حركات المقاومة، وبالأخص الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التابعة للدكتور جورج حبش والجناح المنشق عنها ويُدعى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بقيادة نايف حواتمه.

بروز الحركات المسلحة الفلسطينية

ستحاول هذه الحركات، التي ساعدتها نوعاً ما حركة فتح، وهي الحركة التي أسسها ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير منذ العام ١٩٦٨، الاستيلاء على السلطة في الأردن في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩؛ ومارست الجبهة الشعبية عمليات خطف غير مألوفة لطائرات غربية إلى الأردن، ومن ثم لطائرة تابعة لشركة



العال إلى أوغندا، من دون أن ننسى الهجوم على الألعاب الأولمبية في ميونيخ في العام ١٩٧٢. والتجأت حركات المقاومة الفلسطينية إلى لبنان، بعدما طردتها من الأردن ردة الفعل العنيفة للجيش الأردني («أيلول الأسود» السيّئ الذكر)، وانتهت إلى الحصول على موافقة الدولة اللبنانية في شنّها عمليات ضد الكيان الصهيوني انطلاقاً من ملاذاتها في جنوب لبنان (كما جاء في نصّ اتفاق القاهرة الموقّع العام ١٩٦٩ بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية). واستجرّت الأعمال الفلسطينية سياسة انتقامية ضخمة للجيش الإسرائيلي ضد السكان المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين. وستُدخل هذه العمليات العسكرية الانتقامية الجمهوريةَ اللبنانية الصغيرة، وهي كانت حتى ذلك التاريخ في منأى عن النزاع، في مرحلة عدم استقرار متصاعدة أدّت إلى تحالف قسم من الأحزاب اللبنانية المسمّاة «تقدّمية» (الحزب الشيوعي، تنظيم الشيوعيين اللبنانيين، الحزب التقدمي الاشتراكي، الحزب السوري القومي الاجتماعي) مع الحركات المكوّنة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهو تحالف اتضح أنه مدعوم من موسكو (حصل كمال جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وهو في الوقت نفسه الشخصية الأكثر نفوذاً في الطائفة الدرزية، على «جائزة لينين للسلام» في العام ١٩٧٢). وأوشك لبنان، وهو أحد المعاقل الأكثر وفاء للغرب في الشرق الأوسط، أن يسقط تدريجيّاً في الفلك السوفياتي.

غير أن اللواء حافظ الأسد، وزير الدفاع، فرض نفسه تدريجيّاً في سوريا بوصفه «معتدلاً». وقد استولى على السلطة



إثر انقلاب عسكري في عام ١٩٧٠ وأقصى الجناح اليساري في حزب البعث الحاكم. وفي الوقت نفسه، استولى صدام حسين على السلطة في العراق ووطّد القوة العظيمة للجناح العراقي لهذا الحزب بقضائه على القوى الناصرية والشيوعية. وادعى ممارسة زعامة عربية مناهضة للإمبريالية والصهيونية، واصطدم بالطموح نفسه من جانب سوريا. وباتت المزاحمة بين هذين النظامين، اللذين ينتميان إلى الإيديولوجية نفسها المطالِبة بالوحدة العربية، جزءاً من المشهد الشرق أوسطي، وجعلت أي تنسيق أو اتفاق في داخل الجامعة العربية بين الدول الأعضاء من الأمور المستحيلة.

حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتزايد السريع لنفوذ المملكة العربية السعودية وتفجّر لبنان

في مصر، أصبح هاجس الرئيس أنور السادات الرئيسي، الذي خلف عبد الناصر في العام ١٩٧٠، وضع حد للنزاع العربي - الإسرائيلي وفتح مصر أمام الرساميل الاجنبية لإخراج البلاد من الركود الاقتصادي والإنهاك اللذين أوصلت إليهما السياسة الناصرية. وطرد من مصر منذ العام ١٩٧٢ الخبراء السوفيات الكثر، في إشارة لا لبس فيها للولايات المتحدة على أنه مستعد للانضمام إلى المعسكر الغربي. إلا أنه، وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وبالتنسيق مع الجيش السوري وبدعم من المملكة السعودية، المقربة جدّاً من الولايات المتحدة، هزّ الوضع العسكري القائم منذ العام ١٩٦٩ على قناة السويس التي

تمكنت قواته من عبورها. فوجئ الجيش الإسرائيلي واقتُلع من أفضل مواقعه؛ وقد اضطر في الوقت نفسه إلى مواجهة هجوم الجيش السوري الذي حاول استعادة هضبة الجولان التي خسرها في حرب ١٩٦٧. وأخيراً، وبقيادة سعودية، فرضت الدول العربية المصدرة للنفط حظراً جزئيّاً وانتقائيّاً على شحنات النفط المتوجهة إلى الدول المتضامنة مع دولة اسرائيل. وانفجرت أسعار النفط، المحتقنة منذ بداية السبعينيات، إذْ ارتفعت من ٣ دولارات إلى ١١ دولاراً للبرميل الواحد. ومن حينها، أصبحت المملكة العربية السعودية، وهي أهم الدول المنتجة، قوة مالية حقيقية معوّضة بذلك عن ضعفها السياسي لتملكها هذه الايرادات المالية الضخمة التي استعملتها لاستمالة الأنصار في الأوساط العالمية والعربية، مما جعلها في منأى من الانتقادات حول نظامها السياسي والديني وسياستها الخارجية الموالية للولايات المتحدة.

أجّجت حرب أكتوبر الحرب الباردة في الشرق الأوسط. وقد أقامت الولايات المتحدة، التي أصبحت سياستها الخارجية أكثر عدوانية ونشاطاً بكثير مما كان الحال عليه في زمن الثنائي نيكسون - كيسينجر، جسراً جويّاً ضخماً لدعم الجيش الإسرائيلي والسماح له باستعادة زمام المبادرة العسكرية إنْ على الجبهة المصرية أو السورية. رفع الاتحاد السوفياتي من وتيرة نبرته وهدد بإنزال قوات عسكرية في مصر. لكنْ لم يتسنَّ له التحرك إذْ أنَّ الرئيس السادات قبل وقف إطلاق النار والشروع

في مفاوضات عسكرية مع اسرائيل تحت إشراف أميركي. ووجد الجيش السوري نفسه وحيداً في المعركة. لقد حققت الولايات المتحدة هدفَها في كسر التضامن العربي والقيام بمعالجة منفردة لمختلف جبهات النزاع العربي - الإسرائيلي.

أدت ضغوط قوية مورست على المملكة العربية السعودية إلى رفع سريع للحظر النفطي، حتى قبل أن تتوقف المعارك على جبهة الجولان السوري. واضطر عندئذ الرئيس السوري بدوره إلى أن يوقع على اتفاق وقف إطلاق النار في ربيع عام ١٩٧٤، إلا أن الديبلوماسية الأميركية لم تسعَ إلى الذهاب إلى ما هو أبعد من هذا الاتفاق، مما جعل سوريا تحتفظ بعلاقات وثيقة مع الاتحاد السوفياتي. ذلك أن الولايات المتحدة رمت بثقلها كله على تحسين العلاقات مع مصر، خصوصاً وأنها وجدت في الرئيس السادات محاوراً طيّعاً ومستعدّاً لإبرام سلام منفرد مع دولة اسرائيل. وعمد الرئيس المصري، من أجل محاربة تيارات الرأي الناصرية أو الشيوعية أو القومية العربية المعادية لسياسته، إلى تشجيع عودة تنظيم الإخوان المسلمين إلى الجامعات والنقابات. وقد سقط في النهاية ضحية هذه السياسة، إذْ اغتالته مجموعة متطرفة صغيرة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، بعد ثلاث سنوات على توقيع اتفاقي كامب ديفيد اللذين أقاما السلام بين إسرائيل ومصر، وأديا إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من مصر وجعل سيناء منطقة منزوعة السلاح تحت إشراف أميركي.

ومنذ العام ١٩٧٥، دار النزاع العربي - الإسرائيلي حصريّاً



على الأرض اللبنانية، بعد أنْ تم تجميده على الجبهة السورية وبات في طريق الحل مع مصر. فقد تدفقت المساعدات العربية على حركات المقاومة الفلسطينية المقيمة في لبنان التي أصبحت دولة ضمن الدولة، وسيطرت على أجزاء واسعة من الأراضي اللبنانية أخذت تتسع يوماً بعد يوم. وأدت العمليات الانتقامية الإسرائيلية، بحجمها وقساوتها وامتناع الجيش اللبناني الصغير الحجم عن التصدي لها، إلى فقدان المصداقية بالدولة اللبنانية. ازدادت مخاطر استيلاء المنظمات الفلسطينية المتحالفة مع الأحزاب اللبنانية المسماة «تقدمية» على السلطة تحت رعاية موسكو المؤيِّدة لهذا التحالف. وانتاب الخوف البلدان العربية القريبة من الغرب المساعِدة للحركات الفلسطينية، فقدَّمت في الوقت نفسه الدعم العسكري والمالي إلى ميليشيا حزب الكتائب ذات الميول الفاشية التي قررت أن تتصدَّى بالقوة لتجاوزات الوجود الفلسطيني في لبنان. وهذا الحزب، الذي يشكّل في الواقع أقلّية في البرلمان اللبناني، طرح نفسه علانية على أنه الحزب المدافِع عن المسيحيين ضد ائتلافٍ هدفه، بالنسبة إليه، ضرب التعايش الإسلامي - المسيحي.

اندلعت أعمال العنف في ربيع ١٩٧٥ في لبنان، ولم تتوقّف. ذلك أنَّ التوترات الاقليمية المتواصلة تحكمت بإيقاعها. وأصبح لبنان رهينة اللاعبين الكبار على المسرح الشرق أوسطي. وكان الجيش السوري أول الداخلين إليه في بداية العام ١٩٧٦ بمباركة من الولايات المتحدة رغم معارضة الاتحاد السوفياتي الشديدة. وتعلّق الأمر حينها بكبح الديناميكية المزعزِعة للقوى

المسماة «الفلسطينية - التقدمية»، ذلك عبر المحاصرة العسكرية لمخيَّم تل الزعتر في بيروت، الذي كان حصناً للمنظمات الفلسطينية اليسارية، وسقوطه في أيدي الميليشيا الكتائبية. ومع استمرار الديناميكية الفلسطينية في جنوب لبنان، أتى، في العام ١٩٧٨، دور إسرائيل في اجتياح هذه المنطقة التي تسيطر عليها الحركات الفلسطينية. ولم تحصل قوات الأمم المتحدة، التي تم حينها نشرها بقرار من مجلس أمن الأمم المتحدة، على الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة. وقد عاد الجيش الإسرائيلي من جديد إلى الهجوم في العام ١٩٨٢، مدعوماً هذه المرة من الولايات المتحدة، بنيَّة استئصال الوجود السوري والفلسطيني معاً من لبنان الذي سعت إسرائيل إلى إدخاله في فلكها. وعلى امتداد ثلاثة أشهر، من حزيران/يونيو إلى آب/أغسطس، تعرَّض الجزء من بيروت الواقع تحت قبضة القوات الفلسطينية - التقدمية للقصف الوحشي بحراً وجوّاً وبراً؛ وقد قُطعت عنه المؤن والمياه والكهرباء. اضطرت منظمة التحرير الفلسطينية إلى الانسحاب من بيروت لتستقر في تونس. وحلّت في السلطة، مدعومة من كلٍّ من الولايات المتحدة وإسرائيل، حكومة كتائبية في بيروت التي ستتمركز فيها وحدات أميركية وفرنسية وإيطالية لضمان مغادرة المسلحين الفلسطينيين. وفي هذه الظروف، ارتكب حزب الكتائب، الذي بات خاضعاً عملياً للجيش الإسرائيلي، مجازر لا تمييز فيها بحق مدنيين فلسطينيين ولبنانيين في مخيّمَي صبرا وشاتيلا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢. وارتُكِبَت هذه المجازر انتقاماً لاغتيال القائد الكتائبي بشير



الجميل الذي أوصله الائتلاف الإسرائيلي - الأميركي إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية.

جاء ردّ فعل سوريا، المدعومة هذه المرة من الاتحاد السوفياتي وإيران (حيث كانت قد اندلعت الثورة الايرانية)، صاعقاً: اعتداءات مروّعة وفتّاكة ضد الوحدات العسكرية الغربية، ومجازر في الشوف وتهجير قسري للسكان بتشجيع من الجيش الإسرائيلي الذي كان في حينها قوة الاحتلال الرئيسة في لبنان، ومن ثَمَ خطف رهائن من رعايا الدول الغربية. ولم يعرف لبنان، من العام ١٩٨٣ إلى العام ١٩٩٠، إلا حالة من الفوضى استنزفته كلّيّاً. إنّ إعادة التشكيل الهزيلة للسلطة في لبنان، على أثر اتفاق الطائف، المنجز في السعودية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، لم يقضِ على الوجود السوري والإسرائيلي والإيراني الثقيل الوطأة. وتبخر ائتلاف أحزاب اليسار اللبناني وظهرت الميليشيات الدرزية والشيعية الطائفية الطابع؛ بينما، في الجانب المسيحي، فقد حزب الكتائب وميليشيا القوات اللبنانية مصداقيتهما بشكل تام وبخاصة محاربتهما العنيفة للعماد ميشال عون، قائد للجيش اللبناني في حينه الذي حاول، ما بين عاميْ ١٩٨٨ و١٩٩٠، دون جدوى، استعادة سيادة لبنان كاملةً.

الصعود المحتوم للأصولية الإسلامية في الشرق الأوسط، الثورة الإيرانية والحرب بين إيران والعراق

لم يكن تقوْقُع لبنان في طائفية شعواء إلا انعكاساً للصعود



العام للأصولية الدينية في الشرق الأوسط منذ الهزيمة العربية في مواجهة الكيان الصهيوني في العام ١٩٦٧. وقامت الولايات المتحدة، من أجل المزيد من التصدّي للمدّ الشيوعي في المنطقة، بتشجيع المملكة العربية السعودية على تشجيع وتوظيف الحركات الإسلامية في محاولة لاحتواء نفوذ الاتحاد السوفياتي. وقد توجّت هذه الجهود بالنجاح في العام ١٩٦٩، عندما أنشئ في مكّة مؤتمر منظمة الدول الإسلامية. ونظراً للقدرات المالية الضخمة التي أصبحت تتمتع بها المملكة العربية السعودية منذ العام ١٩٧٣، فهذه المنظمة العتيدة أصبحت منافساً خطيراً لحركة بلدان عدم الانحياز المناهضة جدّاً لأميركا، وللجامعة العربية، وهي الأخرى تشكّل منبراً مناهضاً للإمبريالية. وشكلت أيضاً الديكتاتورية العسكرية الإسلامية الباكستانية، إلى جانب المملكة السعودية، ركن هذه المنظمة. كان الهدف المعلن لمؤتمر منظمة الدول الإسلامية محاربة الإلحاد الماركسي والمادي، وتأكيد القيم الإسلامية، والتشجيع على تضامن الدول الإسلامية. وأنشأ المؤتمر منظمات تضامن متخصصة مختلفة (اقتصادية، مالية، ثقافية). وبدأ، في كل مكان تقريباً، بتمويل الحركات الأصولية، فقامت بعض البلدان، التي وقعت تحت تأثير المعونات المالية السخية المقدّمة من المملكة السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة، بتصفية أنظمتها الاشتراكية لتنشئ مكانها أنظمة إسلامية شرعت في مطاردة الشيوعية الملحدة.

دفع النجاح المذهل لهذه السياسة بالولايات المتحدة إلى تشجيع استيلاء رجال الدين على السلطة في طهران عندما اهتز



نظام الشاه في العام ۱۹۷۹. وساد الخوف الكبير من إمكانية الاستيلاء على السلطة من قِبل تحالف أحزاب اليسار، وبخاصة الحزب الشيوعي القوي (توده) وتنظيم «مجاهدي خلق». وتمتع الإمام الخميني، الذي أُخرج من عزلة منفاه العراقي وتم نقله إلى باريس، وتسليط الضوء عليه من قبل وسائل الإعلام الدولية ممَّا جعل منه، دون منازع، القائد الكاريزماتي للمعارضة الإيرانية. وعندما تخلّى الشاه، المريض، عن السلطة، أُعيد الإمام من باريس إلى طهران في الأول من شباط/فبراير ۱۹۷۹، على متن طائرة خاصة استأجرتها الحكومة الفرنسية التي تعاملت معه كرئيس دولة حقيقي. وما إن استقرّ الإمام في إيران، ومن أجل القضاء الفعَّال على المعارضة اليسارية للنظام القديم، حتى انطلق في مزايدة مناهضة للإمبريالية انتهت إلى عملية مذهلة أُخذ فيها ديبلوماسيون أميركيون في طهران كرهائن. ودخل النظام الجديد في حينها في مزايدة إسلامية على الصعيد الإقليمي والدولي بدا أن القوتين العظميين لم تتوقعاها.

ردّ الاتحاد السوفياتي في كانون الأول/ديسمبر ۱۹۷۹ بدخول أفغانستان لمساندة نظام اشتراكي مؤيد له بات هشّاً جدّاً. ولم يعد أمام الولايات المتحدة من خيار سوى الاستمرار، عبر حليفتيها المخلصتين المملكة السعودية وباكستان، في دعم الحركات الأصولية السنّية والشيعية في كل البلدان المسلمة. وباتت المنافسة مفتوحة للسيطرة على الشرق الأوسط حيث أصبحت المواقع السوفياتية مزعزعة، وحيث تحالفت سوريا في شكل وثيق مع إيران الخمينية مما أعطاها القدرة على مقاومة



زعزعة الاستقرار التي يمارسها الإسلاميون السنّة فيها. وبادر العراق، بتحفيز من الحكومات الغربية ودول الخليج العربي ورغبةً منه في إظهار قوته في الشرق الأوسط، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، في حرب مدمّرة ضد إيران التي كانت تناصبه العداء الكبير.

حصل العراق على وضع القوة الإقليمية النافذة، الحائزة على رعاية الدول الغربية، في عهد الرئيس صدام حسين الذي بدأ في العام ١٩٦٩ ولم يأخذ الطابع التوتاليتاري والشمولي إلا ابتداءً من العام ١٩٧٤. وطرح الديكتاتور العراقي نفسه في الواقع مُحدثاً وقوميّاً علمانيّاً، في حين كانت المنطقة تتجه نحو اعتماد أسلمة الحياة السياسية والاجتماعية بأنواع مختلفة من السلفيات الإسلامية. وتطور العراق تطوراً كبيراً جدّاً في السبعينيات من القرن الماضي، وبخاصة على صعيد التربية والصحة والبنى التحتية الكبرى. بل أنه توصّل في العام ١٩٧٩ إلى أن يبرم مع فرنسا اتفاقاً على بناء محطة نووية للاستخدام المدني. وتجهّز الجيش العراقي بأحدث الأسلحة التي زوّدته بها القوى الأوروبية والاتحاد السوفياتي؛ وطوّر، أخيراً، وفي شكل كبير احتياطاته وانتاجه من النفط. وباختصار، سيصبح هذا البلد الذي كان في السابق هامشيّاً عنصراً رئيسياً في صيرورة المنطقة.

بيد أن صدّام حسين، باجتياحه إيران، قدَّم خدمة كبيرة للأنظمة الملكية النفطية الخليجية التي كانت قد أصبحت في موقع حرج بسبب الدعاية الإيرانية الهادفة إلى زعزعة الوضع



القائم في المنطقة؛ كما قدَّم خدمة كبيرة إلى الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية التي تنظر بقلق بالغ إلى قدرة نظام الخميني على زعزعة هذا الاستقرار. إنما بمبادرته هذه يبدو أن صدام حسين لم يعِ أنه يهاجم بلداً أكبر بكثير من بلده وأكثر قوّة. وهكذا، وبعد نشوة الانتصارات العراقية الأولى في إيران، انتقل الجيش الإيراني إلى الهجوم المضاد وتوغّل بدوره في الأراضي العراقية. ومن أجل احتواء الاندفاعة الإيرانية، حصل العراق من الدول الغربية، وبخاصة من فرنسا والولايات المتحدة، على تشكيلة كاملة من الأسلحة، بما في ذلك أسلحة محظورة الاستعمال تدخل في تركيبتها الغازات السامة القاتلة. ولن توافق إيران على وقف النار إلا في تموز/يوليو ١٩٨٨. وكانت الخسائر في البشر (ربما أكثر من مليون قتيل) والحجر هائلة في البلدين.



٧

حرب الخليج الأولى ومفاعيلها

وضع العراق تحت الوصاية

خرج العراق من حربه مع إيران مثقلاً بالديون ومفرطاً في التسلّح في آن معاً. وهو ما غذّى حقد صدّام حسين على جارته الأخرى، دولة الكويت الأكثر تواضعاً والشديدة الثراء - وهي مع ذلك معرّضة في شكل كبير للمطامع الإيرانية - التي رفضت شطب ديون العراق وتصحيح الحدود بما يقوّي من موقعه العسكري في مواجهة إيران، وكذلك وقف الضخ المفرط للنفط من حقل الرميلة الموجود على جانبي الحدود العراقية - الكويتية. في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠، قامت القوات العراقية باجتياح الكويت. وجاء الردّ الغربي، بمبادرة من الولايات المتحدة، مفرطاً، يدل بما لا لبس فيه على التخلّي المذهل عن نظام ديكتاتوري ودموي، تمّت مع ذلك مساندته من دون حرج طوال ما يقارب العشرين عاماً. وأُعطيت لتدخّل الجيش الأميركي والقوات الحليفة (قوات فرنسا، وإنكلترا،



وكندا، وهولندا، بل وأيضاً جزء كبير من دول الشرق الأوسط من بينها المملكة السعودية، وتركيا، ومصر، وسوريا) شرعيته من خلال سلسلة من قرارات الأمم المتحدة التي تسمح باللجوء إلى القوة. وانتهى إلى إنزال ٥٠٠ ألف رجل في المملكة السعودية، وإلى قصف مكثَّف لكل البنى التحتية العراقية، ومن ثم إلى هجوم صاعق في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩١ أدى إلى طرد الجيش العراقي من الكويت مُوقعاً خسائر كبيرة في الأرواح في الفرق العراقية التي اضطُرّت إلى الانسحاب منه في حالة فوضى.

بيد أن التمرّد الكردي المتزامن في شمال العراق، الذي شجّع الغربيون على حصوله، لم يلقَ الدعم العسكري مما أدى إلى مآسٍ بشرية ضخمة وإلى اتساع الفوضى والقمع في الكردستان التركي. والأمر نفسه حصل بالنسبة إلى التمردات الشيعية في جنوب العراق. غير أنه، وفي حين أقامت الدول الغربية منطقة في شمال العراق يحظر على الجيش العراقي التوغل فيها، وهو ما سمح بخلق نواة لدولة كردية، لم يحصل الأمر نفسه في الجنوب، ذلك أنَّ الجيش الأميركي قد تخلى عن الانتفاضة الشيعية، بطلب ملحّ من الدول العربية المشاركة في الائتلاف، الخائفة من احتمال نشوء دولة شيعية عراقية خاضعة للنفوذ الإيراني. واندفع جيش صدّام حسين، الذي سُمح له بالانتشار في هذا الجزء من البلاد، في عملية قمع لا هوادة فيها لسكان جنوب العراق.



وهكذا صمد النظام العراقي بالرغم من هزيمته في الكويت، لكن الشرق الأوسط خرج أكثر هشاشة من هذا التدخّل الغربي المباشر الجديد، الذي سهّله الاختفاء النهائي للقوة السوفياتية من الشرق الأوسط والتي اعتمد عليها الرئيس العراقي، خطأً، لمنع انتشار قوات الائتلاف العسكري الغربي. وقامت البلدان العربية المجاورة، إضافةً إلى تركيا، بثني الرئيس الأميركي عن السماح لقوات الائتلاف بالوصول إلى بغداد للعمل على تغيير النظام فيها، بل حتّى تقسيم البلاد الذي ظهرت ملامحه من خلال الانتفاضتين، الكردية في الشمال والشيعية في الجنوب. خشيت مصر وبلدان شبه الجزيرة العربية في الواقع من أن تزيد إيران، التي تطرح نفسها حامية المذاهب الشيعية وتأوي قسماً من معارضي النظام العراقي، من نفوذها على البلدان العربية. أما بالنسبة إلى تركيا، التي تواجه في ديارها المطالب القومية الكردية، فإنها لا يمكن إلا أن تخشى من إنشاء منطقة حكم ذاتي كردي عند حدودها.

فضلاً عن ذلك، بدأت الحركات الإسلامية في كل مكان بالتحرُّك من دون معرفة مَن يسيطر عليها. فبعد وقت قليل على «حرب الخليج» الأولى، حصلت فجأةً سلسلة من الهجمات الارهابية في المملكة السعودية نفسها، استهدفت إحداها مجمّعاً عسكريّاً أميركيّاً؛ ذلك أن توغّل الجيش الأميركي في المملكة السعودية، على بعد بضعة كيلومترات من الأماكن المقدسة الإسلامية، أحدث اضطرابات عميقة، لا سيما وأن هذه القوات



لم تنسحب، بعد انتصارها، من شبه الجزيرة العربية مما أثار سخطاً في الأوساط الإسلامية المتشدّدة. وقد استغل نظام صدام حسين، «العلماني» حتى ذلك الحين ببراعة هذه الظروف لكيْ يظهر بدوره إسلامية نظامه من أجل مقاومة أفضل لخصومه العرب والإيرانيين الذين كانوا يتهمون نظامه بـ «الكفر» فأقدم على إعلان تديُّنه، وبالتحديد من خلال كتابة عبارات الشهادة على العلم العراقي، وهو ما سيُترجم إلى تراجع في ما يتعلّق بحقوق المرأة، في حين أن العراق كان يُعتبر، إضافة إلى تونس، واحداً من البلدان العربية الأكثر تقدّما في مجال إعلاء حقوق المرأة.

طرأ انقلاب آخر، مثقلاً بالعواقب، على أثر حرب الخليج الأولى: فتعاظمت تحرُّكات المجموعات الإرهابية التي تعلن ولاءها لأسامة بن لادن، وهو البطل السعودي لحرب تحرير أفغانستان والذي درّب، بدعم من الولايات المتحدة والمملكة السعودية وباكستان، آلاف المجنّدين من الشبّان العرب ليمضوا إلى محاربة الجيش السوفياتي، وما إن تم تحرير أفغانستان حتى مضوا للقتال في البلقان (في البوسنة وكوسوفو)، حيث تفككت يوغوسلافيا إلى دول عدة، بل وأيضاً في روسيا (بلاد الشيشان). وكانوا لا يزالون يسيرون على خطى السياسات الغربية لما بعد الحرب الباردة. إلا أنهم، وبدءاً من منتصف أعوام ١٩٩٠، سيديرون سلاحهم ضد الولايات المتحدة التي ستتعرض سفارتاها في كينيا وتنزانيا إلى اعتداءين داميين في العام ١٩٩٨.



وسيصبح بن لادن الرجل الأكثر ملاحقة على وجه الأرض، وبخاصة بعد الهجمات المذهلة والمأسوية في نيويورك وواشنطن في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

استحالة إقامة دولة فلسطينية

نظّمت الولايات المتحدة على الصعيد الفلسطيني، وهي في أوج قوتها من جرّاء الحملة الخاطفة لتحرير الكويت، جلسات تفاوضية بين الدول العربية والحكومة الإسرائيلية في مدريد أُعْطي لها طابع رنّان. وتمّ تحريك مسار سلام شاق ومعقّد، لكن السلام بقي مفقوداً. ولا شكّ في أن اتفاقات أوسلو، التي وُقّعت في العام ١٩٩٣ بشكل احتفالي كبير في البيت الأبيض بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل سمحت بعودة القادة الفلسطينيين في الخارج إلى الضفة الغربية وغزة، لكنها لن تفضي أبداً إلى الانسحاب من الأراضي المحتلّة. بل إن هذه الاتفاقات غير المتوازنة بالكامل، كونها لا تفرض موجبات إلا على السلطة الفلسطينية الناشئة، سمحت للكيان الصهيوني بالاستمرار في استيطان الضفة الغربية وغزة. وشكّل استئناف المقاومة المسلحة ضد بقاء الاحتلال ذريعة لإسرائيل لتأجيل الانسحاب الكامل.

عُقدت مفاوضات لا نهاية لها حول حجم الانسحاب والحدود المُحتملة، من دون أن تفضي إلى أي اتفاق. وكانت مسألتا وضع الجزء العربي من القدس وحق العودة للّاجئين الفلسطينيين المنصوص عليه في قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة، حجري العثرة الأكبر حجماً، كما هي الحال بالنسبة



إلى مصير المستوطنات الإسرائيلية. وكانت هذه الأخيرة انتشرت في شكل كبير منذ بدايات الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٦٧ وأصبحت خارطة الضفة الغربية أشبه بجلد النمر المرقّطِ في كل مكان بالمستوطنات التي ربطتها دولة إسرائيل فيما بينها، وبالأراضي الإسرائيلية نفسها. وبات بالتالي احتمال إقامة دولة فلسطينية أكثر صعوبة من أي وقت مضى، ذلك أن لا شيء في اتفاقات أوسلو يجبر إسرائيل على إزالة المستعمرات المتعددة المُقامة بعيداً عن الحدود الأصلية بين أراضي الدولة الإسرائيلية والضفة الغربية.

بيد أن الدولة الإسرائيلية اعتادت، على مرّ السنين، أن تعيش كدولة محتلة تمارس دون انقطاع أعمال الانتقام المتواصلة. إنَّ اغتيال رئيس وزراء إسرائيل إسحق رابين في العام ١٩٩٥، وهو الذي وقّع إلى جانب شمعون بيريز اتفاقات أوسلو، والذي نفّذه مستوطن إسرائيلي شاب يرفض التخلّي عن الأراضي الفلسطينية المحتلة، لن يساعد أيضاً الحكومات الإسرائيلية المقبلة على إبداء المزيد من التساهل. وباتت الدول الغربية، من جانبها، تغض أكثر فأكثر النظر عن هذه السياسة؛ وقد عرقلت الولايات المتحدة كلّ إدانة لإسرائيل في مجلس الأمن الدولي. وبخلاف ما حصل في جنوب أفريقيا، وروديسيا، وناميبيا، وفيما بعد في تيمور الشرقية أو البوسنة وكوسوفو، لن تتدخل أي قوة غربية مباشرة أو عبر الأمم المتحدة لحماية السكان الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال لتعيد إليهم حقهم في تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلّة.



كذلك، فإن الهجمات التي شنّها الفلسطينيون والانتقامات الضخمة التي مارسها الجيش الإسرائيلي جرّت إلى دوّامة من العنف لن يوقفها شيء. غير أنه، من الآن فصاعداً، أصبحت الحركات التي ترفع راية الإسلام هي التي تتبنى معظم تلك العمليات، ذلك أن العديد من الحركات القومية والعلمانية التي كوّنت منظمة التحرير الفلسطينية قد همد. وأخذت هذه الهجمات، بدءاً من العام ١٩٩٦، شكل عمليات استشهادية على غرار مقاتلي التاميل في سريلانكا، وتضرب أحياناً قلب المراكز المدينية الكبرى في دولة إسرائيل نفسها. ولم ترَ إسرائيل ومعظم القوى الغربية في ذلك سوى شكل منحرف من أشكال الإرهاب الذي يجب محاربته من دون هوادة. وعُقدت قمة أولى مناهضة للإرهاب في مدينة شرم الشيخ المصرية في العام ١٩٩٦، ضمّت رؤساء من الدول العربية والولايات المتحدة وأوروبا.

استؤنفت الانتفاضة في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠، لمناسبة زيارة استفزازية للجنرال أرييل شارون إلى ساحة جامعي قبة الصخرة والأقصى في القدس. فعاود الجيش الإسرائيلي احتلال أجزاء من الضفة الغربية وغزة سبق له إخلاءها جزئياً؛ ودمّر البنى التحتية للسلطة الفلسطينية، وهي نواة الدولة الناتجة عن اتفاقات أوسلو، وقام بمطاردة وحشية للمعارضين.

ارتدادات نزاعات الشرق الأوسط على الرغم من زوال الاتحاد السوفياتي

إثر هذه التطورات تبخّرت كل الآمال التي نشأت في



التسعينيات نتيجة مسار مدريد واتفاقات أوسلو، وهذا مع العلم أن الرئيس جورج بوش الأب كان قد وعد، في أعقاب حرب الخليج وتحرير الكويت، بنظام عالمي يؤمِّن التطبيق الصحيح للقانون الدولي. كذلك كان شمعون بيريز قد أصدر، في العام ١٩٩٢، كتاباً بعنوان الشرق الأوسط الجديد، حيث علَّق آمالاً كبيرة على إنشاء منطقة تبادل حرّ وازدهار في الشرق الأوسط، وهي آمال كانت تشاركه فيها الإدارة الأميركية. وقد ندد في هذا المؤلف بشدة بعقبة الإرهاب الإسلامي، متبنّياً الطرح العديم الواقعية القائل بأن هذا الإرهاب ليس إلا من رواسب لاعقلانية المجتمعات الإسلامية، وأنَّ ليس له أية علاقة باستمرار احتلال الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧[١].

في لبنان، توقّفت، في تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٩٠، الأعمال الحربية بين الميليشيات اللبنانية والمجموعات المتخاصمة، لقاء وضع البلاد تحت الوصاية السورية بمباركة من الولايات المتحدة. فقد تمت مكافأة الحكومة السورية بهذه الوصاية نتيجة انضمامها إلى التحالف العسكري الغربي الذي شُكّل لإرغام العراق على إخلاء الكويت. تمّ نفي قائد الجيش اللبناني ميشال عون من لبنان. وكان قد شرع في العام ١٩٨٩ في عملية تهدف إلى تخليص البلاد من الميليشيات المسلّحة التي كانت تزرع الرعب منذ العام ١٩٧٥، وهي عمليّة تحوّلت إلى

(١) تُرجم الكتاب إلى اللغة الفرنسية بعنوان *Le Temps de la paix*, Odile Jacob, Paris, 1993.



حرب لتحرير البلاد من سلطان القوات السورية. وفشلت هذه المبادرة، التي ساندتها أساساً فرنسا والعراق، بسبب الوضع الجديد الناشئ من الغزو العراقي للكويت. وتم التخلّي عن الجنرال حيث أعطت الولايات المتحدة الضوء الأخضر لعملية عسكرية سورية أجبرته على مغادرة القصر الرئاسي الذي كان يقيم فيه بعد أن عيَّنه رئيس الجمهورية اللبنانية، قبل انتهاء ولايته في أيلول/سبتمبر من العام ١٩٨٨، رئيساً للحكومة. فشل مجلس النواب، في مرحلة أولى، في الاتفاق على انتخاب رئيس جديد للبلاد، مما جعل من لبنان دولة بدون رئيس جمهورية بالإضافة إلى وجود حكومتين متنافستين إذْ أنَّ الحكومة القائمة آنذاك رفضت تسليم السلطة إلى الحكومة التي كونها الجنرال عون.

بيد أن الوضع الجديد الناتج عن غزو الكويت سمح بالتوصل إلى اتفاق بين المجموعات اللبنانية المتحاربة تُرجم بإقرار إصلاحات دستورية رئيسة بعد توافق النواب اللبنانيين الذين اجتمعوا في مدينة الطائف السعودية وتبنّوا وثيقة الوفاق الوطني. أُنجز هذا الاتفاق تحت المظلة الأميركية - السعودية وتم تبنّيه عبر إعلان صادر عن مجلس الأمن الدولي. وقد أعاد التوزيع التقليدي للصلاحيات الدستورية بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب. وفور اعتماده في الدستور اللبناني انتُخب رئيس جديد للجمهورية في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٩ وهو النائب الشمالي رينيه معوَّض المعروف باعتداله؛ واغتيل بعد ذلك بأيام معدودة قبل أن يتسلّم مهامه. عاد مجلس النواب لانتخاب رئيس جديد، وهو الياس الهراوي،



النائب الزحلاوي الذي لم يكن اسمه بارزاً حتى ذلك التاريخ. وفي غضون ذلك، وفي محاولة أخيرة لمنع وضع اليد السورية بشكل نهائي على لبنان، حلّ الجنرال عون مجلس النواب الذي لم يعِر الأمر أية أهمية. وقد أجبرته عملية للجيش السوري في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٠ على اللجوء إلى السفارة الفرنسية في بيروت. وتم نقله، بعد بضعة أشهر، إلى فرنسا حيث بقي منفياً مدة ١٥ عاماً.

وسرعان ما وقع النظام السياسي الجديد المنبثق عن اتفاق الطائف في قبضة رجل واحد هو الملياردير السعودي - اللبناني رفيق الحريري المقرّب من سوريا ومن ملك المملكة السعودية، بل وأيضاً من جاك شيراك - الذي جمعته به صداقة عمياء وقدّم دعماً مطلقاً لكل أفعاله وهو سيصبح رئيساً للجمهورية في فرنسا في العام ١٩٩٥. عُيّن الحريري رئيساً لوزراء لبنان في العام ١٩٩٢، وبقي في هذا المنصب حتى العام ٢٠٠٤ (باستثناء ٢٢ شهراً، وهي فترة امتدت من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ حيث تمَّ تعيين الدكتور سليم الحص رئيساً للوزراء بديلاً عن الرئيس الحريري في بداية عهد رئيس الجمهورية العماد إميل لحود الذي تم انتخابه في العام ١٩٩٨ خلفاً للرئيس الهراوي). ونشأت من حوله حالة خارقة من عبادة الشخصية لتعطي عنه صورة رجل الإعمار الخيِّر والمحب للإنسانية ورجل الدولة الاستثنائي. إلا أنه، وفي عهده، عمَّ لبنان فساد لا مثيل له وقد راكمت حكوماته المتعاقبة ديْناً هائلاً (٣٥ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٠٤) وذلك مقابل أعمال إعادة بناء



متواضعة (حوالى ستة مليارات دولار في خلال تلك الفترة) ودين بقيمة ملياري دولار فقط موروث عن حقبة سنوات الحرب الخمس عشرة (١٩٧٥ - ١٩٩٠).

واصلت دولة إسرائيل احتلالها لجنوب لبنان حتى أيار/مايو ٢٠٠٠، حيث اقتنعت حكومة إيهود باراك أنه لم يعد في وسعها تحمّل الخسائر التي ينزلها حزب الله بجيش الاحتلال الإسرائيلي. إلا أن هذا الجيش عمد، خلال هذه الفترة، إلى عمليتيْ قصف كبيرتين في جنوب لبنان، إحداها في العام ١٩٩٣ والأخرى في العام ١٩٩٦، وقد أدّتا إلى تهجير عشرات آلاف العائلات اللبنانية وأسقطتا أعداداً لا تُحصى من الضحايا المدنية لأهالي المناطق المستهدفَة. ازدادت شعبية حزب الله إثر نجاحه في طرد الجيش الإسرائيلي من الجنوب، وأصبح من جراء ذلك عنصراً جوهريّاً في السياسة اللبنانية الداخلية. وكان قد نجح، من جانب آخر، منذ عام ١٩٩٢ في دخول المجلس النيابي بانتخاب عدد من النواب في الدورات المتتالية، وانضم في العام ٢٠٠٥ للمرة الأولى إلى الحكومة بوزيريْن.

وهكذا، فإن زوال الاتحاد السوفياتي بين عاميْ ١٩٨٩ - ١٩٩٠ لم يسهّل مطلقاً عودة الاستقرار إلى الشرق الأوسط كما كان يتخيله القادة الغربيون. فقد بقيت الأنظمة العربية التابعة للاتحاد السوفياتي أو القريبة منه قائمة بعد اختفائه (سوريا، ليبيا، العراق). وبخلاف ما كانت تؤكِّده الولايات المتحدة والكثيرون من المعلقين الغربيين، فإن زوال العملاق السوفياتي



لم يؤدِّ إلى زوال مشاكل الشرق الأوسط الساخنة والناتجة كلها عن تفكك السلطنة العثمانية، والمطامع النفطية للقوى الغربية، وإنشاء الكيان الصهيوني واستمراره في احتلال الأراضي، ليس في الضفة الغربية وغزة فحسب، بل أيضاً في سوريا (هضبة الجولان) وفي لبنان (جزء كبير من جنوب البلاد حتى عام ٢٠٠٠، ومن ثم مزارع شبعا الحدودية). واستمرّت الولايات المتحدة في النظر بارتياب إلى النظام الإيراني المنبثق عما يسمّى الثورة «الدينية» بقيادة الإمام الخميني، حتى بعدما تعقّل على أثر انتخاب البراغماتي هاشمي رفسنجاني - الذي تولى زمام رئاسة الجمهورية الإيرانية بعد وفاة الإمام في العام ١٩٨٩ وحتى عام ١٩٩٧ - ومن ثم شخصية محمد خاتمي المتمتع بثقافة عالية، الذي تولّى رئاسة الجمهورية من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٥: فالولايات المتحدة لم تتقبّل حتى ذلك الحين العملية المذلّة التي أُخذ فيها الدبلوماسيون الأميركيون رهائن في طهران في العام ١٩٧٩، وأبقت على العقوبات المفروضة على هذا البلد بوصفه داعماً للإرهاب.

كان من المناسب حتى ذلك الحين اعتبار أن اليد السوفياتية هي التي تقف وراء الأنظمة العربية المسماة «راديكالية» والداعِمة للإرهاب حسب ادعاءات القيادات الغربية والتي ترفض الاعتراف بوجود إسرائيل. وفي نظر القادة الغربيين فإن زعزعة الاستقرار في المنطقة عن طريق الثورة الإيرانية أتت كعامِل سلبي مضاعف لزعزعة الاستقرار المتأتي، حسب رأي هؤلاء القادة، من الاتحاد السوفياتي. غير أن هجمات نيويورك وواشنطن في ١١

أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، المنسوبة إلى منظمة القاعدة الإرهابية الضبابية، ساهمت في حصول تغييرات كبرى في شرق أوسط كان لا يزال يعاني، في نهاية التسعينيات بعد زوال الاتحاد السوفياتي، من حالة عدم الاستقرار نفسها.




مكتبة
التنوير

٨

الشرق الأوسط الجديد على الطريقة الأميركية: هيمنة وديمقراطية وإرهاب

نشر الديمقراطية بالقوة؟

إنَّ عنصريْن أساسييْن في درجة الخطورة نفسها قد أعادا مزيداً من العنف والتوتر إلى الشرق الأوسط وهما شخصية الرئيس الأميركي، جورج بوش الابن، المُنتخب في العام ٢٠٠٠ (وابن الرئيس الأسبق جورج بوش الأب الذي نظّم الحملة العسكرية لتحرير الكويت) من جهة؛ وخطورة هجمات ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، التي أدت إلى المزيد من العنف والتوتّر في الشرق الأوسط من جهة أخرى. وحلمت مجموعة الصقور التي ينتمي إليها المحافظون الجدد الملتفون حول الرئيس، بإعادة ترتيب الشرق الأوسط، هذه المنطقة من العالم التي بدت وكأنها غير قابلة للتكيُّف مع موجة نشر الديمقراطية التي أعقبت، بشكل أو بآخر نهاية الحرب الباردة في كل القارات، في آسيا كما في أميركا اللاتينية وفي أفريقيا. وهي



مهمة أخذها الاتحاد الأوروبي على عاتقه من خلال مسار برشلونة، الذي تمت المبادرة إليه عام ١٩٩٥، وهدف إلى إنشاء منطقة أورو - متوسطية للتبادل الحرّ تحكمها دولة القانون واقتصاد السوق التنافسية. وكان الأكثر إثارة للقلق، في المقابل، النجاح الذي حققته في الأوساط الأميركية المؤلفة من المحافظين الجدد نظريّة الشخصية الأكاديمية صموئيل هانتينغتون Samuel Huntington حول صراع حضارات يعرِّض الغرب للمواجهة مع الإسلام، وربما مع الكونفوشيوسية الآسيوية. وذاع صيت هذه النظرية عالميّاً، وهي التي أُطلقت أولاً في مقالة في مجلة «فورين أفيرز» الأميركية عام ١٩٩٢، ثم تم تناولها وتوسيعها في السنة التالية في مؤلف حاز على الشهرة العالمية.

أعلن الرئيس الأميركي، فور تسلمه مقاليد الرئاسة الأميركية أنه لن يولي النزاع الاسرائيلي - الفلسطيني أولوية، لأن المشاكل الحقيقية للمنطقة، في نظر فريقه، تتجسَّد بالإرهاب وإيران وأسلحة الدمار الشامل التي يفترض أن العراق امتلكها بالرغم من الحظر الاقتصادي الشديد للغاية المفروض على النظام ومن عمليات التفتيش التي تقوم بها الأمم المتحدة. ونُظِر إلى هجمات ١١ أيلول/سبتمبر بوصفها تأكيداً واضحاً على هذه النظرة إلى العالم: فهي شرَّعت الأبواب أمام الإدارة الأميركية الجديدة لانتهاج الحروب الوقائية والقيام بداية بالغزوتيْن المتتاليتيْن لأفغانستان، وهي أقصى نقطة في الشرق الأوسط يفترض أنها تأوي أسامة بن لادن ومنظمته الإرهابية، وصولاً إلى غزو بلاد ما بين النهرين في قلب العالم العربي. وبدا، في

الواقع، أن اجتياح العراق في آذار/مارس عام ٢٠٠٣ وكأنه استكمال للعمل الذي لم تنجزه حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١. وأنَّ خلف ذريعة وجود أسلحة دمار شامل في العراق - وهي في الواقع غير موجودة، كما سيتبيّن في التقرير الأميركي الرسمي بعد تسعة أشهر على الغزو- ظهرت نوايا الرئيس جورج بوش الابن الذي أكَّد على عزمه إعادة بناء الشرق الأوسط على أسس ديمقراطية ومستقرّة.

وقد أعلن رسميّاً، في السادس من تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٣، أي بعد ستة أشهر تقريباً على غزو العراق واحتلاله، عن مبادرة لتشجيع ودعم الحرّية والديمقراطية في الشرق الأوسط الذي أُطْلِقت عليه، بتفخيم، تسمية «الشرق الأوسط الكبير». وأصبحت هذه المبادرة في حزيران/يونيو عام ٢٠٠٤ «مبادرة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا» أيْ "Broader Middle East and North Africa Initiative" من شأنها التأسيس لـ «منتدًى مستقبلي» يجتمع فيه قادة مجموعة الدول الثماني (G8) وقادة المنطقة، إضافة إلى ممثلين عن عالم الأعمال والمجتمع المدني، لمناقشة الإصلاحات. وطُرِحَت هذه المبادرة في اجتماع الدول الثماني الذي عُقِد في سي آيلند في الولايات المتحدة، ودُعي إليه بعض من رؤساء دول الشرق الأوسط. ونصّت كذلك على المساعدة لدعم المؤسسات الديمقراطية في المنطقة، وعلى مَنْح قروض للمؤسسات الصغيرة الحجم، وعلى تدريب متخصصين في محو الأمية، وتدريب النساء على إدارة المنشآت الاقتصادية، واستثمار مئة مليون دولار لتمويل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة الحجم. زد على ذلك أن الدول الغربية الكبرى كلّها عملت جاهدة على إطلاق مبادرات إصلاحية في العالم العربي، فيما عمدت مصر واليمن إلى تنظيم مؤتمرات رسمية لتشجيع الديمقراطية و«الحَوْكمة»، وهو المصطلح الذي أصبح على الموضة. وحتّى الجامعة العربية نادَت بالإصلاح والحَوْكمة، في قمة لرؤساء الدول عقدت في تونس في ٢٢ و٢٣ أيار/مايو عام ٢٠٠٤.

إلا أنه في الوقت نفسه، وبعدما كانت الأنظمة العربية تُلام على قمعها للحركات الإسلامية وتجاهلها بذلك مبادئ حقوق الإنسان، باتت مُلْزَمة بالقضاء نهائيّاً على هذه الحركات، حتى لو شكّلت بنية السلطة كما في المملكة السعودية، أو حتى عندما تكون قد اندمجت كلّيّاً في اللعبة البرلمانية، كحزب الله في لبنان. وهو ما حصل أيضاً في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٦، عندما أصبحت حماس الحزب الأكثري في الانتخابات الفلسطينية.

ليس مفاجئاً، في ظل هذه الظروف، أن الدعوة إلى الديمقراطية والإصلاح في العالم العربي، شأنها شأن سلسلة الضغوطات العسكرية والسياسية التي مارستها الولايات المتحدة بمساعدة عدد كبير من حلفائها الأوروبيين، لم تعطِ النتائج المرجوة في نظر الغرب. الجدير بالملاحظة أن هذا المسار شبيه بمرحلة «التنظيمات» في القرن التاسع عشر، عندما طالبت القوى الاستعمارية الأوروبية بالإصلاح الديمقراطي لمؤسسات السلطنة

العثمانية من خلال إحلال المساواة بين المسلمين وغير المسلمين أو حماية الأقليات الإثنية والدينية، وهي في الوقت نفسه كانت تجتاح وتحتلّ المحافظات البلقانية والعربية لهذه السلطنة. المعروف أن هذه التدخلات الأوروبية ذات الطابع الهجين والمتناقض، الديمقراطي والاستعماري في آنٍ معاً، انتهت إلى مجازر وتهجير وتبادل قسري للسكان خلال الحرب العالمية الأولى.

الأزمة العراقية: حرب وقائية واحتلال

يفيد عدد من الشهادات الرصينة والمسؤولة، من مصادر أميركية وغيرها، أن إدارة بوش قررت اجتياح العراق منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١ - لا بل قبل ذلك - حيث كان يُنْظَر إلى الوجود المفترض لأسلحة الدمار الشامل على أنه يهدد السلام العالمي، ولم يشكّل هذا الموقف سوى ذريعة. ولذلك لا تزال الدوافع الحقيقية للاجتياح الأميركي عرضة للالتباس والتفسيرات المتضاربة: الدفاع عن إسرائيل، السيطرة على النفط، الحاجة إلى تأكيد النفوذ الإمبريالي بعد انهيار العدو السوفياتي، أو أية تركيبة من هذه الدوافع الثلاثة ذات الصلة. لكن النتيجة نفسها، ومهما كان الدافع إلى الاجتياح، كانت مؤكَّدة: صدمة جديدة وخطيرة في النفسية المضطربة أصلاً والمتعبة لشعوب المنطقة، إضافة إلى سلسلة جديدة من أعمال العنف والمعاناة.

قليلة جدّاً هي المعلومات عن حال الانهيار المطلق للبنى



التحتية العراقية والإفقار المعمّم للشعب الناتج عن الاجتياح. فقد أكمل الاجتياح، على هذا الصعيد، مهمة التفكيك التام لبنية المجتمع العراقي الذي أحدثته ١٣ سنة من الحظر الاقتصادي كان قد أقرته الأمم المتحدة، هذا بالإضافة إلى المجازر وعمليات الترحيل القسرية للسكان التي انتهجتها ديكتاتورية صدام حسين في الظروف الحربية المتواصلة التي فرضها على بلاده منذ اندلاع الأعمال الحربية مع إيران عام ١٩٨٠. ولا يمكن أن نعزو الطريقة التي اجتاحت بها الولايات المتحدة إدارات الدولة والتراث الأثري والثقافي للبلاد والسماح بنهبها، ومن ثمّ حلّ الجيش والشرطة وكل أجهزة الأمن، إلا إلى استخفاف إجرامي الطابع يصعب تصوره لدى قوة تشتهر بقدرتها على التخطيط والإدارة المدنية والعسكرية، أو، وهو الأكثر ترجيحاً، إلى الإرادة الواعية لمنع العراق من أن يعود يوماً ما دولة مستقلّة حقّاً.

ومن العوامل الأشد بشاعة هو واقع أن المستعمر الأميركي، الذي اتبع خطى المستعمرين الأوروبيين القدامى في الشرق الأدنى، لعب على الانقسامات الطائفية والإثنية والمناطقية لترسيخ سيطرته وفرض حكمه بين الفئات المتصارعة. وعلى غرار ما حصل في أمكنة أخرى - وفي لبنان («امتيازات» الموارنة) أو في يوغوسلافيا (القومية الصربية والديكتاتور ميلوسوفيتش) - اختارت وسائل الإعلام الدولية في العراق كبش فداء بوصفه المصدر الوحيد لكل المصائب: الأقلية السنّية التي ينتمي إليها صدام وعشيرته. وقُدِّم الشيعة والأكراد بوصفهم

الضحايا الوحيدين للديكتاتورية؛ وتم التحريض على الطائفية والإثنية حتى ذروتهما بعد أنْ اختير رؤساء القبائل والمراجع الدينية كمحاورين مفضّلين للمحتل على حساب الطبقات الوطنية الوسطى أو حتى المهاجرين المعارضين في الخارج الذين كانوا قد عادوا إلى البلاد. وشُجِّعَ على حربٍ أهلية مقنَّعة بين السنة والشيعية داخل هذا الشعب الذي كان حتى ذلك الحين منيعاً على الطائفية؛ وقد اتخذت هذه الحرب حجماً متنامياً، فيما أخذت المنافسة في مدن شمال البلاد، بين الأكراد الذين أقصتهم ديمغرافيّاً سياسة التهجير القسري التي اعتمدها صدام حسين، والتركمان والعرب منحىً أكثر فأكثر دمويةً.

كرّست انتخابات كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٥ في العراق الهوة بين السنة الذين قاطعوا الاقتراع بكثرة، والشيعة الذين شاركوا فيه بكثافة واستولوا على غالبية المقاعد. وإذا كان الشعب قد توجَّه بشجاعة إلى صناديق الاقتراع، على الرغم من تهديدات منظمات المقاومة المسلحة، فلأنه أراد تأكيد وجوده، بشكل سلمي، في مواجهة الاحتلال. غير أن استمرار عملية إنشاء مؤسسات جديدة، وبشكل خاص دستور جديد يسمح بإقامة الفديرالية، لم يوقف مطلقاً دورة العنف التي أدّت إلى تخريب متكرر للمنشآت النفطية، وإلى هجمات دامية على مخافر الشرطة، وإلى سيارات مفخّخة تستهدف دُور العبادة أو الأماكن العامة، ناهيك عن الهجمات ضد قوات الاحتلال الأميركي. ومارست هذه الأخيرة عمليات انتقام ضخمة وجَماعية ضد مدن بأكملها (مثل الفلوجة في العام ٢٠٠٤)، في حين أن فساد

سلطات الاحتلال والمسؤولين الجدد الذين نصّبتهم، أخذ يزداد أهمية، وتضاعفت عمليات خطف أو اغتيال أجانب أو عراقيين، فيما انفجرت أيضاً فضيحة التعذيب الذي يمارسه الجيش الأميركي في السجون العراقية. وكل ذلك أدَّى إلى خلق بؤرة توتّر جديدة شديدة الوطأة في المنطقة.

منذ سنوات الاحتلال الأولى حمّلت الحكومة الأميركية النظامين السوري والإيراني مسؤولية الفوضى الدموية التي أصبحت قائمة في العراق، وبرّرت الحفاظ على وجودها العسكري بتصاعد الإرهاب الذي ألقيت مسؤوليته على قدامى بعثيي النظام الساقط حيناً، وعلى القاعدة طوراً، وعلى عمليات التخريب الإيرانية والسورية لاستقرار العراق طوراً آخر. إلا أن المفاعيل المخلة بالاستقرار لمسار السيطرة الأميركية على الشرق الأوسط التي باشرتها إدارة جورج بوش الأبن لا تنحصر بالعراق.

القرار ١٥٥٩: زعزعة استقرار لبنان وتطويق سوريا

أخذ لبنان، في ربيع العام ٢٠٠٠، وبفضل تحرير حزب الله لجنوب البلاد بعد ٢٢ عاماً من الاحتلال الإسرائيلي، يستعيد أخيراً استقراره، وإن بقي تحت مظلة الوجود السوري المهيمن الذي باركه معظم السياسيين المحلّيين. وقد سهّلت الانعكاسات الإقليمية لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١ المأسوية، وبشكل مفارقة، هذه العودة إلى الوضع الطبيعي حيث تحول السيّاح العرب الأثرياء في شبه الجزيرة العربية عن وجهاتهم الراقية، الأوروبية أو الأميركية، وعادوا بأعداد كبيرة إلى لبنان



الذي غابت عنه عمليات حزب الله العسكرية وعمليات الانتقام الاسرائيلية. وتدفقت كذلك الرساميل العربية على المصارف اللبنانية هرباً من عمليات التدقيق الدولية التي وُضعت لتعقّب تمويل المنظمات الإرهابية ومصدره في الغالب شبه الجزيرة العربية. وتم في الوقت نفسه التخفيف من تواجد الجهاز العسكري السوري في لبنان، فبين عاميْ ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ تضاءل عدد الجنود السوريين من ٤٠ ألفاً إلى ١٤ ألفاً. واستعادت بيروت، بدءاً من عام ٢٠٠١، دورها كعاصمة عربية بعدما استضافت قمة رؤساء الدول الأعضاء في الجامعة العربية عام ٢٠٠٢؛ وقد أعقبتها قمة رؤساء الدول الفرانكوفونية التي عُقدت في العاصمة اللبنانية عام ٢٠٠٣.

إلّا أن لبنان وفي نهاية صيف ٢٠٠٤ عاد ليعيش من جديد حالة عدم استقرار. واندلعت الأزمة عندما عمد رئيس الوزراء اللبناني المتميِّز أو الفريد من نوعه، الذي كان قد أصبح ركناً ثابتاً لا يمكن تجاوزه في الحكم اللبناني، الملياردير رفيق الحريري، المتمتع بعلاقات وثيقة جدّاً مع الحكومات الغربية ومع أصحاب الامتيازات السوريين، والمعارض لفكرة تمديد ولاية رئيس الجمهورية إميل لحود، إلى الانضواء في ركابها وجعل مجلس النواب يوافق على التعديل الدستوري الذي يسمح بهذا التمديد. غير أن مجلس الأمن الدولي، صوّت، في ٢ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٤، عشية هذه الجلسة البرلمانية، وبناءً على اقتراح فرنسي - أميركي، على القرار ١٥٥٩ الذي يُلزم لبنان بعدم السماح بتجديد الولاية الرئاسية، ويُلزم سوريا بسحب

قواتها من لبنان، والحكومة اللبنانية بتجريد كل الميليشيات (الفلسطينية واللبنانية) التي لا تزال موجودة على أراضيها من السلاح وبنشر الجيش اللبناني في جنوب لبنان. وكان للولايات المتحدة هدف مزدوج من وراء هذا القرار: إخراج لبنان من نظام الوصاية السورية الذي أوجدته هي نفسها عام ١٩٩٠، وتجريد حزب الله من السلاح، مع أن الكثيرين من اللبنانيين ينظرون إليه كمقاومة وطنية بالرغم من علاقاته بإيران وسوريا. في الواقع إن هذا القرار أعاد لبنان إلى الوضع نفسه الذي كان فيه عام ١٩٧٥ عندما اندلعت الاضطرابات بين حركات المقاومة الفلسطينية، المتحالفة مع الاحزاب اللبنانية المسمّاة «تقدّمية» من جهة، وأحزاب اليمين المحافظ التي تقودها شخصيات سياسية مسيحية من جهة أخرى.

وكان رفيق الحريري، دون أدنى شك، الرجل الأكثر نفوذاً على الساحة الشرق أوسطية، الضحيّة الأولى للعاصفة التي هبّت عندها على لبنان، إذْ تم اغتياله في ١٤ شباط/فبراير من عام ٢٠٠٥، مما أثار سخطاً دوليّاً لا سابق له حتى مقارنة مع ردود الفعل حيال اغتيال رؤساء حكومات آخرين أمثال ألدو مورو في إيطاليا أو أولوف بالم في السويد. فجّرت هذه المأساة النقمة في بيروت حيث نزل مئات آلاف الشبان اللبنانيين إلى الشارع في تنظيم مثالي، واحتلوا سلمياً ساحة الشهداء التاريخية حيث دُفن رئيس الحكومة المُغتال والذي تحوّلت صورته إلى ما يشبه القديس أو الولي. وجاء «ربيع بيروت»، وهو أشبه ما يكون بتكرار الـ «ثورة البرتقالية» التي قامت قبل ذلك بمدة قصيرة في



أوكرانيا التي شكّلت نموذجاً يُحتذى به لشعوب عربية أخرى، يحثّها على التحرّر من كل أنظمة الاستبداد، حسب النظرة الأميركية والأوروبية. انسحبت الدفعة الأخيرة من القوات السورية من لبنان في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٥ وقد تعرّضت للمهانة من كل جانب. وشكّل مجلس الأمن الدولي، في خضم اندفاعة غير اعتيادية، لجنة تحقيق دولية مكلّفة كشف ملابسات اغتيال رفيق الحريري، وقرّر من ثم إنشاء محكمة دولية، وعيّن ممثّلاً دائماً مهمّته التأكّد من حسن تطبيق القرار ١٥٥٩ ورفع التقارير الدورية إليه، في الوقت الذي أخذ فيه لبنان يغرق في حالة من عدم الاستقرار؛ ففي غضون أسابيع قليلة انفجرت عدّة سيارات مفخّخة في الأحياء المسيحية واغتيل الكثير من الشخصيات السياسية والإعلامية البارزة.

حلّت، بعد ذلك بعام، كارثة أخرى بالبلاد؛ ففي صيف عام ٢٠٠٦، وبعد خطف حزب الله لجنديين إسرائيليين، قصف الجيش الإسرائيلي بوحشية على مدى ٣٣ يوماً جنوب لبنان والبقاع والضاحية الجنوبية في بيروت، حيث مقر قيادة الحزب. وأدى هذا القصف إلى سقوط ١٣٠٠ ضحية في صفوف المدنيين و٣٦٠٠ جريح (في مقابل ٤٣ قتيلاً مدنيّاً إسرائيليّاً و١٠١ جريح) وتسبب بتهجير ما يقارب التسعمئة ألف شخص. حاول الجيش الإسرائيلي في الوقت نفسه إعادة احتلال الأراضي التي كان قد احتلها من عام ١٩٧٨ وحتى عام ٢٠٠٠. إلا أنه اصطدم بمقاومة مقاتلي حزب الله الضارية ولم يتمكن من التوغل داخل خطوطهم إلا بشكل محدود وبخسائر مرتفعة (مقتل ١١٧ جنديّاً).



بل إن المقاومة اللبنانية تمكنت، وفي شكل يومي، وبالرغم من عمليات القصف الهائلة على كل مواقعها، من إطلاق مئة إلى مئتي صاروخ على قرى الجليل وحتى مدينة حيفا. واضطر سكان هذه المناطق إلى البقاء في الملاجئ أو إلى الهروب من المنطقة المعرضة للقصف. فحتى ذلك الوقت، لم يسبق لأي جيش عربي نظامي أن تمكّن من إنزال مثل هذه الهزيمة بالجيش الإسرائيلي المُهاب إذا ما استثنينا المرحلة الأولى من حرب أكتوبر ١٩٧٣ الإسرائيلية - العربية حيث تمكن الجيش المصري، خلافاً لكل التوقعات، من عبور قناة السويس وخرق الدفاعات الإسرائيلية قبل أن تتمكن القوات الإسرائيلية من محاصرته من خلف خطوطه.

شجّعت الولايات المتحدة بوضوح الحكومة الإسرائيلية على المضي في هذه المغامرة الدموية. وقد أكَّدت، في الواقع، وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس، لدى بدء القصف الإسرائيلي للبنان في تموز/يوليو عام ٢٠٠٦، أن الأمر ليس إلا «آلام مخاض ولادة» الشرق الأوسط الجديد الذي تريد أن تنشئه هذه القوة العظمى. ولمّا بات جليّاً أن الجيش الإسرائيلي لن يتمكن من القضاء عسكريّاً على حزب الله، أو حتى من إعادة احتلال جزء من جنوب لبنان، تم اصدار قرار من مجلس الأمن الدولي (رقم ١٧٠١ الصادر في ١٣ آب/أغسطس عام ٢٠٠٦)، بتأييد أميركي، يطالب «بوقف أعمال العداء». ونصّ هذا القرار أيضاً على رفع عدد وحدات قوات الأمم المتحدة التابعة لليونيفيل (الموجودة في لبنان منذ عام ١٩٧٨) من أقل من



٢٠٠٠ إلى ١٥ ألف عنصر، وعلى نشر الجيش اللبناني على امتداد الحدود مع إسرائيل.

تسببت هذه الحرب، ولأسباب تناظرية، بأزمة سياسية خطيرة في إسرائيل ولبنان في آن معاً. ففي إسرائيل انتُقد سوء أداء الجيش بشدّة، مما أدى إلى فصل الكثيرين من الضباط الكبار وإنشاء لجنة تحقيق حول طريقة إدارة الحرب. أما في لبنان، فانتقدت بقوّة أحزاب ما يُسمّى بـ «١٤ آذار»، المصطفة مع السياسة الشرق أوسطية للولايات المتحدة، خطف حزب الله للجنديين الإسرائيليين. ممَّا أدى إلى توتّر شديد داخل الحكومة التي تضم ممثلين عن حزب الله وحليفته حركة أمل الشيعية. وأخذت الأزمة طابعاً حاداً، في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٦، عندما طُرح في مجلس الوزراء مشروع نظام المحكمة الدولية التي ستحاكم قتلة رفيق الحريري حيث استقال الوزراء الشيعة الأربعة وواحد من الوزيرين الممثلين لطائفة الروم الأرثوذكس، مما أفقد الحكومة صفة التعددية في التمثيل الطائفي المنصوص عليها في الدستور الأمر الذي أدى إلى اعتبار الحكومة غير شرعية من قبل فئات واسعة من اللبنانيين. لكنَّ رئيس الحكومة فؤاد السنيورة والوزراء الآخرين، الذين تدعمهم الدول الغربية، رفضوا الاستقالة مما شرّع الأبواب أمام أزمة دستورية خطيرة. وكما في العام ١٩٧٥، أصبح لبنان مرة أخرى عرضة للعبة الجغراسيا الإقليمية والدولية الوحشية، الهادفة إلى السيطرة على الشرق الأوسط.



التكرار الأبدي للكارثة الفلسطينية

كان الوضع، في الحقبة نفسها، أكثر سوءاً أيضاً في الجانب الفلسطيني. فمنذ العام ٢٠٠٣، وجدت إسرائيل والولايات المتحدة في ياسر عرفات كبش المحرقة لفشل اتفاقات أوسلو ولإعادة إطلاق الانتفاضة في العام ٢٠٠٠. وبات بعد ذلك كل تقدّم على جبهة حقوق الفلسطينيين المهدورة مرهوناً، ليس بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلّة، بل بالقيام بإصلاحات داخل السلطة الفلسطينية وإبعاد الرئيس الكهل المستهلَك، الذي سبق أن رُفع إلى القمة قبل ذلك بسنوات. وجاء قمع الانتفاضة الجديدة، كالعادة، دموياً للغاية. عاود الجيش الإسرائيلي احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، فدمّر معظم البنى التحتية التي جرى بناؤها خلال السنوات الأخيرة بفضل المساعدة الدولية، وبشكل خاص تلك التي قدمها الاتحاد الأوروبي. وقررت الحكومة الإسرائيلية، لمواجهة الهجمات الاستشهادية التي يشنها المقاومون الفلسطينيون في المدن الإسرائيلية، بناء «جدار فاصل» بين المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وبين القرى أو المدن الفلسطينية. وزاد هذا الجدار من تقليص الأراضي التي يعيش فيها الفلسطينيون، وقسّم القرى إلى نصفين، وأقام، باختصار، معسكر اعتقال جَماعي. واستمر بناء الجدار على الرغم من إدانة محكمة لاهاي الدولية الشديدة اللهجة في حزيران/يونيو عام ٢٠٠٤.

وفي غضون ذلك، وبضغط من البلدان الأوروبية والحكومات



العربية، وضعت الولايات المتحدة، في حزيران عام ٢٠٠٣، وعلى عجل، «خريطة طريق» التي يُفتَرض أن تحل النزاع القائم بالسماح للفلسطينيين بالحصول أخيراً على دولة مستقلة من تاريخه وحتى خمس سنوات، إذا ما امتنعوا عن أي شكل من أشكال المقاومة للاحتلال الإسرائيلي، وإذا ما قاموا بالإصلاحات المطلوبة في مؤسساتهم وبمكافحة الفساد واحترام حقوق الانسان. شكّل ذلك نصّاً معدّلاً جديداً لاتفاقات أوسلو أو كامب ديفيد، لكنه لم يعطِ إلا ضمانات أقل من الضمانات التي قدمتها المحاولتان السابقتان لحقوق الفلسطينيين؛ خاصة وأنها لم تأتِ على ذكر شيء لإيقاف الاستيطان المستمر بحدة والذي ينتزع في كل يوم قطعاً صغيرة جديدة مما تبقّى من أراضٍ للفلسطينيين.

أعلن رئيس وزراء إسرائيل، أرييل شارون، في أيار/مايو عام ٢٠٠٥، انسحاباً من طرف واحد من غزّة. وظهر بذلك وكأنه «رجل السلام»، كما وصفه جورج بوش الابن، بما أنه بات مضطرّاً أيضاً منذ ذلك الحين إلى مواجهة ثورة المستوطنين في هذا الجزء التعيس من الأرض. وتحوّل إلى «معتدل» في نظر الرأي العام الغربي، في حين عرف جميع المطلعين على المأساة الفلسطينية جيداً أن الدافع لهذه المناورة هو تركيز الجهود على استيطان الضفة الغربية («يهودا والسامرة» في القاموس الإسرائيلي)، مما سيضيّع على الفلسطينيين أية فرصة في الحصول على دولة بكل معنى الكلمة. ولعبت وسائل الإعلام الغربية، كما فعلت بالنسبة إلى اتفاقات أوسلو أو إلى وضع خريطة الطريق، المعزوفة المخادعة نفسها «للحدث التاريخي»



الذي سيسمح أخيراً بوضع حد لهذا النزاع المؤلم. وقد حصل الأمر نفسه مع الاتفاقات، التي كانت على الدرجة نفسها من «التاريخية»، لوادي عربة، في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٤، بين إسرائيل والأردن، أو شرم الشيخ، في شباط/فبراير عام ٢٠٠٥، بين أرييل شارون ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، الذي عُيّن في هذا المنصب، بعد موت ياسر عرفات في ظروف غامضة في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٤. وستبث كل محطّات التلفزيون في العالم الصور نفسها، كما في فيلم مستهلك، مع الممثلين أنفسهم أو بالكاد، الخطابات عينها حول الإرهاب والعدالة والديمقراطية...

إنَّ انسحاب الجيش الإسرائيلي من غزة لم يغير ميدانياً الوضع البائس للفلسطينيين المقيمين فيها أو المقيمين في الضفة الغربية. وفي نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تعرّضت منطقة غزة، الخاضعة لحصار اقتصادي عام منذ أشهر عديدة، إلى اعتداء وحشي من قبل الجيش الإسرائيلي الذي سعى، كما في لبنان في الهجوم الذي شنّه عليه في صيف عام ٢٠٠٦، إلى اقتلاع وجود حركة حماس بالقوة. وقد سبب سلسلة جديدة من الضحايا المدنية الفلسطينية ومنها العديد من الأطفال ودون أن يتمكن الجيش الإسرائيلي من تحقيق أهدافه والنيل من قدرة الحركة في المقاومة المسلحة.

المجابهة مع إيران

على الجبهة الإيرانية، لم تكن الحصيلة أفضل حالاً بالنسبة



إلى إدارة جورج بوش الابن، الذي صعّد الموقف الأميركي المعادي الذي استمر الحفاظ عليه بعد وفاة الإمام الخميني في حزيران/يونيو عام ١٩٨٩، على الرغم من التهدئة التدريجية للحياة السياسية الإيرانية في عهد الرئيسين الانفتاحيين والبراغماتيين اللذين تعاقبا في الحكم وهما هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩ - ١٩٩٧) وبالأخص محمد خاتمي (١٩٩٧ - ٢٠٠٥) اللذين أكدا على التطلعات الإصلاحية والليبرالية، والأخير رائد في «حوار الحضارات» في محاولة للحد من أضرار نظرية صمويل هانتينغتون حول «صراع الحضارات». وفيما أبقت البلدان الأوروبية على الحوار والانفتاح أبقت الحكومة الأميركية على العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران. بل أن جورج بوش الابن، في خطابه عن حال الاتحاد في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٢، ضمّ إيران إلى «محور الشرّ» كما حدده. وهكذا تحوّلت إيران بصفة خاصة نحو الصين وروسيا للحصول على التجهيزات العسكرية، وهو ما غذّى العداء الأميركي لها.

ولا تجوز الدهشة، في مثل هذه الظروف، من التغييرات التي طرأت على إيران مع انتخاب محمود أحمدي نجاد رئيساً للدولة في آب/أغسطس عام ٢٠٠٥، وقد فاز بفارق كبير على هاشمي رفسنجاني الذي حاول العودة إلى رئاسة الدولة. والرئيس الجديد رجل ميدان، شغل منصب رئيس بلدية طهران، وهو مؤيد للعدالة الاجتماعية، ولا يتأثر كثيراً بحجج «المعتدلين» الذين لا يزالون يتطلعون إلى التقارب مع الولايات المتحدة. ويُعتبر مقرّباً من رجال الدين الأكثر محافظة ومن مرشد الثورة



الإسلامية آية الله علي خامنئي، خليفة الإمام الخميني. وسيعتمد، بعدما فشلت كل محاولات الانفتاح التي قام بها سلفاه، نبرة عالية حيال الحكومات الغربية. فقد طرح نفسه مدافعاً ضارياً عن القضية الفلسطينية وعن حركات المقاومة المسلحة ضد اسرائيل، مثل حماس وحزب الله. وقد ساءل أيضاً الحكومات الغربية حول دعمها غير المحدود للاحتلالات الإسرائيلية للأراضي العربية، وشكك في حقيقة محرقة اليهود ونظّم ندوة دولية في طهران لـ «مناقشة» المسألة. وأعلن أخيراً، وبفخر، أن إيران شرعت في تخصيب اليورانيوم وستكتسب قريباً الملكة على كل عناصر السلسلة النووية لأهداف سلمية.

لم يؤدِّ هذا كلّه إلا إلى إثارة غضب الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي. ففي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٦، دان قرار لمجلس الأمن الدولي (رقم ١٧٣٧) عملية تخصيب اليورانيوم، وتبنّى عقوبات على المسؤولين عن البرنامج النووي الإيراني. وشرعت الولايات المتحدة، من جانب آخر، في اتهام إيران، أكثر فأكثر، بدعم المقاومة لاحتلالها العراق.

وهكذا، حضن الشرق الأوسط أزمة خطيرة، لم يخفف من حدتها سوى حدثين مهمين في نهاية عام ٢٠٠٦: هزيمة الحزب الجمهوري في الانتخابات النيابية في تشرين الثاني/نوفمبر؛ والاستنتاجات القاسية، التي صدرت في الولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر، على أثر تقرير «مجموعة دراسة العراق»، التي شارك في رئاستها جيمس بيكر، وزير الخارجية السابق في



عهد جورج بوش الأب. وقد أوصى التقرير بانسحاب القوات الأميركية من العراق وبإقامة اتصالات مع إيران وسوريا في محاولة لمنع حصول تدهور جديد في الوضع في هذا البلد.

تركيا وعلاقاتها مع الاتحاد الأوروبي

في مقابل هذا المشهد الصاخب، بدت تركيا، خلال تلك الفترة كلّها، وكأنها واحة استقرار وبلد قوي يحظى بالاحترام في منطقة هي عرضة للاضطرابات والحروب وأعمال العنف الدائمة. وما من شك في أن إرث مصطفى كمال هو الذي سمح بهذا الاستثناء. حتماً، إن تدخّل الجيش التركي، حامي الإرث الكمالي، في الحياة السياسية للبلاد بدا وكأنه من المخلّفات التي مرّ عليها الزمن بحسب معايير الديمقراطيات الأوروبية. وتظهر هذه التدخلات في كلّ مرّة ترى فيها القيادة العليا للجيش أن هذا الإرث قد يتعرّض للخطر من المسؤولين السياسيين الجدد، أو من جراء إدارة سيئة للدولة. إلا أنها لم تمنع مع ذلك تحديث الحياة السياسية التركية وتغيير وجهها بدءاً من الثمانينيات، على الصعيد الاقتصادي على وجه التحديد، وبخاصة مع وصول تورغوت أوزال رئيس حزب «الوطن الأم» إلى السلطة، وهو الوطني والليبرالي في آن معاً. وقد أصبح في عام ١٩٨٣ رئيساً للوزراء، واستمر في هذا المنصب عام ١٩٨٧ قبل أن يتولى منصب رئاسة الجمهورية عام ١٩٨٩. وقد فارق الحياة عام ١٩٩٣.

ففي عهده الطويل نشأ حزب الرفاه، وله طابع إسلامي



واضح، وهذا شيء جديد في بلد يفاخر بنظامه العلماني المتشدد. حصل الحزب، في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٥، على ١٥٨ مقعداً من أصل ٥٥٠ في الجمعية التشريعية، مما جعل منه الحزب الذي يحظى بالعدد الأكبر من المقاعد. وقد أصبح رئيسه، نجم الدين أربكان، رئيساً للوزراء في كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٦. غير أن الجيش تدخّل منذ شباط/فبراير عام ١٩٩٧ وأجبره على الاستقالة، فيما أصدرت المحكمة الدستورية في كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٨ حكماً بحلّ الحزب لـ «مسّه بعلمانية الدولة». أعاد هذا الأخير تشكيل نفسه في ظلّ حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٢، حقق الحزب انتصاراً ساحقاً في الانتخابات، إذْ فاز بالغالبية المطلقة في البرلمان مع ٣٦٣ مقعداً. وبات في إمكان أردوغان، الذي مُنع من الترشّح عام ٢٠٠٢ على إثر حكم صدر في حقه عام ١٩٩٨ بسبب «التحريض على الحقد الديني» (استحضر في خطاب عام شعارات إسلامية بوصفها وسيلة للكفاح السياسي)، أن يتولى مهام رئاسة الحكومة في آذار/مارس عام ٢٠٠٣، بفضل إصلاح القانون الانتخابي الذي سمح له بالترشح والفوز في انتخابات تشريعية فرعية. قبل الجيش التركي هذا الوضع الجديد، وفرض رئيس الوزراء الجديد نفسه، من دون صعوبة، «كشخصية معتدلة».

سجّلت تركيا، في ظل حكمه، تقدماً كبيراً في مجال حقوق الإنسان والتحرير الاقتصادي آملة أن تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي، وهو احتمال فُتح أمامها منذ العام ١٩٨٩ لكنه لن



يصبح رسمياً إلا في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٤ بعدما تم الشروع في مفاوضات بهذا الخصوص. غير أن هذا الاحتمال أثار مع ذلك الكثير من المعارضة في قلب الدول الأعضاء في الاتحاد لأنَّ وجود الكثيرين من المهاجرين المسلمين، وبخاصة من المغاربة والأتراك، يطرح في أوروبا شكوكاً حول إمكانية إدماج شعب مؤلف من ٧٠ مليون مسلم في أوروبا المسيحية. هذا على أي حال السؤال الذي يطرحه كثيرون من رجال السياسة الأوروبيين، وهم لا يترددون في التعبير عن رفضهم انضماماً يمكنه، في رأيهم، المساهمة في تغيير طابع أوروبا، القارة المسيحية منذ ما يقارب الألفي عام. وقد ساهم الخوف من الإرهاب «الإسلامي المصدر» في التأثير على الرأي العام الأوروبي، بالرغم من أن النظام التركي أعلن عن علمانيته بصورة أساسية، وعلى الرغم من أن البلاد نفسها وقعت ضحية العديد من الاعتداءات الدامية المنسوبة إلى مجموعات إسلامية متطرفة تُضاف إلى تلك التي يرتكبها حزب العمال الكردستاني والذي اعتُقل زعيمه عبدالله أوجلان وحُكم عليه بالإعدام في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٩، من دون أن يتم مع ذلك تنفيذ الحكم. فالقضية الكردية تبقى تشكّل في الواقع مشكلة رئيسية لتركيا، وبخاصة في إطار الجهود المبذولة لتلبية معايير الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وهذا هو، من جهة أخرى، السبب الذي من أجله رُفع، عام ١٩٩١، الحظر عن استخدام اللغة الكردية. إلا أنه لم يُسْمح بوجود محطة راديو ومحطتي تلفزيون، كلّها ناطقة باللغة الكردية إلا عام ٢٠٠٦.



فراغ القوة في الشرق الأوسط

شكّل الشرق الأوسط في بداية القرن الحادي والعشرين مشهداً أليماً على الساحة الدولية، كونه يتعرّض للاضطرابات المستمرة، المعقدة والمتعددة الأسباب. ويكمن أحد هذه الأسباب في الصدمة الاستعمارية التي عانتها المقاطعات العربية للسلطنة العثمانية التي تقاسمتها فرنسا وانكلترا، ومن ثم في سياسة الهيمنة الأنكلو ساكسونية التي مورست في إيران في عهد الحكم الملكي، بل وأيضاً في معاداة مصر الناصرية، الدولة الكبرى الأخرى في المنطقة. ويُضَاف إلى هذه الأسباب سبب آخر وهو عجز الأنظمة العربية، التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، عن تحويل جامعة الدول العربية إلى نواة تضامن عضوي لمواجهة التحديات الخارجية، وفي طليعتها المأساة الفلسطينية التي سببها نشوء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ والاحتلالات المتوالية للأراضي العربية. بيد أن الأنظمة العربية قد تفرقت أيضاً في مواجهة التحدي الذي فرضه التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إبان الحرب الباردة. فبعضها، كما سبق ورأينا، اصطف مع السياسة الأميركية، وبعضها الآخر مع السياسة السوفياتية.

لم تكن هذه التفرقة أقل شأناً حيال الثورة الإسلامية في إيران؛ فقد جرّت إلى الحرب المدمّرة بين إيران والعراق التي استمرت ثمانية أعوام (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، وإلى الخصام الذي لا يقل دماراً بين الكويت والعراق والذي سمح للولايات المتحدة



بالانتشار عسكريّاً في شبه الجزيرة العربية عاميْ ١٩٩٠ - ١٩٩١ ومن ثم باجتياح العراق من دون صعوبة عام ٢٠٠٣. وبقيت الأنظمة العربية منقسمة حول العلاقات الواجب إقامتها مع القوة الإيرانية التي حازت على هيبة كبيرة لدى شعوب المنطقة، وقد اكتفت، في جزء كبير من ذلك، بتعبئة فراغ القوة لدى المجموعة العربية. وهو فراغ سبق له أن اجتذب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بعد فرنسا وإنكلترا. وقد سمح أيضاً عجز الجيوش العربية النظامية لدولة إسرائيل بأن تصبح قوة عسكرية كبرى وبأن تستمرّ في استيطان الجولان السوري المحتل، إضافةً إلى الضفة الغربية.

وليس في الأفق ما يدل على سد مثل هذا الفراغ في القوة، حيث أن معظم الأنظمة العربية بقيت واقعة تحت السيطرة الأميركية الكبرى وهو ما يزيد في عدم الاستقرار الداخلي مغذّياً بذلك المعارضة الوطنية التي تتخذ أكثر فأكثر طابعاً دينياً سلفياً (يتعرض مِن بين هذه الأنظمة من يقاوم الهيمنة الأميركية إلى ضغوطات قوية من البلدان الغربية وعليه بالتالي ان يستند إلى قوة أخرى، كما هي الحال بالنسبة إلى سوريا المرتبطة بإيران باتفاقات متعددة للتعاون الاقتصادي والعسكري). وفي هذه التربة نمت، بالطبع، المنظمات التي تمارس العنف، ذات الوحي الوهّابي أو السلفي، والتي لم تتردّد في شن هجمات دامية في البلدان العربية (مصر، المملكة السعودية، المغرب، الجزائر، الأردن)، بل وأيضاً في بلدان إسلامية أخرى (أندونيسيا وتركيا



وباكستان). وقد زادت الولايات المتحدة وبعض أصحاب القرار السياسي الأوروبيين، بل وحتى الأمم المتحدة، حالة عدم الاستقرار الإقليمي سوءاً بخلطهم في سياستهم بين هذه المنظمات وبين حركات المقاومة المشروعة للاحتلال الأميركي أو الإسرائيلي للأراضي العربية.

حتماً إن هذه اللوحة العامة ليست كلها قاتمة. فقد ضمن النفط ازدهاراً كبيراً جدّاً للإمارات الصغيرة في شبه الجزيرة العربية والتي اتحدت عام ١٩٧٣ في فيدرالية دولة الإمارات العربية المتحدة. وخلافاً للمتوقع، حقق اندماج الكيانات السبعة الصغيرة، التي يحكم كل منها رئيس قبيلة، نجاحاً كاملاً إن على الصعيد السياسي أو على الصعيد الاقتصادي. وقد ساهمت بلا شك الشخصية القوية للشيخ زايد آل نهيان، حاكم إمارة أبو ظبي الذي توفي عام ٢٠٠٣، إضافة إلى مهارته وحكمته السياسيتين في نجاح هذه الوحدة الفديرالية، في الوقت الذي فشلت، وبشكل محزن، محاولات الوحدة الأخرى بين دولتين عربيتين أو ثلاث بين عاميْ ١٩٦١ و١٩٧٣. ولا يسعنا أيضاً إلا أن نشير إلى نجاح مجلس التعاون الخليجي، الذي أنشئ عام ١٩٨٠، ويضم دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وقطر، والبحرين، والكويت، وعُمان. وينسّق المجلس سياسات الأمن والدفاع، ولكن أيضاً السياسات الاقتصادية، والتعرفة الجمركية، والأسواق المالية؛ ومن المتوقّع الوصول إلى اتحاد نقدي بعد تنفيذ الوحدة الجمركية. ويجب أخيراً التنويه بنجاح إعادة توحيد اليمن الذي انقسم طويلاً إلى دولتين،



إحداهما في الشمال وقعت تحت النفوذ السعودي القوي، والأخرى في الجنوب، وكانت تدعى جمهورية اليمن الديمقراطية، ذات اتجاه اشتراكي وقريبة من الاتحاد السوفياتي. تحققت الوحدة في شكل نهائي عام ١٩٩٥ بعدما تعرّضت للفشل في محاولة سابقة.

بيد أنه، وإذا استثنينا اليمن، فإن هذه النجاحات تنحصر بنادي دول غنية ضئيلة السكان وتقع كلّها تحت المظلّة الأميركية. والأكثر من ذلك أن الأداء الاقتصادي للشرق الأوسط، وعلى الرغم من الثروات النفطية المتوفرة، يبقى ضعيفاً مقارنة مع اقتصادات مناطق أخرى في العالم (سنعود إلى هذه النقطة في الفصل الأخير).

وحدها ثلاث دول في الشرق الأوسط توفر، في الحقيقة، خصائص الدولة القوية: إسرائيل، وتركيا (العضو في حلف شمال الأطلسي)، وإيران. ومع ذلك فإن تحديات مختلفة تهدّد وجود هذه الدول الثلاث. فالدولة الاسرائيلية انزوت في سياسة استيطان وتوسع احتلالي لأراضي الغير مستمرة، وفي علاقات عنف لا مثيل لها مع الشعبين الفلسطيني واللبناني المجاور. أمّا الدولة التركية فلا تزال تواجه المعضلة الكردية وبخاصة بعدما سمحت اضطرابات العراق بظهور ما يشبه الدولة الكردية في شمال البلاد عند الحدود مع تركيا؛ أضِفْ إلى ذلك أن على هذه الأخيرة مواجهة انقسام حاد في الرأي العام التركي بين مؤيدي الإبقاء على العلمانية بمعناها المطلق وبين التقوقع على الدين الذي يصيب المنطقة برمّتها. وأخيراً، يبقى النظام الإيراني



معزولاً نسبياً على الصعيد الدولي؛ فالتوازن بين المحافظين والليبراليين، والذي يحافظ على الحد الأدنى من التعددية، غير مستقر، ولا تحظى وصاية رجال الدين على السلطة بأي إجماع، حتى في أوساط رجال الدين أنفسهم من حيث عدم الاجماع على شرعية نظام ولاية فقيه وهو مدار مجادلات كبيرة لدى الطوائف الشيعية في الدول الإسلامية الأخرى.

وهكذا يؤمّن المثلّث المؤلف من إسرائيل وتركيا والولايات المتحدة (المرتبطة في ما بينها باتفاقات تعاون عسكري كثيرة) الإدارة الفوضوية للمنطقة. وظهرت بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي لا تملك قوة عسكرية كبيرة ومستقلة، في حالة تبعية للمحور الأميركي - الإسرائيلي. وتلقى إدارة الشرق الأوسط هذه معارضة من إيران، ومن سوريا في شكل أكثر عرضية، وأيضاً من المجموعات الجهادية والتكفيرية التي تهاجم الهيمنة الأميركية - الإسرائيلية، فالأولى تبشّر بالجهاد المقدّس لردّ المحتلين المسيحيين واليهود، فيما الأخرى تكفّر المسلمين الرافضين لعقيدتها وتعتبر أنه يجب قتلهم بسبب كفرهم. إلا أنه، ولنشدد مرّة أخرى على ذلك، لا يجب الخلط بين هذه المجموعات وبين حركات المقاومة للاحتلالات المسلحة في العراق وفلسطين، ولا بينها وبين حزب الله الذي يعمل على إطلاق اللبنانيين الأسرى في السجون الإسرائيلية وعلى فرض احترام السيادة اللبنانية، بشكل خاص من خلال عمله على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا والانتهاكات الإسرائيلية لمياه لبنان الإقليمية ومجاله الجوي.



وهكذا، فإن الاستقرار والسلام لن يعمّا هذه المنطقة المضطربة في قريب عاجل. وبقي ظل الشرق الأوسط، عند مستهلّ الألفية الجديدة، وأكثر من أي وقت مضى، مجسَّداً يفتقد تماماً إلى الاستقرار والتناسق. فمجتمعاته يتآكلها العنف، وبخاصة المملكة السعودية القوية وهي ضحية هجمات إرهابية يشنها إسلاميون حضنتهم في بنيتها منذ تأسيسها. والسيطرة الإسرائيلية - الأميركية آخذة بالاتساع دون انقطاع ليصبح الاستعمار الأكثر فجاجةً ظاهرة مستمرة. ويكون من شأن كل هذا تغذية ظاهرة العنف الإرهابي الذي تشكّل المجتمعات الإسلامية ضحاياه الأساسية، ومعها أيضاً المجتمعات الأوروبية، كما أظهرته اعتداءات مدريد في آذار/مارس عام ٢٠٠٤ ولندن في تموز/يوليو عام ٢٠٠٥.

لا شك أن الشرق الأوسط يبقى اليوم منطقة عواصف تورطت فيها القوى الغربية في شكل كلّي اقتصاديّاً وسياسيّاً وعسكريّاً من جرَّاء تاريخها الخاص الذي منه تولّد إنشاء دولة إسرائيل، كما من خلال أعمالها العسكرية المستمرة، منذ حملة نابليون بونابرت، بهدف السيطرة على هذه المنطقة الإستراتيجية جدّاً. فإذا لم تطرأ أية تغييرات من جانب هذه القوى العظمى، تصعب رؤية كيفية وضع حد لهذه الجغراسيا القاسية ولأعمال العنف هذه التي أصبحت، وللأسف، مقبولة كظاهرة عادية جداً، وامتدت جذورها المعقّدة عميقاً في تاريخ قارات مختلفة.




مكتبة
التنوير

III

المقاربة الإدراكية لوضع الشرق الأوسط المعقَّد




مكتبة
التنوير

٩

صعوبات منهجية في كتابة تاريخ الشرق الأوسط

حاولنا، في الصفحات السابقة، إعادة قراءة تاريخ الشرق الأوسط على اتساع تعقيده وعمقه التاريخي. وما زاد من صعوبة المهمة هو أن معرفتنا بالشرق القديم لم تتطور إلا في سياق القرنين الماضيين بفضل الاكتشافات الأثرية الأوروبية التي أظهرت أهمية الحضارات المصرية، والسومرية - البابلية، والأشورية، والأناضولية. وكانت المعرفة بالشرق الأوسط، حتى ذلك الحين، تنحصر بروايات المؤرخين الرومان والبيزنطيين والعرب. إنَّ علم الآثار هو الذي يسمح اليوم بإعادة تكوين ما أسميناه الجيولوجيا المعقّدة للثقافات، التي تراكمت في طبقات رسوبية منضّدة على الأركان الجغرافية الأساسية لتاريخ المنطقة والتي تمّ تحديدها في القسم الأول من هذا الكتاب.

أسباب ظهور الإسلام في الشرق الأوسط ونتائجه

غير أن هذه الترسّبات طُمرت عميقاً في ذاكرة شعوب



المنطقة. وجاء ظهور الإسلام، الذي أصبح الديانة الأكثر شيوعاً وصاغ ثقافة جديدة، تماماً كما فعلت المسيحية من قبله، ليُحدِث شرخاً قوياً بين ظهور نبوءة محمّد وبين كل ما سبقه ممّا وُصف بعصر الجاهلية. وهكذا تبنّى الإسلام تقويماً جديداً، وتوافقت السنة الهجرية الأولى مع العام ٦٢٢ في التقويم المسيحي: إنها سنة هجرة الرسول الذي اضطر إلى مغادرة مكّة لينجو من عداء أعيان المدينة الذين رفضوا رسالته الجديدة وتمسّكوا بمعتقداتهم الوثنية التقليدية؛ لجأ النبي محمد إلى «المدينة»، حيث أحسن استضافته عدد كبير من سكانها اليهود.

من المعروف أن رسالة النبي محمّد اعتمدت على الرسالات النبوية السابقة المذكورة في العهد القديم وفي الأناجيل. لم ينزل الوحي عليه إلا بسن الأربعين بشكل تساؤلات وإجابات حول النزاعات الدينية التي تمزّق الشرق الأوسط منذ ظهور المسيحية، بين المسيحيين واليهود، وأيضاً بين الكنائس المسيحية المختلفة التي تقاتلت حول مسائل لاهوتية معقّدة تتعلق بصفة خاصة بطبيعة المسيح (الإله والإنسان)، والأسبقية وتراتبية الكراسي الأسقفية (بين القدس، وأنطاكية، والإسكندرية، والقسطنطينية، وروما).

دارت هذه النزاعات حول طبيعة المسيح وحول تراتبية الكراسي الأسقفية، المترابطة ارتباطاً وثيقاً، في الوقت الذي كانت تعمل فيه الإمبراطورية البيزنطية على فرض أرثوذكسيتها(*)

(*) بمعنى الصوابية المطلقة لموقف كنيسة القسطنطينية دون القبول بتعددية الآراء حول القضايا اللاهوتية الرئيسية وهيكلية السلطة في الكنيسة.



المسيحية بالتزامن مع سيطرتها السياسية والعسكرية على المنطقة حيث اصطدمت بأنواع مختلفة من المقاومة تترجمت أيضاً بمواقف لاهوتية متعارضة. وهكذا تمسّكت مصر باليعقوبية(*) (الإيمان بالطبيعة الإلهية فقط للمسيح) التي تبناها أيضاً الأرمن والأثيوبيون ويعاقبة سوريا، فيما سيطرت النسطورية(**) (الطبيعتان المنفصلتان للمسيح) في بلاد ما بين النهرين وإيران، والدوناتية (بدعة دونا، وهو أسقف قرطاجة في القرن الرابع ميلادي) في شمال أفريقيا. وقد مزقت الآريانية(***) ولفترة طويلة الشرق الأوسط المسيحي، وكانت لها امتدادات بعيدة في

(*) اليعقوبية: نسبة ليعقوب البرادعي الذي أصبح أسقف الرها عام ٥٤٣م بدعم من الامبراطورة ثيودورا، وأنعش الكنيسة السريانية، التي كانت كطائفة على وشك الموت، بفضل نشاطه الكبير، وقد رفضت الكنيسة الرومانية والقسطنطينية هذا المذهب.

(**) النسطورية: نسبة لنسطور (٣٨٦ - ٤٥١)؛ بطريرك القسطنطينية الذي أسس مذهباً مسيحياً يقول بأن يسوع المسيح مكون من شخصين، إلهي وهو الكلمة، وإنساني أو بشري هو يسوع، فبحسب النسطورية لا يوجد اتحاد بين الطبيعتيْن البشرية والإلهية في شخص يسوع المسيح، بل هناك مجرد صلة بين إنسان والألوهة، وبالتالي لا يجوز إطلاق إسم والدة الإله على السيدة مريم العذراء كما تفعل الكنائس المسيحية الكاثوليكية والأرثوذكسية لأن مريم وهي من البشر، بحسب النسطورية، لم تلد إلهاً بل إنساناً فقط حلت عليه كلمة الله أثناء العماد وفارقته عند الصليب. تم إقصاء هذه الفلسفة الخاصة بطبيعة المسيح ومنعها من قبل آباء الكنيسة في مجمع أفسس عام ٤٣١م.

(***) الآريوسية أو الآريانية: نسبة لآريوس (٢٥٦ - ٣٣٦)، وهو كاهن من الاسكندرية، تلقى تعليمه اللاهوتي في إنطاكية. الأريانية مذهب مسيحي ظهر في القرن الرابع يصر على بشرية المسيح ويرى أن يسوع كائن فان وليس إلهاً، وينكر التثليث.



عقائد مختلفة وُصفت بالهرطقة في أوروبا. وفي القرون الأولى للمسيحية، أثارت هذه النزاعات اللاهوتية الانفعالات وغالباً ما كانت تؤدي إلى فتن قاتلة بين الفئات اللاهوتية والكنائس المتخاصمة.

إن رسالة النبي محمد، عبر الآيات القرآنية المختلفة حسمت كل هذه المجادلات اللاهوتية حول طبيعة المسيح وحول كل المسائل التي كانت تفرّق بشكل عنيف ما كان بين اليهود والمسيحيين. وبدا الإسلام، كما يظهر عبر قراءة السور القرآنية وكأنه توحيد متشدد، قريب من اليهودية (إله أبدي لم يولد ولا نهاية له وهو فوق البشرية)، غير أنه اعترف في الوقت نفسه بالمسيح نبيّاً ذا مقام خاص (نفخ روح الله فيه)، وبمريم عذراء ولدت يسوع ويجب أن تحظى باحترام خاص. وكرّس القرآن، فضلاً عن ذلك، في إبراهيم أبوّة مشتركة لكل المؤمنين بالله الواحد ممّن رفضوا ظلمات الإشراك.

ولا يثيرنَّ الدهشة إذاً، كما أشرنا إلى ذلك في الجزء الأول، أن تعرف الدعوة الإسلامية، إبان الفتح العربي، مثل هذا النجاح لدى سكان المنطقة الآراميين (وأيضاً، ولو بدرجة أقل، لدى البربر، سكان شمال أفريقيا). فلم يرَ هؤلاء في العرب الذين مضوا إلى فتح الشرق الأوسط وأقاليم خاضعة لسيطرة الإمبراطورية البيزنطية في أفريقيا الشمالية فاتحاً غريباً أتاهم بديانة جديدة، بلْ رأوا فيهم أنسباء في الدم واللغة، حيث أن العربية قريبة جدّاً من الآرامية والعبرية، هذا بالاضافة إلى أن أركان الديانة الإسلامية السهلة والواضحة تفضّ الكثير من



النزاعات اللاهوتية المعقّدة المثيرة للعواطف والانفعالات. وقد خلّص الفاتحون العرب المنطقة بأسرها من وصاية الإمبراطورية البيزنطية التي أثقلت كاهلها.

إلا أنَّ الثقافة الإسلامية الجديدة، شأنها شأن الثقافة المسيحية التي نجحت في القضاء على إرث الثقافة الوثنية، قد صفحت عن الماضي الوثني. وستبقى الثقافة السريانية والثقافة الإغريقية حيتين، حتماً، في أوساط المثقفين في عهد الخلافتين العربيتين، الأموية والعباسية. بل إنَّ الفلاسفة المسلمين (وبخاصة ابن سينا وابن رشد) استعانوا في شكل كبير بالفلسفة اليونانية، وقد حازت أعمالهم على التقدير الكبير في أوروبا في العصور الوسطى. وستنضب الحضارة الإسلامية في الشرق الأوسط، كما سبق ورأينا، بفعل تعاقب الغزوات الخارجية، الحملات الصليبية المسيحية أولاً، تليها الحملات التركية والمغولية.

تركّز الرُّهاب الغربي من الإسلام ولمدة طويلة على كره الأتراك الذين كانت جيوشهم تهدد باستمرار أوروبا، وهو ما سنعود إليه في ما بعد. إلا أن ما ننساه في الغالب هو أن التراث التركي يشكّل في الواقع عنصراً رئيسيّاً في تنمية مناطق واسعة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. تماماً كما نميل إلى نسيان التفسيرات والتفاعلات التي غذّت الحضارة الإسلامية في أوج مجدها: فقد تلقّت مساهمات على درجة متساوية في الأهمية من العرب والأتراك والفرس، كما أنها في الوقت نفسه تأثّرت جدّاً بالحضارات الإغريقية - البيزنطية المجاورة، والفارسية الساسانية، والهندية، والسورية - الآرامية. وهناك



اتجاه كبير في أوروبا، كما في الشرق الأوسط، إلى حصر الرقعة الجغرافية لهذه الحضارة بالمجالين العربي والتركي، في حين أنها نمت أيضاً في إيران وآسيا الوسطى والهند، مع سلطنة المغول الكبار. وقد قامت هذه الأخيرة، بحسب المؤرخ الأميركي الكبير للحضارة الإسلامية، مارشال هودغسون Marshal Hodgson، و«من خلال تطويرها إدارة مركزية فعّالة [...]، بإقامة مجتمع تَشارَك فيه المسلمون والهندوس، تحت إدارة مسلمة، حياة سياسية وثقافية مشتركة، خاضوها معاً في قطاعات مهمّة[1]». وليس كلّ هذا التعقيد حتماً ببعيد عن الصعوبات التي تعانيها مجتمعات الشرق الأوسط في إعادة تكوين تراثاتها التاريخية مع بداية العصر الحديث.

استحالة كتابة تأريخات قوميّة

تكمن صعوبة التأريخ في افتقار الشرق الأوسط إلى تقليد لكتابة التاريخ من المنظور «القومي»، ذلك أن نظام الدولة - الأمة، هنا كما في مناطق أخرى من العالم، يشكّل زرعاً حديث العهد وهو مصطنع في بيئة تداخلت فيها الثقافات والموروثات التاريخية بشكل كبير جدّاً لكن هذا التداخل أصبح في طيّ النسيان. فالمعارف التاريخية لا تزال ضعيفة ومجزّأة بالرغم من أن تاريخ ثقافات الشرق الأوسط أعرق بكثير من تاريخ أوروبا.

---

(١) Marshall G. Hodgson, *L'Islam dans l'histoire mondiale*, Sindbad/Actes Sud, Arles, 1998, p. 210.



فقد كانت لأنظمة السلطة، وهي في الواقع مستقرة ومتشابهة في شكل ملفت، امتدادات جغرافية غير ثابتة إلى حد بعيد. ولم تتمكن أية إمبراطورية، في الواقع، من السيطرة على مجمل الشرق الأوسط لأكثر من بضعة قرون؛ إذ إن جغرافية المنطقة، إضافةً إلى الاضطرابات الديمغرافية الناتجة عن حركة الشعوب البدوية، أدت بشكل مستمر إلى زعزعة استقرار البنى السياسية بشكل متواصل.

وهكذا يبدو تاريخ هذه المنطقة أشبه بتاريخ التبدّل الظاهر للحضارات والإمبراطوريات التي حضنتها، بينما الواقع أن البنى الاجتماعية - السياسية بقيت هي نفسها في شكل كبير، متأثرة بالمعطيات الجغرافية والديمغرافية التي حدّدناها في الفصل الأول. واحتفظت بلاد ما بين النهرين، سومرية كانت أم فارسية أم عربية أم تركية، بميزاتها الاجتماعية - السياسية؛ فالمعتقدات والنظريات اللاهوتية، التي تشرّع أشكال السلطة وأهل الحكم فيها، غيّرت من مظهرها، لكن ليس من بنياتها العميقة. والأمر نفسه ينطبق على مدن شمال سوريا أو ساحل آسيا الصغرى المتوسطي: فقد كانت الحثّية منها والأشورية والفينيقية واليونانية ومن ثم البيزنطية والعربية والفرنجية والتركية، أماكن للزراعة والعبادة والتجارة والتبادل بين الثقافات، تنحط حيناً ثم تعود إلى النهوض بأشكال مختلفة أحياناً، ثم تندثر من جديد بانتظار ظروف أفضل.

لم توجد هنا مَلَكيّة، بخلاف أوروبا، حيث تمكّنت



الملكيات من التمترس في مساحات ضيقة محمية بحدود طبيعية، متمكّنة بذلك من تحديد مجال تاريخي خاص بها، تم استبطانه تدريجيّاً على مرّ عملية توطيد الملكية التي تميزت باندثار التبعية القبلية وتفكك الإقطاعيات المستقلة ذاتياً التي تولدت منها. وهكذا شكلت إنكلترا وفرنسا وإسبانيا لبقية البلدان الأوروبية، منذ نهاية القرون الوسطى، نماذج للدولة - الأمة ذات التاريخ المثبَّت والأسطوري في آنٍ معاً. أما الألمان والإيطاليون، ورثة الإمبراطوريات الأوروبية الكبرى والذين تجزؤوا، طوال قرون طويلة، إلى إمارات متنافسة، فتوصلوا إلى ذلك بدورهم في نهاية القرن التاسع عشر، ممَّا جعل إمبراطورية الهابسبورغ المتعددة الإثنيات والأديان من مخلّفات الماضي وقد تهاوت مع فجر القرن العشرين بالتزامن مع انهيار إمبراطوريتي القياصرة والعثمانيين. ولم تعد كتابة التاريخ إلا تلك المتعلّقة بالأمم على غرار نموذج النظم السياسية الأوروبية، ملكيّة كانت أو جمهورية.

من هنا الصعوبة الهائلة في كتابة تاريخ الشرق الأوسط، سواء بمقاربة أوروبية أو بمقاربة شرق أوسطية تعتبر أن السيطرة الاستعمارية الأوروبية أدّت كلّيا إلى قلب الهيكليات الاجتماعية - السياسية. بل إن الاكتشافات الأثرية نفسها حول الماضي الشرق أوسطي العريق هي نتيجة المعرفة التي امتلكها الغزاة الأوروبيون. وبات يصعب، بنتيجة ذلك، على دول المنطقة المجزّأة الاندماج في هذا الموروث المكتشف حديثاً والذي، باستثناء الحضارة الفرعونية المرتبطة بمصر، يصعب أن يُنسب

إلى هذه أو تلك من الدول الحديثة، أو أن يكون أي منها حكراً عليه. فكيف يمكن، في الواقع، المضي في تحديد الإرث البابلي والأشوري والآرامي بين سوريا والعراق؟ أو كيف يمكن توزيع أمجاد الأخمينيين والبارثيين أو الساسانيين بين العراق وإيران؟ وما العمل بالفينيقيين بين لبنان وسوريا وفلسطين؟ مَنْ يستطيع المطالبة بإرث مملكتي النبطيين أو التدمريين ذي التأثير العربي القوي والذي لم نقم في الجزء الأول سوى بالتلميح إليه؟

يجب التشديد، مع ذلك، على أن هذه الصعوبة تظهر أكثر ما يكون في البلدان العربية، باستثناء مصر. وهي أقل حدّة بالنسبة إلى تركيا الحديثة التي أسسها كمال أتاتورك؛ وهي إذ تنازلت عن أراضيها البلقانية والعربية القديمة لتركّز على هضبة الأناضول، وتخلّت أيضاً عن الخلافة التي تمسك بها الأتراك العثمانيون طويلاً، لم يصعب عليها أن تجد لها استمراراً وخاصيّة في تاريخ الحثّيين بوصفهم أجداد القبائل التركية الكبرى. كذلك فإن الإيرانيين المعاصرين، ورثة إمبراطورية مجيدة ولغة خاصة، لا يجدون هم أيضاً صعوبة كبرى في أن يحدّدوا لأنفسهم شخصية تاريخية متواصلة. ولا شك في أن ثورة ١٩٨٩ زعزعت الشخصية الإيرانية الفارسية بالعمل على العودة إلى الخاصية الدينية الشيعية والنزعة الإسلامية لإيران، لكنّ الإيرانيين لن يفقدوا أبداً ذلك الوعي بالتمتع بإرث غني ورائع جدّاً. أما في مصر، فإن الماضي الفرعوني حاضر بقوة كمؤشّر على الذاكرة التاريخية، إلى جانب الموروث الديني (القبطي لأتباع

طبيعة المسيح الواحدة، والإسلامي السنّي). أضف إلى ذلك، أن المجتمع المصري، المُحتجز منذ آلاف السنين داخل حدوده الطبيعية، حافظ، على الرغم من كل التحوّلات التي طرأت عليه، على تماسكه وتوازنه بين النخب المدنية والحياة الريفية العريقة.

لكن على أي تاريخ محدد يمكن للكيانات الناتجة عن تقطيع أوصال السلطنة العثمانية في العالم العربي أن تستند؟ فالخلافة الأموية التي استقرّت في دمشق كانت عابرة. والخلافة العباسية، ومركزها بغداد، عمّرت فترة أطول بالتأكيد، إلا أن العنصرين الفارسي والتركي استوليا سريعاً على السلطة بدءاً من نهاية القرن التاسع. وما هي قيمة كل التقسيمات التي أجراها البريطانيون وتعددية السلالات البدوية الصغيرة أو السلطنات المستقرّة في شبه الجزيرة العربية التي أهملها جميع الفاتحين بعد نبوّة محمّد؟

سعت حتماً، كل المقاطعات العثمانية القديمة التي أصبحت دولاً مستقلّة، إلى استصدار شرعية تاريخية لوجودها. لكن ظهرت استحالة المهمّة في غياب التقليد المتمثّل بمركزية قطرية للدول ونخبة ثقافية خاصة بكل قطر تضع معايير الطابع الوطني وتخلق إجماعاً حول الشرعية الوجودية للدولة. ولهذا السبب سيتغلّب داخل كل قطر عربي المعيار الإسلامي كعنصر لوحدة الشعب ومنح الشرعية للدولة القطرية على معيار الانتماء إلى العالم العربي الذي لم تتحقّق وحدته أبداً. وبالرغم من ذلك فإن



هذا المعيار الديني يبقى في الغالب هشّاً فلا يتمكّن من توحيد «الشعور القومي». لأنه إذا كانت العروبة خلقت، بالتأكيد، مشكلة للمجموعات غير العربية (الأكراد والأشوريون في المشرق، والبربر في المغرب)، فإن العودة القوية إلى الإسلام كعنصر موحّد تفرض أيضاً مشكلة للطوائف غير الإسلامية (المسيحيون أو اليهود)، كما للمذاهب المسلمة التي لا تنتمي إلى الإسلام السني المهيمن ديمغرافيّاً على الشرق الأوسط (مختلف المذاهب الشيعية والإسماعيلية والطائفة العلوية في سوريا والدروز في لبنان وسوريا وفلسطين). ومن جهة أخرى، لم يؤدِّ توظيف بعض الأنظمة السلطوية العربية، في المشرق كما في المغرب، الدين الإسلامي كدين للدولة وكمعيار لشرعية الحكم، إلا إلى مفاقمة معارضة التيارات الشعبوية المطالبة بإسلام أصولي يُفترض أن يتمكن، أخيراً، من إحلال العدالة الاجتماعية.

اكتساح المقاربة الدينية في الكتابة التاريخية

لا بدَّ هنا من التذكير بأن كتابة تاريخ الشرق الأوسط هي أسيرة تحديد الحقبات الدينية بالنسبة إلى مؤرّخي المنطقة كما بالنسبة إلى مؤرخي أوروبا. وظهور التوحيد هو الذي ثبَّت الشروخات التاريخية الكبرى في الإدراك الحسّي العام. فالتقويم الذي تعيش عليه أوروبا يبدأ بولادة المسيح، وكل ما يسبق هذا التاريخ، الذي يُعتبر أساسيّاً، محتجز في مفهوم العصور الوثنية القديمة. أما بالنسبة إلى المسلمين فإن الهجرة (السنة التي غادر



فيها النبي مكّة للاستقرار في المدينة) تشكّل بداية التقويم. بيد أن هذيْن الانقطاعيْن ليسا بالحدة التي يبدوان عليها للوهلة الأولى.

لم يفكك التوحيد في الواقع، حتى عند اليونان والرومان، البنى الاقتصادية - السياسية الكبرى في الشرق الأوسط وفي الإمبراطورية الرومانية. فبعد فشل اليهودية في أن تصبح الديانة المسيطرة وفي الاستيلاء على هيكليات الإمبراطورية، توصلت المسيحية، ومن بعدها الإسلام، إلى ذلك بنجاح. وتوصلت المسيحية، بإلغائها التمييز بين اليهود وغير اليهود، وتبعاً له بين اليونانيين و«البرابرة»(*)، خلال ثلاثة قرون إلى السيطرة على هيكليات الإمبراطورية في الأناضول وإعطاء بيزنطيا عظمتها. أما الإسلام باعترافه بالديانتين التوحيديتين المنزلَتين اللتين سبقتاه، وبالزردشتية الفارسية بشكل هامشي، فقد سيطر على الهيكليات الساسانية وتلك التابعة لبيزنطيا في سوريا ولبنان وفلسطين.

ليس هناك بالتالي انقطاع أساسي بين بعض اللاهوتيات الوثنية التي تتطوّر في اتجاه مفهوم الإله الواحد وبين الظهور المتتالي للديانات التوحيدية الثلاث. فتلاقي الفلسفة الإغريقية الكلاسيكية، وبصفة خاصة الأفلاطونية، مع المفاهيم اللاهوتية الشرقية هو الذي فتح الطريق أمام ظهور الديانات التوحيدية. وقد

(*) بالمعنى اليوناني للكلمة، أيْ الشعوب غير اليونانية وليس بمعنى الشعوب الوحشية وغير المتمدِّنة.



وُضعت للبنى اللاهوتية في الشرق الأوسط، مصرية كانت أم سومرية، تراتبيات واضحة مع شخصية إلهية تسيطر على الآخرين جميعاً ويمكن في الغالب النظر إليها وكأنها مجسدة في شخصية الحاكم. وسيطوّر اللاهوت الفارسي المازدوي الأصل من جهته ثنائية الخير والشر، والحق والباطل، الذي سيكون له تأثيره الكبير في الديانات التوحيدية الثلاث. واستغرق الأمر قروناً عدة لتحديد عقيدة الديانات التوحيدية الثلاث، وفصلها عن الروابط الجلية التي تربطها مع اللاهوتيات الوثنية القديمة. وحتى تكريس السيطرة التركية على الشرق الأوسط والنهضة في أوروبا، فإن قمع السلطات للهرطقات والقراءة العرفانية الصوفية، في الإسلام كما في المسيحية، شهدت في الغالب على ديْمومة عناصر من اللاهوتيات السابقة للتوحيد. فبعض المذاهب الإسلامية الينبوع (الدرزية، والعلوية، والإسماعيلية)، المستمرة حتى اليوم، هي بالتالي وريثة تقاليد المعارف الروحية الشرق أوسطية، وتشكّل شواهد راسخة على محاولات التوفيق بين الأديان في الشرق الأوسط والتي سعت الديانات التوحيدية بضراوة إلى القضاء عليها. وما تزال، على مقربة منّا ومنذ القرن التاسع عشر، الطائفة البهائية، التي تتعرّض لمضايقات عديدة في إيران منذ إحلال الحكم الديني فيها عام ١٩٧٩، تحفظ هذا التقليد.

بيد أن التوفيقية الدينية طبعت بقوّة تاريخ الشرق الأوسط، ملتقى الحضارات. فلم يكن بإمكان هيكليات الإمبراطورية السياسية أن تتطوّر في الواقع إلا بفضل التوسع المستمر للبانتيون



الذي يجمع آلهة المدن المختلفة المحتلّة أو التي جرى ضمّها، وحتى تشكيل نشكونيّات (متعلّقة بنشأة الكون) يسيطر عليها إله كلّي القدرة (أهورا مازدا عند الفرس، مردوك عند البابليين، إلخ.). وقد أوقفت الديانات التوحيدية هذه الاتجاهات التوفيقية. إلا أن المسيحية، بعقيدة الثالوث، والنزاعات حول طبيعة المسيح الواحدة أو ثنائية طبيعته والعلاقات بين الطبيعتين، أو عبادة القديسين، تمكّنت وفي شكل أفضل من دمج البنية الدينية القديمة للشرق الأوسط، وهو ما يفسّر نجاحها حيث فشلت اليهودية. أما الإسلام، بعد ذلك ببضعة قرون، وفي محاولته إحلال توحيد متشدّد في وجه النزاعات المتعلقة بطبيعة المسيح التي سمّمت المناخ السياسي في كل الشرق الأوسط البيزنطي، فسرعان ما تعرَّض إلى الانشقاق بين أهل السنة وأهل الشيعة فشخصية الإمام علي المحورية، وهو نسيب النبي محمّد وصهره، ونسبُه الإمامي (الذي يُخفّض أحياناً إلى سبعة، ويتوسّع أحياناً إلى اثني عشر، بحسب اختلاف الفروع الشيعية) أعادا إدراج هيكلية لاهوتية أكثر تعقيداً. فضلاً عن ذلك، يمكن أن يُنظَر إلى استمرار نفوذ المراجع الدينية لدى المذهب الشيعي في إيران كما في لبنان على أنه امتداد للقوة الكبيرة التي كان يتمتع بها رجال الدين الفرس في العهد الساساني.

بالتالي، لم تحصل الانقطاعات الدينية أبداً بطريقة فجائية وجذرية آنية. وهذه حال اليهودية وحال المسيحية. وحتى في حالة الإسلام، الذي انتشر بسرعة أكبر، لم يفعل العرب في توسعهم السياسي سوى إدامة تقاليد الشرق الأوسط الكبرى،



حيث كان كل محتل جديد يحمل معه مفاهيمه الدينية، من دون أن يفرضها بالقوة في مناطق تميّزت منذ القدم بتعددها الديني. ولهذا لا يمكن لتحديد حقبات تاريخ الشرق الأوسط، انطلاقاً من الظاهرة الدينية، إلا أن يشكّل إعادة تأريخ مصطنعة ما تزال، حتى اليوم، تحول دون كتابة تاريخية ترتكز على معايير أكثر موضوعية لأحداث سياسية محض (مثل الغزوات، وبداية أو نهاية الهيكليات الإمبراطورية، إلخ.)، ولتأثير البيئات الجغرافية، وحالة التقنيات، والطرق التجارية، إلخ.

منذ بداية القرن العشرين، وكتابة تاريخ الشرق الأوسط تتجه فعلياً إلى التعلّق أكثر فأكثر بالسببية الدينية، وبخاصة منذ ظهور الإسلام. وعرضاً، وفي ما يتعلّق بالشرق الأوسط القديم، انكب المؤرخون علماء الآثار كثيراً على الأصول «العرقية» لمختلف الشعوب البدوية التي توغّلت في الشرق الأوسط (العيلاميون، الأموريون، الآراميون، الأشوريون، الميديون، البارتيون، إلخ.). ولهذا فإنه لم تعد تتوفّر لنا عمليّاً اليوم سوى تأريخات الحضارة الإسلامية التي تختفي فيها كل هويّة ثقافية، محدَّدة الموقع جغرافيّاً، لمختلف المجتمعات التي يتشكّل منها الشرق الأوسط. وإذا كان لم يطرأ أي تغيير على أسماء المدن منذ الفتوحات العربية ومن ثم التركية، فإنه يصعب جدّاً في المقابل، لغير المطّلع، أن يكشف موضع المدن السابقة للإسلام أو يعرف التطابقات المُحتملة بين الأسماء القديمة والأسماء الجديدة. عموماً، يتوجب العودة إلى الكتب المتخصصة في السياحة الأثرية لمعرفة إذا ما كان موقع هذه أو تلك من المدن الحديثة



هو ذاته الذي ازدهرت فيه مدن قديمة مشهورة أو تقع على مقربة منها تحت تسميات مختلفة.

زد على ذلك أن المقاربة الإسلامية باتت مسيطرة إلى درجة أن بعض المؤلفين لا يتردّدون، عندما يتحدّثون عن الجغرافيا، إلى جعلها «مسلمة»[1]. فيقوم فيرنان بروديل Fernand Braudel نفسه، في كتابه الرائع «قواعد الحضارات»[2]، بتحديد كل الحضارات جغرافيّاً (القارة السوداء، أوروبا، الأميركتان، الهند، الشرق الأقصى)، ما عدا حضارات العرب والفرس والأتراك، التي اختلطت تحت غطاء واحد «الإسلام والعالم الإسلامي». أما الحضارة البيزنطية، كي لا نذكر غيرها، فضاعت في السياق، حتى لدى مؤرّخ على هذا القدر من النبوغ يشعر بالحاجة إلى الحديث عن «أراضي الإسلام وبحوره».

تحتاج هذه الظاهرة المدهشة إلى دراسة لوحدها. وقد أدّت في الواقع إلى جعل الشرق الأوسط منطقة غريبة الأطوار بشكل خطير في نظر الأوروبيين، بتجميده في حضارة مسلمة يُفترض أنها لم تتغيّر على مرّ العصور، وبنفي التعدّدية اللغوية والجغرافية والدينية المستمرّة حتى اليوم في قلب المجتمعات المسلمة

---

(١) أنظر على سبيل المثال: Xavier de Planhol, *Les Fondements géographiques de l'histoire de l'islam*, Flammarion, Paris, 1968؛ أو André Miquel, *La Géographie humaine du monde musulman jusqu'au milieu du XIè siècle*, Mouton, La Haye, 1967.

(٢) Fernand Braudel, *Grammaire des civilisations*, Arthaud-Flammarion, Paris, 1987.



نفسها. وتلتقي هذه المقاربة لتاريخ الشرق الأوسط في شكل موضوعي مع تلك التي تقوم بها الأوساط الأصولية الإسلامية نفسها والمسارعة دوماً إلى التنديد بـ «المستشرقين» عندما يتناسب ذلك مع نظرياتهم، إلا أنهم يستشهدون بهم بكثرة في كل مرّة يريدون التأكيد على «شمولية» الإسلام كنظام سياسي وحضاري.

ضرورة العودة إلى المعايير الموضوعية والواقعية في كتابة التاريخ

في مقاربتنا التاريخية لم نجعل من الديانة الإسلامية المعرِّف الوحيد بشعوب المنطقة أو المعيار الحضاري الحصري أو مفتاح تفسير الأحداث التي تفتك بها منذ قرنين، إلا تجنُّباً لأفخاخ الكتابة التاريخية التي وصفناها في ما سبق. بل وعلى العكس، لقد حاولنا إبراز المساحات الجغرافية واللغوية والثقافية التي ارتكز عليها تاريخ الشرق الأوسط منذ أكثر من ستة آلاف سنة. وتمكنّا بذلك من إبراز أربعة أركان جغرافية سيطرت على تاريخه: الأناضول، بلاد ما بين النهرين السفلى (بابل وبلاد الكلدان) والعليا، الهضبات الإيرانية العليا، ومصر. هذه الأساسات الجغرافية حملت بنًى حضارية كبرى لا يزال إرثها موجوداً في المجتمعات الحديثة من خلال استمرارية الهيكليات العشائرية والعائلية الكبرى، والمراجع الدينية المسلمة والمسيحيّات المحلّية، وأنظمة الإقطاع المحلية للطبقات الحاكِمة، إلخ. وبالنسبة إلى السلطنة العثمانية، فإن مؤرخاً يونانياً

معاصراً هو ديمتري كيتسيكيس Dimitri Kitsikis، دافع بشكل لامع، مستنداً إلى وقائع عديدة، عن فرضيّة إمبراطورية ثنائية القومية هيلينية - تركية[١]. وقد جرى في السابق ضم مدن إلى هذه الإمبراطوريات لها صفة الدولة على غرار المدن الفينيقية المتوسطية أو مدن شمال سوريا وكذلك ممالك صغيرة سريعة الزوال في مواجهة هذه الإمبراطوريات، مثل الممالك اليهودية أو التدمرية أو النبطية، من دون أن ننسى الممالك الأرمنية. زد على ذلك أن الإمبراطوريات هي نفسها هشّة؛ فهي تتعرّض لتوغل تدفقات ديمغرافية كبيرة تؤدي في مرحلة أولى إلى إضعافها، ومن ثم إلى اعادة تكوينها في الأماكن نفسها من خلال توليفات ثقافية وسياسية ولاهوتية جديدة.

نجح الأكاديون والأشوريون والإغريق والفرس والمصريون والعرب والأتراك جميعهم في هذه التوليفات الاستثنائية التي تركزت عليها الهيكليات الامبراطورية في الشرق الأوسط، بل أيضاً المدن - الدول والممالك الصغيرة التي غالباً ما تألّقت على صعيد الهندسة المعمارية والثقافة. ومن أجل تدوين الأفكار في شكل موضوعي ووضع معالم قابلة للتعيين بوضوح، وحدها المقاربة الجغرافية، كما بالنسبة إلى أوروبا أو الصين أو الأميركتين تُمكّن من تفادي فخ المقاربة الدينية البحتة (الوثنية/ التوحيد) أو تفادي مقاربة عرقية (الآريون/الساميون) التي لا نفع منها على الإطلاق. أما المقاربة اللغوية فهي أكثر خصوبةً، وهي

(١) Dimitri Kitsikis, *L'Empire ottoman*, coll. "que sais-je"? Paris, 1980.



تؤكّد المعطيات الجغرافية، حيث أن تطوّر معارف اللغتين الأكادية والسومرية تثبت روابط هاتين اللغتين القديمتين مع العربية والعبرية والآرامية (أو السريانية).

ويمكن أن نعي، متخطين تنوّع الأسماء التي أعطاها المؤرخون القدامى والتوراة لمختلف شعوب حوض بلاد ما بين النهرين والهلال الخصيب، وحدة الحضارة والثقافة وبالتالي تاريخ المشرق العربي؛ إذ هو وريث كل الحضارات البابلية الكبرى (مع الإسهامات الفارسية فيها)، وكذلك المدن البحرية الفينيقية، بل وأيضاً الثقافة الآرامية التي سيطرت لغتها طويلاً على هذا الجزء الرئيس من الشرق الأوسط وتستمر من خلال الطقوس أو الشعائر السريانية للكثير من كنائس الشرق. وهناك، إلى جانبه، مصر وهي كيان عظيم لا يزال مستمرّاً حتى اليوم، وتقع بين المشرق والمغرب. وإذا كان شمال أفريقيا عربيّاً - بربريّاً بلا منازع، فإن المشرق هو عربي - آرامي.

تحوّلت الحضارة الفارسية نهائيّاً، بعدما هيمنت طويلاً على كل من حوض بلاد ما بين النهرين والهضاب الإيرانية العليا، صوب آسيا الوسطى والقارة الهندية وذلك منذ الفتوحات العربية التي جاءت بالإسلام. ذلك أنَّ دول العالم الإسلامي الكبرى (نحو ٧٠٠ مليون من أصل مليار) موجودة في آسيا القارية، أندونيسيا وماليزيا، وليس في الشرق الأوسط. أما الحضارة التركية، وبعدما سيطرت على مجموعة جغرافية هائلة تربط قارات ثلاث، فقد أصبحت اليوم محدودة بالأناضول، حتى وإنْ وجدنا لها أثاراً كثيرة في آسيا الوسطى.



لذلك فإنَّ الاستمرار في الحديث اليوم عن «الحضارة الإسلامية» كما لو أن الخلافة العباسية أو السلطنة العثمانية ما تزالان سياسيّاً مستمرتيْن، موازٍ للقول إن الإمبراطورية المقدسة الرومانية الجرمانية لا تزال موجودة بقوة في أوروبا بحيث أنَّ كل تاريخها يتطابق مع تاريخ «الحضارة المسيحية». ويصبح عدم الدقّة أكثر وضوحاً أيضاً عندما يتم الحديث عن «الحضارة العربية - الإسلامية»، لأن ذلك يعادل نفي الإسهام الأساسي للفرس وللأتراك والشعوب الهندية في انتشار الإسلام. ويتم، في غمرة هذا التخمين الخطير، إنكار المساهمات الأساسية الآرامية - السريانية في اللغة والثقافة العربيتين، تماماً كما يتم إنكار مساهمات حضارة البربر وتاريخهم في بلدان أفريقيا الشمالية العربية.

تشكّل المعالم الجغرافية واللغوية إذاً عناصر أساسية لكل وصف للشرق الأوسط، الذي يقتضي أيضاً إعادة سرد الأحداث في أبعادها السياسية المحض، وبالتالي الوضعية والواقعية. ولذلك، من الضرورات الجوهرية القصوى، عندما نتحدث عن الشرق الأوسط، التمييز جيداً بين مختلف أنواع التاريخ التي تتم فيها: مقاربة المنطقة. ولا يمكن في الواقع خلط تاريخ الأديان (مع انفعالاتها وأحكامها المسبقة) مع تاريخ السلالات الملكية أو الإمبراطورية، ولا مع تاريخ المناطق الجغرافية وشعوبها المتعددة لغوياً وثقافياً ودينياً.

١٠

أسباب انحطاط حضارات الشرق الأوسط

أسباب أنتروبولوجية أم أسباب تاريخية؟

يوجد في أوروبا تقليد فكري قديم يشرح انحطاط حضارات الشرق الكبرى إما من خلال الطابع «السامي» لشعوبها (رينان وكوبينو Renan et Gobineau، وإما من خلال الإسلام الذي يتجسّد إثنيّاً بالعرب أحياناً، وبالأتراك أحياناً أخرى. بل إن أحد المؤرخين البارزين، رينيه غروسيه René Grousset يعتبر أن تاريخ المنطقة كله طغت عليه، منذ القِدم، المجابهة بين الغرب، وريث الثقافة الهيلينية، وبين الشرق الآسيوي. ويشكّل الإسلام، بالنسبة إليه، «الثورة الكبرى لآسيا» التي جسّدها «المدّ العربي» لفتوحات القرن السابع؛ فهي قد قلّصت بشكل مباغت حدود أوروبا ومنطقة النفوذ الهيلينية التي كانت تضم، حتى ذلك الحين، مصر والمنطقة الممتدة بين سوريا وبلاد ما بين النهرين[١].

---

(١) انـظـر René Grousset, *L'Empire du Levant. Histoire de la question d'Orient*, Payot, Paris, 1946, p. 7-8. ويُمكن أيضاً، وفي مقاربة أكثر حدّة بكثير، قراءة المقالة النقدية للفيلسوف Jacques Ellul, Islam et *judéo-christianisme* (PUF, Paris, 2004), التي تحاول أن تظهر، بأي ثمن، بأنه ليس للدين الإسلامي أي رابط مع التوحيد، المتجسّد حصريّاً في اليهودية - المسيحية، وتحذّر من أي تقارب مع الإسلام من شأنه أن يشكّل خطراً على شخصية الغرب، ناهيك بأمنه.



وغالباً ما دعَّم التحليل الماركسي، من جانبه، نظريّته حول الاستبداد الآسيوي بطرحه مثال الإمبراطوريات الشرق - أوسطية الأكثر قدماً، أو الأقرب تاريخيّاً مثل السلطنة العثمانية. إن الاستبداد، والتعصّب الديني، و«بَلادة» الطبع السامي، والصور النمطية لغزوات البدو العرب تشكّل أفكاراً تكرارية تدوم بشكل ضمني أو بالعلن، في الإدراك الأوروبي لمجتمعات الشرق الأوسط. وتناقض مؤلفات بعض كبار المستشرقين المعجبين بالإسلام (لويس ماسينيون Louis Massignon، لويس غارديه Louis Gardet) أو، بشكل نادر، بالعرب (غوستاف لوبون Gustave le Bon) هذه الصور في بعض الأحيان. وقد بلغ الأمر ببعض الشخصيات، في فرنسا، إلى حد الأسْلَمَة (فينسان مونتاي Vincent Montey، روجيه غارودي Roger Garaudy). بل إن الجيل الفرنسي الجديد من الباحثين في شؤون الإسلام (جيل كيبل Gilles Kepel، برونو إيتيان Bruno Etienne، أوليفييه كاري Olivier Carré، فرانسوا بورغا François Burgat، أوليفييه روي Olivier Roy) حديثاً، قد رأى في النشاط السياسي للحركات الإسلامية الطريق الوحيد المتاح لانتقال المجتمعات الشرق أوسطية إلى الحداثة والتنمية، في أعقاب ما اعتبره فشلاً تاماً للتجارب التحديثية تحت التأثير المباشر للأفكار الأوروبية العلمانية والقومية أو الديمقراطية أو الماركسية الطابع.

ومما لا شك فيه، كما أشرنا في مطلع الجزء الثاني من هذا المؤلَّف، أن التباين حاد بين الشرق الأوسط كما تعيد تجسيده لنا الاكتشافات الأثرية الكبرى وتاريخ الإمبراطوريات التي



تعاقبت عليه حتى الخلافة العباسية الباهرة، وبين الصور المتوفرة لدينا اليوم عن التخلف الاقتصادي والثقافي المعمّم. وقد استحضر بعض المؤرخين، لشرح هذا الانحطاط، تغييرات مناخية أدّت إلى تقويض الأسس المادية للحضارات الشرق أوسطية -- وهي نظرية يرفضها اليوم معظم الاختصاصيين الذين يرون أن الصحارى وكميات المطر القليلة المتساقطة ميّزت الشرق الأوسط منذ أقدم العصور. ومع ذلك، تبقى جهود الإنسان للحد من التأثيرات السلبية لهذا المناخ الصعب متراخية كما يبدو منذ قرون عدّة، وبخاصة منذ انحطاط الخلافة العباسية، والجلبة التي أثارتها الحملات الصليبية ومن بعدها الغزوات المغولية التي دمّرت شبكة المدن المتمتعة بثقافة عالية مثل بغداد ودمشق و«طرابلس لبنان». وما من شكّ أيضاً في أن التراجع الديمغرافي في الشرق الأوسط، بين القرن الثالث عشر والقرن التاسع عشر، المترافق مع الانحطاط الاقتصادي، أدى إلى تخلّي الانسان عن جهوده المتواصلة لتطويع الطبيعة القاسية. كذلك فإن حكم العثمانيين، الذي أعقب قروناً من عدم الاستقرار وفقدان الأمن والنزاعات الدينية ساهم، بتجميده أصول العقيدة الدينية والفكر، في إنضاب الزخم الإبداعي والمجدّد الذي طبع حتى ذلك الحين الثقافة الإسلامية. وانتقلت من بعدها الشعلة الحضارية والمجددة، من الشرق الأوسط إلى أوروبا. وقد قامت أوروبا، باتصالها مع العالم الأطلسي والشرق الأقصى من خلال تطوير تقنيات الملاحة البحرية والتجارة لمسافات طويلة، بنزع مصدر أساسي من مصادر الازدهار



المادي للشرق الأوسط المتجسدة بدوره الطبيعي كملتقى طرق للتجارة البرية بين القارات الثلاث أوروبا وآسيا وأفريقيا. ومع تقدّم تقنيات النقل في الدول الأوروبية التي كانت في أوج تطورها الثقافي والعسكري حُكِم على الشرق الأوسط بالاختناق الاقتصادي التدريجي. أضف إلى ذلك، أنه، مع فقدان السلطنة العثمانية بدءاً من القرن الثامن عشر ليس التفوّق البحري في المتوسط والمحيط الهندي وحسب بل أيضاً التفوق في المجالات الآسيوية التي سقطت تباعاً في يد روسيا القيصرية، لم يكن باستطاعة أقاليم الأناضول وبلاد ما بين النهرين إلا السقوط ضحية الانحطاط بفعل غياب الإيرادات التجارية التي تأتَّت حتى ذلك الحين من مركزه كملتقى طرق تجاري بين القارات. أما بالنسبة إلى الحضارة الإسلامية، فقد تحوّلت هي الأخرى عن الشرق الأوسط لتتجه إلى القارة الهندية حيث تألّقت مجدداً مع إمبراطورية المغول.

ولن يجد الرحالة الأوروبيون الذين مضوا إلى الشرق، بين القرن الثامن عشر ونهاية القرن التاسع عشر لوصفه سوى أن مجتمعات جامدة وفقيرة. وسيدهشون جميعهم للتناقض بين ما يمكنهم رؤيته من عظمة الحضارات القديمة (من خلال الأهرامات، والنصب الاغريقية أو الرومانية أو الفارسية، والهندسة الرائعة للجوامع التي بُنِيَت خلال العهود الإسلامية الذهبية وما تبقى من آثارات الممالك الصليبية) من جهة، وبين فقر، وبؤس، وعوز سكان الريف والمدن من جهة أخرى. وأمام هذا المشهد تصورت أوروبا أن عليها القيام بمشروع استعماري



كبير لإخراج الشرق من وضعه هذا. إنّ العالِم الموسوعي الفرنسي كوندورسيه Condorcet، قد وضع في مؤلفه «نظرة إجمالية إلى اللوحة التاريخية لتقدّم الفكر البشري» (١٧٩٥) Esquisse d'un tableau historique des progrès de l'esprit humain، الأسس الفلسفية لمثل هذا المشروع، وكتب: «ستؤمن لأوروبا هذه البلدان الشاسعة شعوباً كثيرة يبدو أنها لا تنتظر إلا التعليمات لتتحضّر وتجد في الأوروبيين أشقاء لها، وتصبح صديقاتها ومريداتها؛ فهنا توجد أمم يستعبدها طغاة يحكمون باسم الدين أو غزاة أغبياء وهي تنادي منذ قرون طويلة لمن يحررها[١]».

شكلت حملة نابليون بونابرت في الشرق عام ١٧٩٨، بالفعل، الصدمة التي أيقظت الشرق الأوسط الخامد المتعمق في الانحطاط، من دون أن تتوصل مع ذلك إلى انتزاعه من التخلف الاقتصادي والثقافي. وما تزال المنطقة، بعد أكثر من مئتي عام تقريباً، فريسة الاضطرابات السياسية والتخلف الاقتصادي. وليس من السهل استعراض نتائج الهيمنة الأوروبية، ومن بعدها الأميركية، وهو ما سنحاول القيام به في ما يلي. ولهذا، نشدد مرّة أخرى، على أهمية التمييز بين الأسباب التاريخية للانحطاط التي يمكننا تحديدها إلى حد ما بطريقة موضوعية، وبين الأسباب الأنتروبولوجية الطابع التي ما تزال عالقة في الفكر الأوروبي ما إن يحاول شرح تفوقّه الخاص وانحطاط الحضارات الأخرى.

---

(١) مذكور في Henri Laurens, *Le Royaume impossible. La France et la genèse du monde arabe*, Armand Colin; Paris, 1990.



شكّل التوغّل الغربي في الشرق الأوسط، دون شك، عاملاً قويّاً في التغيير المتعدد الأبعاد في المنطقة. ويسبق هذا التوغّل، في الواقع حملة بونابرت بكثير، لأن التبادلات الثقافية والسياسية بين أوروبا والشرق الأوسط كانت كثيرة جدّاً منذ عصر النهضة.

موجة الإصلاحات في القرن التاسع عشر

كان العالم البلقاني واليوناني في الطليعة، إذْ شكّل من خلال اندماجه في السلطنة العثمانية، همزة وصل مهمة بين أوروبا والشرق الأوسط. وتحدَّر الكثيرون من الكوادر العسكرية (الانكشاريون) والمدنية (مهندسو بلاط الخليفة، ولاة المقاطعات، الموظفون الدبلوماسيون، إلخ.) في السلطنة العثمانية من البلقان (وبصفة خاصة الألبان، البوسنيون، يونانيو رومانيا، إضافة إلى الكثيرين من الأرمن). ولا يجب أن ننسى أن تنظيم السلطنة العثمانية كان في وقت من الأوقات محطّ إعجاب الأوروبيين، عندما كانت دولهم تتقاتل في ما بينها في حروب لا نهاية لها، ناهيك عن الدمار الناتج عن الحروب الدينية[1] (بين الكاثوليك والبروتستانت في أوروبا).

شكّلت تنمية جاليات الأوروبيين الذين استوطنوا في المشرق قناة النفوذ الأوروبية الثانية، وهي كناية عن أوروبيين من

(١) Lucette Valensi, *Venise et la Sublime Porte*, Hachette, Paris, 1987.



جنسيات مختلفة أقاموا في مدن السلطنة العثمانية الكبرى وتمتعوا بحماية القناصلة الأوروبيين بموجب معاهدات «الامتيازات» المختلفة التي وقّعتها الدول الأوروبية مع السلطنة. وكان فرانسوا الأول هو الذي وقّع عام ١٥٣٦، أول معاهدة من هذا النوع مع سليمان القانوني، وهي معاهدة ستتبعها معاهدات أخرى تعطي الامتيازات نفسها لقوًى أوروبية أخرى. وعمل هؤلاء الأوروبيون (Levantins) في الغالب كعملاء تجاريين للدول الأوروبية، وقد يكون بعضهم، كما سبق وذكرنا، متحدراً من عائلات صليبية بقيت في المشرق بعد اختفاء الممالك اللاتينية. وقد دخلوا، بدءا من القرن التاسع عشر، عالم الصناعة في حين أصبح بعضهم من ملّاكي الأراضي. يُضاف، إلى هذا التأثير، نفوذ المرسلين المسيحيين، الذين ازدادت أعدادهم باطراد مع إدراك الدول الأوروبية لأهمية كنائس الشرق. ويتعلّق الأمر، بالنسبة إلى هذه الإرساليات، بإعادة الطوائف المسيحية المنشقة إلى الكَثْلَكَة ولَتْنَنة طقوسها.

أدركت إنكلترا سريعاً الخطر السياسي الذي يشكّله عليها توغّل المرسلين في العالم العثماني، وبخاصة الفرنسيون منهم والإيطاليون. فحاولت، منذ مطلع القرن التاسع عشر، استدراك هذا التأخر، فتم، بعد ذلك ببضعة عقود، الاستنجاد بالمرسلين البروتستانتيين الأميركيين الذين أسسوا عام ١٨٦٢ في بيروت أول مؤسسة أنكلو - ساكسونية كبرى للتعليم في المنطقة والتي أصبحت في القرن العشرين مركزاً للإشعاع الفكري وما تزال موجودة حتى يومنا هذا بوصفها الجامعة الأميركية. ونشير، في



المقابل، إلى الانفتاح المذهل الذي قام به أمراء لبنان الدروز في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، على أمراء مقاطعة توسكانا في إيطاليا في إطار سياستهم التحررية إزاء السلطنة العثمانية. وقد سمح هذا الانفتاح للطائفة المارونية بتكثيف الاتصال مع أوروبا؛ وتم إرسال الكثيرين من العلماء الموارنة إلى فرنسا للمساعدة في نشر المعارف اللغوية (السريانية والعربية)، فيما افتتحت الكنيسة المارونية عام ١٥٨٤ معهداً في روما أوفدت إليه أفضل عناصرها للتآلف مع طريقة عمل الكنيسة الكاثوليكية التي أعادت توثيق روابط التبعية معها بعد قرون عدة من الانقطاع.

ساهم عمل المرسلين، بفضل إنشاء المدارس الحديثة وطباعة الكتب الدينية، في رفع المستوى الثقافي للطوائف المسيحية، وبخاصة في سوريا وفلسطين ولبنان، وهي الأماكن المفضلة لتمركُز هؤلاء المرسلين. بيد أن هذا العمل أدى أيضاً إلى انشقاقات داخل هذه الطوائف من خلال إنشاء مجموعات تخلّت عن السلطة التقليدية للبطاركة المحليين للارتباط مباشرة بكنيسة روما أو بمختلف الكنائس البروتستانتية. وهي قد أدخلت من جهة أخرى، من خلال العمل التربوي على الطريقة الأوروبية، شعوراً بالتميّز والتباعد وعدم التجانس الاجتماعي بين الطوائف المسيحية والمسلمة.

غير أن الفكر الأوروبي أثّر أيضاً في جزء كبير من النخب المسلمة. ومنذ مطلع القرن التاسع عشر، سافر أتراك، فرس،



وعرب إلى أوروبا واطلعوا على التقدّم التقني والثقافي المذهل للبلدان الأوروبية الكبرى، وعلى تحرّر المرأة، وعمل البرلمانات التي تحد من السلطة المطلقة للحكام، وانتشار التماسك القومي وتنامي ايديولوجياته. وقد استأثرت الرغبة بالتحديث بمختلف نخب الشرق الأوسط، بدءاً في مصر مع محمّد علي، ومن ثم ببلاط اسطنبول، وأخيراً في بلاد فارس. وتشكّلت، في المدن الكبرى، نواة البورجوازيات المدينية التي اعتمدت طريقة الحياة الأوروبية؛ وأخذت الصحف في الصدور، والرأي العام في التشكّل في الشرائح العليا لهذه النخب المدينية التي لاحظت بمرارة التخلّف العميق للشرق مقارنة مع أوروبا، وكذلك المطامع الاستعمارية للدول الأوروبية. وأوجدت أيضاً يقظة الحياة الفكرية الناتجة عن الاتصال بأوروبا حركة نهضوية ثقافية ولغوية عربية كبرى (دعيت بعصر «النهضة»)، شكّلت القاهرة ودمشق وحلب وبيروت مراكزها الأساسية. وقد نادى في الوقت نفسه عدد كبير من المفكرين العرب في سوريا ولبنان ومصر بإصلاح العادات الاجتماعية والاجتهادات الدينية الإسلامية الجامدة منذ قرون عديدة، وبالحد كذلك من التعسّف السياسي للسلاطين العثمانيين[١].

أما في بلاط اسطنبول، فقد تطورت أيضاً موجة اصلاحية.

---

(١) انظر، بالنسبة إلى هذه الحركة، المؤلَّف الكلاسيكي والموثّق بشكل رائع لألبير حوراني، Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939*, Oxford University Press, Londres, 1967.



وبعد سلسلة من الاصلاحات السياسية والإدارية (التنظيمات عام ١٨٣٩ و١٨٥٦)، تجسدت هذه الموجة، في نهاية القرن، في قيام ضباط شبان (تركيا الفتاة) بتشكيل جمعيات سرّية ناضلت من أجل تسريع تحديث السلطنة وبالتالي منع تفككها. وفي عام ١٨٧٦، تم فرض دستور على السلطان العثماني. ويمكننا ملاحظة الظاهرة نفسها في بلاد فارس حيث اضطر النظام الملكي أيضاً عام ١٩٠٦ إلى القبول بدستور يحد من السلطة المطلقة للشاه. وها هو الشرق يشهد أخيراً تحركاً ناشطاً بعد قرون عدة من الجمود والانحطاط.

ردّات الفعل المقاوِمة للسيطرة الغربية

إنَّ التأثيرات الأوروبية كان لها وجه تآكلي سلبي، بالدرجة الأولى على الصعيد الاقتصادي حيث أدى دخول المنتجات الأوروبية، وبخاصة النسيج، إلى انهيار قطاعات بأكملها من الحرف المحلية وتربية دود القزّ؛ واهتزت الهيكليات الاجتماعية للمنطقة كلّها اهتزازاً عميقاً، خاصة وأن إصلاحات الهيكليات العقارية والزراعية حملت معها تغييرات ضخمة في طرق إدارة الأرض ونظم الاستثمار. ثانياً وعلى الصعيد السياسي، تضاعفت تدخلات الدول الأوروبية في الشؤون الداخلية لمصر ولبلاط السلطان في اسطنبول، ولبلاد فارس، وللطوائف المسيحية (العربية في الهلال الخصيب، والأرمنية، والقبطية في مصر). وأخيراً وعلى الصعيد العسكري، استمر الضغط الروسي بشكل قوي جدّاً، وكذلك ضغط الإمبراطورية النمساوية - المجرية في



منطقة البلقان. وكما سبق ورأينا (انظر ما سبق في الفصل الخامس)، فإن الفرنسيين والإنكليز، من خلال سباقهم إلى السيطرة على الشرق الأوسط، دفعوا بالموارنة والدروز إلى الاقتتال في لبنان ما بين عاميْ ١٨٤٠ و١٨٦٠؛ وقصف الأسطول الإنكليزي بوحشية بيروت عام ١٨٤٠ ليطرد منها القوات المصرية؛ وفي عام ١٨٨٢، احتل الإنكليز مصر التي اجتاحتها الحمّى الوطنية لعجزها عن تسديد ديونها المتراكمة للأسواق المالية الأوروبية.

أثارت هذه الأعمال الأوروبية ردّة فعل مزدوجة. فأدت أولاً إلى رفض الأفكار الأوروبية التحديثية في الكثير من الأوساط المتأثّرة بالتوغّل الأوروبي؛ ولهذا السبب، وإلى جانب المنحى نحو إصلاح الاجتهادات والمؤسسات الإسلامية، برزت بشكل مبكر حركة أصولية ترفض أي استعارة من الأفكار الأوروبية. وتجلَّى الشكل الراديكالي لهذه الأصولية في الوهابية، التي نشأت في القرن الثامن عشر في قلب شبه الجزيرة العربية، وازدهرت في نهاية القرن التاسع عشر لتصبح عقيدة المملكة السعودية التي تأسست عام ١٩٢٥. ودعت هذه الإيديولوجية الأصولية إلى تمتين التضامن الإسلامي لمواجهة سيطرة أوروبا المسيحية؛ وهي ترفض بروز القوميات المحلّية ذات الطابع العلماني في الشرق الأوسط والتي شجعها انتشار الأفكار الأوروبية.

وفي الواقع، فإن ردّة الفعل الثانية التي جرّ إليها دخول الأفكار الأوروبية وهيمنة القوى الأوروبية هي انتشار الأفكار



القومية. اهتزّت مشاعر الانتماء الألفية إلى الهيكليات الإمبراطورية الكبرى التي أصبحت مهددة بالزوال. وأدت النهضة اللغوية ومحاولات الإصلاح الديني عند العرب إلى التشكيك في إسناد الخلافة إلى الأتراك وإلى المطالبة بممارسة الحقوق الوطنية والثقافية؛ وأيقظ الصراع ضد الإنكليز وعياً كبيراً للشعور القومي في الأوساط الشعبية المحلية في مصر. قد تكررت الظاهرة نفسها عند الأرمن والفرس. أضف إلى ذلك أن الضباط العثمانيين الشبان الذين حاولوا تحديث هيكليات السلطنة أدركوا سريعاً حجم الاتجاهات إلى التفلّت من مركزية الحكم التي تهدّد السلطة العثمانية؛ وهو ما سيدفعهم بدوره إلى تنمية الشعور بانتماء جميع الأتراك إلى أمة واحدة (الطورانية).

شكّلت الجامعة الإسلامية البديل عن تصاعد المشاعر القومية، وقد شجّعها السلطان العثماني لمواجهة الضغط الاستعماري الأوروبي. جهدت هذه الحركة من أجل خلق شعور وطني إسلامي يتجاوز خصوصيات مختلف المجموعات الإثنية واللغوية في الشرق الأوسط، مما قد سمح لها بصد المطامع الأوروبية. ولن يتردد بعض المفكرين، بالرغم من أنهم علمانيون بل وربما لاأدريّون، أمثال جمال الدين الأفغاني أو شكيب أرسلان، عن الانضمام إلى هذا التيار الذي ظل في هذه الحقبة متأثراً جداً بأفكار فلسفة عصر التنوير الأوروبي ولا يرفض التفاعل بين الحداثة الأوروبية والموروث الثقافي للحضارة الإسلامية. ولذلك لا يوجد تشابه بين هذا الشكل من الجامعة الإسلامية وذلك الذي ستطوره بعد قرن من ذلك الحركات



الراديكالية الإسلامية، المسمّاة بالجهادية والتكفيرية، والتي ترفض رفضاً كلّيّاً مجمل ثقافة الحداثة الغربية وتريد العودة إلى تقاليد العقود الأولى للإسلام.

وهناك عامل مهم آخر، سيكون له بعد ذلك تأثير أساسي على الشرق الأوسط، وهو ظهور المستوطنات اليهودية الأولى في فلسطين بمبادرة من الحركة الصهيونية التي أُنشئت عام ١٨٩٧ في أوروبا بقيادة تيودور هرتزل Théodor Herzel. انتشرت الصهيونية في أوساط يهود فيينا وأوروبا الوسطى، حيث تنامى العداء للسامية مع تصاعد الأفكار القومية وأخذت انطلاقتها الحقيقية بعد «وعد بلفور» عام ١٩١٧. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن الديبلوماسيتين الفرنسية والبريطانية أوردتا منذ فترة طويلة فكرة عودة اليهود إلى فلسطين من دون أن تلقيا تأييداً لدى الطوائف اليهودية الأوروبية الذين سمحت لهم أفكار الثورة الفرنسية بالتحرر القانوني والحصول على المواطنية التامة والكاملة. غير أنه، ومع عودة معاداة السامية في نهاية القرن التاسع عشر، ليس في أوروبا الوسطى وروسيا وحسب بل وحتى في الدول الأوروبية الغربية (كما تشهد عليه قضية درايفوس(*)

(*) هزت هذه القضية فرنسا عام ١٨٩٤ حيث انقسم الرأي العام بحدة حول حقيقة تهمة التجسس التي وُجِّهت إلى الضابط اليهودي الأصل ألفرد درايفوس في الجيش الفرنسي، وحُكم عليه بالسجن. غير أن العديد من الأدباء الفرنسيين الكبار، وعلى رأسهم الكاتب الشهير إميل زولا Emile Zola قد احتجوا بشدة على إدانة الضابط متهمين القضاة بالتحيّز ضده لمجرد كونه يهودي الأصل.



Dreyfus في فرنسا)، وبفعل النظرة إلى الشرق الأوسط انطلاقاً من خصوصياته الدينية، ظهرت لأوروبا عودة اليهود الأوروبيين إلى فلسطين وكأنها الحل الأكثر ملاءمة لمعاداة السامية اللدودة. وقد أدى في القرن العشرين، صعود النازية ومن ثم قيام الجيش الألماني بإبادة جزء كبير من الطوائف اليهودية الأوروبية، إلى جعل إعادة تهويد فلسطين أمراً ملحاً وعادلاً في أعين الأوروبيين. ولن يكون لاعتراض العرب ولمصيبة الفلسطينيين، في مواجهة آلام اليهود والمحرقة، ثقل كبير في نظر أوروبا.

«الإرهاب» الشرق أوسطي ونظرية حرب الحضارات

إنَّ هذه الأحداث والتطورات الأوروبية أدت إلى سوء تفاهم إضافي من الجانب العربي الذي رفض رفضاً قاطعاً، وهو على حق في ذلك، أن تأتي أوروبا لتعوِّض على اليهود الأوروبيين على حساب أملاك وأرواح الفلسطينيين؛ خاصة وأن لا دور للعرب في اضطهاد اليهود المزمن في أوروبا. أصبح من الصعب جداً لدى الجانبين، العربي والأوروبي إدراك عمق الأوضاع المأسوية والمعقّدة، ومنابعها الخاصة في بيئات تاريخية مختلفة تماماً. فهناك، من جهة، تلك المتعلقة بأوروبا المعادية للسامية بالنسبة إلى الحركة الصهيونية التي طالبت بفلسطين واحتلتها بقوة السلاح بدعم أوروبي في البداية ومن ثم بدعم من الولايات المتحدة؛ وتوجد، من جهة أخرى، تلك المتعلقة بالشرق الأوسط، حيث يشكّل التعدد الديني، منذ آلاف السنين، واقعاً اجتماعيّاً، وحيث لا تشكّل دينامية الصهيونية الأوروبية، بالنسبة



إلى العرب، إلا مظهراً جديداً من مظاهر الاعتداءات المتكررة للاستعمار الأوروبي. وأدى صعود الحركات الأصولية الإسلامية في إطار الحرب الباردة ومن ثمّ تبديلها لتصبح حركات عنفية تعبر عن رفض الهيمنة الغربية، إلى إعطاء وضع الصراع العربي - الإسرائيلي بُعداً مأساوياً إضافياً. وإذا كانت هذه الحركات وسيلة فعّالة جدّاً لجعل الشيوعية تتراجع في الشرق الأوسط، فإن استمرارها وتورّطها بنشاط متزايد في حياة المنطقة السياسية، بشكل سلمي بالنسبة إلى الأكثر اعتدالاً، وبشكل عنيف بالنسبة إلى الآخرين، أوصلت في شكل غير محسوس، ولكن بالتأكيد، إلى انقطاع في نظم الإدراك بين أوروبا التي ترى نفسها «يهودية - مسيحية» من خلال الامتداد الإسرائيلي في فلسطين، وبين شرق أوسط تحوّل إلى مشهد إسلامي ضبابي.

سبق ورأينا أنه تمت، ومنذ التسعينيات صياغة السياسة الأميركية في المنطقة وتطويرها على هذا الشرخ الوهمي فلم تؤدِّ إلا إلى مفاقمة مصائبها. وساهمت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١ في صياغة عقيدة أميركية جديدة فرضت نفسها إلى حد بعيد على العالم بأسره، وهي عقيدة تحذِّر من خطرٍ يتهدد البشرية يتجسد في إرهاب «إسلامي المصدر»، متجاوزاً حدود الأوطان وباستطاعته حسب الرؤية الأميركية امتلاك أسلحة دمار شامل وتهديد البلدان الديمقراطية. وبحسب هذا المفهوم، الذي عادت وتناولته وثائق الأمم المتحدة الرسمية، تريد هذه المجموعات الإسلامية إرجاع نظام الخلافة الذي سينطلق مجدداً لغزو العالم. واستحضر الرئيس جورج بوش الابن في الكثير من



خطاباته خطر «الإسلام - الفاشي» الذي لا يراه أقل خطراً من الأنظمة التوتاليتارية القديمة النازية أو السوفياتية. وساهمت كتابات المستشرق الشهير برنارد لويس Bernard Lewis، إلى جانب كتابات أخرى عديدة، بالإضافة إلى نظرية صمويل هانتينغتون Samuel Huntington الشهيرة، في تعميم هذه الرؤية للتنافر الأساسي الذي يضع العالم العربي والمسلم في مواجهة العالم الغربي، فدعمت بذلك خط النفور النفسي القوي الذي يغذّي الرِّهاب من الإسلام.

وإلى الجانب الآخر من خط الشرخ هذا، وبالإضافة إلى الشعور بالاشمئزاز مما يحصل للفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال، أبصرت ضغائن عميقة جديدة النور في الرأي العام العربي والإيراني مع «حربَي الخليج». ونُظر إلى المصير الذي أُخضع له الشعب العراقي منذ عام ١٩٩١ على أنه برهان جديد على غطرسة الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين في سياستهم في العراق أو حتى أيضاً في أفغانستان. وبالرغم من أن صدّام حسين لم يتمتع أبداً بتعاطف الرأي العام في دول الشرق الأوسط، فإن معظم العرب وجدوا في القوة العسكرية ومستوى التطوّر الاقتصادي والعلمي الذي بلغه العراق تحت قبضة صدام الحديدية ورقة رابحة في مواجهة القوة العسكرية الإسرائيلية العظمى والمطامع التسلطية للولايات المتحدة في المنطقة.

لقد أدى التدخل الغربي الوحشي الطابع، لحمل العراق على الانصياع للـ «قانون الدولي» بعد احتلاله الكويت، وتوالي



قرارات الأمم المتحدة التي تشرّع هذا التدخل، إلى قلب الرأي العام ضد الغرب المتساهل جدّاً في مسألة الحقوق كلّما تعلّق الأمر بالأعمال العسكرية الإسرائيلية العنيفة في فلسطين أو في لبنان. إن تأكيد غياب أسلحة الدمار الشامل في العراق، وقد كان افتراض وجودها ذريعة لشرعنة غزوة عام ٢٠٠٣، قد زاد من شعور شعوب المنطقة بأن الدول الغربية الكبرى قد عادت إلى روحها الاستعمارية القديمة وذلك للاستيلاء على ثرواتها النفطية.

المسألة الاقتصادية والاجتماعية

إنَّ محصلة تأثير أوروبا ومن بعدها الولايات المتحدة على الشرق الأوسط هي على الدرجة نفسها من التناقض في الشأن الاقتصادي كما في الشأنين الثقافي والسياسي. وسبق لنا أن ألمحنا إلى الاضطرابات الاجتماعية التي جرّت إليها عملية التحديث (وضع سجلات للمسح العقاري كرَّست الملكيات الكبرى للأراضي، تطوير شبكات الريّ وإدخال زراعة القطن، انحطاط الحرف المحلّية) في معظم أراضي الشرق الأوسط التابعة للسلطنة العثمانية وفي بلاد فارس. واستدانت الدول، في القرن التاسع عشر، من أسواق لندن وباريس لإنجاز أعمال البنى التحتية الكبرى وعمليات التحديث، وقدّمت امتيازات استثمار الخدمات العامة للشركات الأوروبية (التبغ، المياه، الكهرباء، المرافئ، التلغراف، إلخ.). وترافق هذا التحديث مع الهدر والمضاربات المالية، وقد قدّم عنها بعض خبراء التاريخ

الاقتصادي وصفاً بليغاً جدّاً[١]. ومع ذلك، فإن النوايا الأوروبية ليست دائماً سلبية وهدامة؛ إذْ يرى العديد من الأوروبيين وعلى أثر كتابات كوندورسيه Condorcet، أنَّ عليهم إعادة الأمجاد الماضية إلى تلك البلاد. وفي هذا الإطار قد شكّلت مصر، المكان المفضّل لتمركز أتباع «سان سيمون»[*] Saint Simoniens الفرنسيين الذين حاولوا أن يحققوا أحلامهم الصناعية في الشرق، وإليهم يعود الفضل في تصميم فتح قناة السويس التي تربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر.

عرقلة النمو الاقتصادي

كان من شأن سياسات التحديث الاقتصادي هذه إغراق الدول الشرق أوسطية في الديون وفي التبعية التجارية والصناعية تجاه الدول الأوروبية الكبرى. وقد أدى التوافد، المتزايد باستمرار، لرجال الأعمال والتقنيين الأوروبيين الذين احتكروا النشاطات الاقتصادية الجديدة إلى كبح كبير لتطوّر البورجوازيات المحلّية في بلاد فارس واسطنبول ومصر ولبنان. أما الجهود

(١) انظر Jean Ducruet, *Les Capitaux européens au Proche-Orient*, PUF, Paris, 1974. و David S. Landes, *Bankers and Pashas. International Finance and Economic Imperialism in Egypt*, Harvard University Press, Cambridge, 1958.

(*) إن كلود هنري دي روفروي Claude Henri de Rouvroy (١٧٦٠ - ١٨٢٥) وهو من نبلاء فرنسا أسس لمنهج اقتصادي شهير في فرنسا يدعو إلى تشجيع التصنيع ومكافأة المهندسين والعلماء والتقنيين العاملين في هذا الميدان.



المحلّية في مجال التربية ومحو الأمية فبقيت متواضعة بالنسبة إلى الحاجات، وبخاصة في الأرياف. وحدها النخب المدينية استحصلت على تعليم حديث في مدارس الإرساليات أو في مؤسسات تربوية عامة قليلة العدد. ولم يحصل في الشرق الأوسط ما يمكن مقارنته أبداً بما حققته اليابان في الحقبة نفسها في المجال التربوي والتدريب الصناعي. وقد انشقت النخب المحلية على خط نزاع بين التقليد والحداثة في الشؤون اللغوية والدينية، وهي نزاعات تذكر في الحقيقة بتلك التي عصفت بروسيا على امتداد القرن التاسع عشر بين أنصار التمسك بالموروث الديني والثقافي «السلافي» (أيْ العائد إلى الشعوب المنتمية إلى العرق السلافي "Slavophiles")، و(بين أنصار التحديث على الطريقة الأوروبية "Occidentaux"). وقد تنازعت فيها أيضاً، ولاءات متناقضة بين أصولية إسلامية لمقاومة الهيمنة الأجنبية، وبين البقاء في الولاء للسلطنة العثمانية، أو الشعور بالقومية على الطريقة الحديثة (التركية، الفارسية، المصرية، السورية، الأرمنية، الكردية، اللبنانية المسيحية، إلخ.).

وهكذا فإن الانشغالات الفكرية كانت بعيدة عن هم توطين التقنيات الصناعية في المجتمعات المحلية. فالشعور الراجح هو الهيمنة الأوروبية السياسية والعسكرية الطابع، ولذلك سيستهدف الكفاح، في القرن العشرين، بالدرجة الأولى، التحرر السياسي، وبخاصة لدى العرب الذين احتل الفرنسيون والإنكليز أراضيهم احتلالاً كاملاً بعد الحرب العالمية الأولى. غير أن حركات الرفض للهيمنة الأوروبية أخذت في الغالب على الصعيد

الشعبي، شكل الثورات على الوجود الاقتصادي الغربي. هذا ما حصل في بلاد فارس مع اضطرابات عام ١٩٠٦، ومن ثم مع محاولة مصدّق عام ١٩٥٠ في إيران الحصول على سيطرة أكبر للدولة الإيرانية على استخراج النفط؛ وفي لبنان، تضاعفت الاضرابات والمظاهرات، إبان فترة الانتداب، ضد الاحتكارات الفرنسية. وكانت المطالب أكثر حدة في مصر بدءاً من خمسينيات القرن الماضي. وقد أدى تأميم قناة السويس، الذي اتُّخذ ذريعة للعدوان الثلاثي الإسرائيلي - الفرنسي - البريطاني على مصر، إلى تفجير المطالب بالاستقلال الاقتصادي في كافة أنحاء العالم الثالث. وسرعان ما عمت موجات تأميم المصالح الأوروبية مصر وسوريا والعراق. وسمحت أخيراً الأنظمة الاشتراكية التي اعتمدتها هذه البلدان بتشكيل بورجوازية صغيرة قامت، بعد تأميم المصالح الأجنبية، بمهاجمة البورجوازية المحلّية الكبرى وكبار ملّاكي الأراضي. وأعيد عندها توجيه عمليات التبادل الاقتصادي صوب الاتحاد السوفياتي وبلدان الكتلة الاشتراكية التي نما معها تعاون تقني في كل المجالات، وبخاصة في مجال الري وصناعة الحديد والصلب واستخراج النفط. غير أن الغربيين تمكنوا من الحفاظ على مصالحهم الاقتصادية في شبه الجزيرة العربية، وفي إيران حتى سقوط الشاه عام ١٩٧٩.

البترودولار والأسلمة

أدَّى انفجار أسعار النفط، للمرة الأولى عام ١٩٧٣ بعد اندلاع حرب أكتوبر الإسرائيلية - العربية، ومن ثم عام ١٩٧٩



على أثر الثورة الإيرانية، إلى انقلاب تام في المعطيات الاقتصادية في الشرق الأوسط. وتركزت الموارد المالية المتأتية من قطاع الطاقة في شكل هائل في أيدي المملكة السعودية والكويت، وهما بلدان لا يسمح حجمهما الديمغرافي المتواضع باستيعاب هذه الكتلة غير المنتظرة من المداخيل الجديدة. وقد وُضِعَت بالتالي في خدمة التضامن الإسلامي المناهض للشيوعية، كما سبق وأشرنا إليه سابقاً. وقد أصبح توزيع المساعدات والإعانات المالية مهم للغاية، ولكنها دوماً مشروطة سياسيّاً للحصول على الاعتدال حيال الغرب، واقتصاديّاً للوصول إلى تفكيك النظم الاشتراكية الطابع. وأدى تداول هذا التدفق النفطي إلى خلق عدد مدهش من أصحاب الملايين، وهي قد شجعت في كل مكان تصاعد التضخّم من خلال ما أطلقته من مضاربات مالية وعقارية.

ومرّة أخرى، منذ الحرب العالمية الثانية، تزعزع استقرار بنى المنطقة الاجتماعية والسياسية. وأعقب مرحلة البورجوازيات الصغيرة التحديثية، الاشتراكية والعلمانية، عهد الأمراء والمشايخ الذين أسسوا العديد من المؤسسات الإسلامية الدينية، ومؤسساتهم المالية الإسلامية، ودعاية كثيفة للإيديولوجية الوهابية الداعية إلى التطبيق الكامل للشريعة. وأدت حرب الخليج عام ١٩٩١ إلى توطيد موقت لهيمنة البترودولار الإسلامية هذه التي عرّضتها طموحات القيادة العراقية التسلطية للخطر. لكن هذا التأثير الاقتصادي - الديني ترافق مع تأثير نظام الثورة الإسلامية الجديد في إيران الذي أراد هو أيضاً تصدير مفاهيمه للدولة



الإسلامية وطرح نفسه المدافع عن المستضعفين والفئات الاجتماعية المحرومة في كل بلدان المنطقة. وامتلكت إيران هي الأخرى إمكانات مالية هامة؛ وكان بالإمكان التماس النتائج الأكثر إذهالاً لمساعداتها في لبنان، من خلال انتشار تمركز حزب الله في مناطق مختلفة من البلاد.

بيد أن هذا السباق إلى الأسلمة بواسطة البترودولار لا يشجع بأي شكل من الأشكال أبداً تصنيعاً حقيقياً؛ بل على العكس، فإن تدفّق الموارد المالية التي تتركز في أيدٍ قليلة أدى بالأحرى إلى إهمال الزراعة (إلا في سوريا)، وإلى تركُّز الجهود الصناعية على نشاطات مثل التكرير والبيتروكيماويات لرفع قيمة موارد الطاقة، أو على تطوير القطاع السياحي والأبنية السكنية الفاخرة للشيوخ والأمراء. وتأثرت الطاقة الصناعية اللبنانية، الهامة والمتنوعة حتى عام ١٩٧٤، بشكل خطير من جراء أعمال العنف التي مزّقت البلاد بدءاً من عام ١٩٧٥. أما الطاقة الصناعية العراقية، القائمة حصراً في أيدي القطاع العام، فقد تأثرت جدّاً بكلفة الحرب مع إيران، ومن ثم بالدمار الذي سببته الجيوش الغربية عام ١٩٩١، وأخيراً باحتلال الولايات المتحدة للعراق. وقد قامت الأخيرة، المؤمنة بمبادىء النيو - ليبرالية التي تبشّر بها منذ سنوات عديدة، بتفكيك القطاع العام العراقي وبتحرير كامل للاقتصاد، من دون أية نتيجة تُذكر نظراً إلى حالة الفوضى التي غاصت فيها البلاد.

وشهدت إيران أيضاً تباطؤ نموها الصناعي بفعل اضطرابات



الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، ومن بعدها الحرب مع العراق. غير أن تحديثها تسارع بدءاً من مطلع الألفية الجديدة بفضل الموجة الثالثة من زيادة أسعار النفط في بداية القرن.

وحدها تركيا عرفت تطوراً صناعياً على درجة كبيرة من الأهمية بفضل ما تتمتع به من استقرار سياسي وعلاقاتها الاقتصادية المميزة مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما أدى إلى استثمارات كبيرة في مختلف قطاعات الاقتصاد. إلا أن الاقتصاد التركي يبقى هشّاً على الصعيد المالي، ومستوى المعيشة متدنٍّ جدّاً في المناطق الريفية في شرق البلاد، إذ أنَّ الازدهار بقي محصوراً في المناطق الغربية.

المحصلة السلبية للعصر النفطي

عاد الشرق الأوسط، مع الهبوط الحاد والمستمر لأسعار النفط بدءاً من عام ١٩٨٥، ليصبح خلال بضعة أشهر قزماً اقتصاديّاً. فنموّه الديمغرافي ما زال متصاعداً، وإن كانت معدلاته آخذة بالتراجع بعض الشيء، ونموه الصناعي يبقى ضئيلاً للغاية، وبالتالي فإن مشاركته في المبادلات الدولية تبقى هامشية، ويستمر عجزه الغذائي المرتفع أساساً بالرغم من الفائض التركي والتوازن الزراعي السوري. وبقيت اقتصاديات دول الشرق الأوسط هامشية في الإنتاج والتجارة الدوليين حتى بعد الموجة الجديدة من ارتفاع أسعار الطاقة في مستهل هذا القرن. ففي عام ٢٠٠٤، لم تتعدَّ صادراتها (بما في ذلك مواد الطاقة والمواد البتروكيماوية المرتبطة بإنتاجها) إضافة إلى دول



المغرب، الـ٥٢٠ مليار دولار من مجمل التسعة آلاف مليار دولار من الصادرات العالمية. وكان حاصل الصادرات هذا، بالرغم من الارتفاع الكبير في أسعار مواد الطاقة عاميْ ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، أقل من مجموع الحاصل لبلدين أوروبيين صغيرين مثل بلجيكا (٣٠٦ مليارات) وهولندا (٣١٨ ملياراً)[١].

فضلاً عن ذلك، لم يتجاوز الناتج المحلي للفرد في الشرق الأوسط (بما في ذلك بلدان المغرب) الـ٣٩٧٠ دولاراً عام ٢٠٠٥. وهو لم يكن إلا ٢٧١٠ دولارات في العام ٢٠٠٠ قبل أن يبدأ الارتفاع في أسعار النفط. وهذا يظهر إلى أي مدى يرتبط معدل الدخل بأسعار مواد الطاقة، هذا مع الإشارة إلى وجود فوارق كبيرة في ما بين البلدان المصدّرة للنفط نفسها. وهكذا في عام ٢٠٠٥ كان متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في ليبيا ٨٣٠٠ دولار، وفي المملكة السعودية ١٥٣٥٢ دولاراً، وفي البحرين ٢١٣٩٥ دولاراً، وفي قطر ٥٣٥١٢ دولاراً. كذلك كانت الفوارق ضخمة في البلدان التي لا تمتلك موارد نفطية بوفرة، وأشدها فقراً عام ٢٠٠٦ اليمن (٦٤٩ دولاراً للفرد) ومصر (١٠١٩ دولاراً)، مقابل ٥٢٠٢ دولار في تركيا، و٦٠٢٨ دولاراً في لبنان و١٩٨٧٨ دولاراً في إسرائيل[٢].

وهكذا تكون محصلة الحقبة النفطية سلبية إلى درجة كبيرة بالنسبة إلى الشرق الأوسط، بالرغم من أنها سمحت بارتفاع

---

(١) BANQUE MONDIALE, *World Development Indicators.*

(٢) Fonds Monétaire International, *World Economic Outlook.*



عام، ولكن غير متساوٍ، لمستويات الاستهلاك والرفاه. وباستثناء تركيا، فإن اقتصادات دول المنطقة هشّة للغاية، ولا تسمح البنى الصناعية، بخلق فرص عمل كافية لتلبية متطلبات النمو الديمغرافي، أو بتصدير ما يكفي لسد العجز في المواد الغذائية. ويؤدي توسع البطالة لدى العنصر الشاب للسكان، وهي النتيجة الحتمية لهذا الوضع، إلى تغذية كبيرة لتنامي الحركات الأصولية.

بقي معظم الاقتصادات الشرق أوسطية، في مطلع القرن الحادي والعشرين، منغلقاً في اقتصاد ريعي ذي إنتاجية منخفضة جدّاً. فمستوى أسعار النفط هو الذي يحدد معدلات النمو، إلى جانب العوامل المناخية بالنسبة إلى البلدان التي ما تزال معتمدة بشكل هام على الزراعة والتي تفتقر إلى مصادر مياه الأنهر أو المياه الجوفية. وأصبحت، من جهة أخرى، في جميع البلدان العربية المتوسطية وفي تركيا المحصلة السنوية لعائدات المغتربين عنصراً أساسيّاً في توازن ميزان المدفوعات والحفاظ على مستوى معيشة الأسر الأكثر حرماناً.

لا يساعد الاقتصاد الريعي أبداً في تسريع الإصلاحات الديمقراطية. فالديمقراطية لم تظهر في الواقع وتنتشر في أوروبا إلا مع نهاية نظام الامتيازات الإقطاعية والريع الزراعي، وصعود الرأسمالية الصناعية التنافسية، مما خلق فرصاً كثيرة للعمل وحفّز الإبداع ونوعية التعليم والأبحاث الأساسية أو التطبيقية. أما في الشرق الأوسط، وبالرغم من الإصلاحات الاقتصادية المتعددة وبرامج التعديل البنيوي التي تم الشروع بها تحت رعاية البنك



الدولي وصندوق النقد الدولي منذ الثمانينيات، فما زالت البنى الاقتصادية والاجتماعية الأساسية خاضعة، وفي شكل كبير، لمختلف مصادر الريْع التي توزعها الأنظمة القائمة، بما في ذلك على القطاع الخاص.

وقد خضع هذا الأخير، وفي شكل كبير، لهيمنة احتكار القلّة الذي تمارسه بعض المجموعات العائلية الكبرى الدائرة في فلك السلطة، أملكية كانت أم جمهورية، والتي تتمتع بنفوذ سياسي ينعم عليها بالامتيازات المختلفة وبالحصانة، ومن بينها غياب الالتزامات الضريبية. ناهيك عن الحديث عن الامتيازات التي غالباً ما يتمتع بها أصحاب المناصب العسكرية الرفيعة أو أوساط الموظفين المدنيين الكبار. ويساهم، أخيراً، الفساد المكشوف أو المقنّع الذي يتفشى في الأوساط الحاكمة في الحدّ من الديناميكية المتواضعة التي يظهرها القطاع الخاص الحديث، أكان ذلك في مجال الاستثمار أو في خلق فرص العمل أو في الأبحاث والتطوير. وفي مثل هذه البيئة، يصبح ضرباً من الخيال الاعتقاد بإمكانية تحوُّل بلدان الشرق الأوسط إلى الديمقراطية. هذا مع التذكير بأن عدداً من البلدان (مصر، سوريا، العراق ايران) قد عرف في الماضي أشكالاً مختلفة من الأنظمة الديمقراطية قبل أن يصبح النفط المورد الاقتصادي والمالي الرئيسي في المنطقة.

تغييرات عملاقة

إنَّ المحصلة السياسية والثقافية والاقتصادية للسيطرة الغربية



على الشرق الأوسط، هي إذاً، متباينة للغاية. ففي منطقة متحجرة وفي طور الانحطاط سبب التدخل الأوروبي تغييرات عملاقة لم تكن جميعها في الحقيقة سلبية. ومما لا شك فيه أن الهيكليات الإمبراطورية الكبرى والشبكة المعقدة من المدن التجارية والحرفية التي كانت تدعمها، قد تحطّمت واستُبدلت بتعددية دول جرى ترسيم حدودها وفقاً للمصالح الأوروبية. بيد أن هذه النتيجة المعادلة لهزة أرضية ضخمة ترافقت، في إطار ظهور الدول الجديدة، مع خروج طبقة الفئات الريفية من عزلتها في السهول أو الجبال وهي كانت منذ آلاف السنين متقوقعة على نفسها ومعرضة لاضطهاد واستغلال النخب المدينية. وعرفت الأرياف في مناطق كثيرة من الشرق الأوسط، وبخاصة منذ سنوات ١٩٥٠، تحولات عميقة، وتمكن الكثيرون من أبناء الريف من الحصول على الامتيازات التي يمكن للمدينة أن توفرها.

وفي مجمل المنطقة، رأت البورجوازيات المدينية الكبرى، الفارسية أو التركية أو العربية، والتي كانت تمسك بالسلطة الثقافية والسياسية، نفوذها يتراجع لمصلحة مجموعات اجتماعية جديدة ذات أصول ريفية أو بدوية استفادت من التغييرات الفجائية في الهيكليات السياسية الكبرى ومن الاكتشافات النفطية. وشكّل ظهور دول ذات أساس بدوي تغييراً كبيراً في شبه الجزيرة العربية. وهكذا أصبحت المملكة السعودية، بفضل مواردها النفطية وبفضل الحماية الإنكليزية ومن بعدها الأميركية، قوة إقليمية ذات شأن بالرغم من ضآلة عدد سكانها (نحو ٢٣



مليون نسمة يتشكل قسم كبير منها من العمّال المهاجرين المؤقتين).

إن هذه التغييرات عند حصولها، قد سببت موجات هجرة كبيرة لأبناء الفئات الاجتماعية التي كانت مهيمنة حينذاك باتجاه أوروبا وكندا والولايات المتحدة. وفي فترة ليست ببعيدة، أدّت الثورات والحروب إضافةً إلى عرقلة النمو الاقتصادي إلى تجدّد موجات الهجرة في اتجاه أوروبا أو الأميركتين. وكوَّنت هجرة اليهود الأوروبيين والروس إلى فلسطين، وهي كانت قد بدأت في بداية القرن الماضي، حركة اغترابية عكسية، خاصة بعد اشتدادها على أثر انهيار الاتحاد السوفياتي.

وهكذا أصبح الشرق الأوسط منذ بداية القرن التاسع عشر في حالة غليان، وقد أدت التحوّلات الثقافية والديمغرافية والسياسية المستمرة إلى اضطرابه. وقد رأينا أن دينامية هذه التحوّلات ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بتطوّر أنظمة القوة على الصعيد الدولي، وقد ارتبطت، منذ نهاية الحرب الباردة، بالتبعية للولايات المتحدة. ومع ذلك فهي ليست المرة الأولى التي تخضع فيها المنطقة، في تاريخها الطويل، للسيطرة الخارجية. ومنها تلك العائدة إلى الاغريق والرومان خلال قرون طويلة، والصليبيين والمغول في شكل أسرع زوالاً قد أثرت عليها بشكل عميق. ولا يمكن للمرء اليوم أن يقول ماذا سيكون عليه الشرق الأوسط في هذا القرن من الألفية الجديدة بأي نوع من اليقين. فهذه المنطقة التي تؤدي دور الملتقى والتفاعل بين حضارات مختلفة قد تخفي العديد من المفاجآت مستقبلاً.



خاتمة

الأنظمة السياسية الشرق أوسطية والقانون الدولي

لا بدّ، بعد استعراض الصورة الجغرافية والتاريخية والثقافية والسياسية الغنية عن الشرق الأوسط، أن نطرح المشكلة الأساسية التي ستحدّد مستقبله وطبيعة علاقاته مع أوروبا المجاورة: أي قانون يمكنه إدارة هذه المنطقة من العالم واندماجها في النظام الدولي؟ بالتأكيد ما مِنْ جواب بسيط على سؤال بمثل هذا التعقيد يطرح نفسه سواء بالنسبة إلى واقع فقدان الهيكليات السياسية المحلية شرعيتها، أم بالنسبة إلى التدخلات الخارجية المستمرة التي تتحملها منذ أكثر من قرنين.

لقد رأينا كم أن إقامة الدولة الحديثة تبقى، على امتداد تاريخ الشرق الأوسط، حقيقة هشّة لا تتناسب أبداً مع المعايير التي تراعيها في أوروبا أو في الولايات المتحدة. وإذا ما تمتعت دول ثلاث على الأقل بقاعدة جغرافية قديمة (تركيا ومصر وإيران)، فإن أنظمتها ما تزال عرضة لتوتّرات تضعفها: كالهيجان



القومي الكردي في تركيا، وكذلك التناقض المتنامي بين التيارات العلمانية والتيارات الإسلامية التي قويت بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة؛ أما في مصر، فهناك نشاط الحركات الإسلامية الراديكالية، وكذلك الضغط الانتخابي والاجتماعي للحركات السياسية التي تنتسب إلى الإسلام؛ وأخيراً السلطة الإيرانية، التي ما تزال تواجه ضغوطات غربية قوية من جراء عزمها على تطوير قدراتها لإنتاج اليورانيوم المخصّب، وأيضاً بسبب دفاعها عن حقوق الفلسطينيين واللبنانيين في مقاومة ديْمومة الاحتلالات الإسرائيلية.

أما بالنسبة إلى دول المنطقة الأخرى، فإن تقسيمات الدول في الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية، باستثناء لبنان واليمن وعُمان، هي من فعل الاستعمار. وأدى تقسيم حوض بلاد ما بين النهرين بين العراق وسوريا، بصفة خاصة، إلى القضاء على الوحدة القديمة لهذه المنطقة، من دون أن يعيد بالتالي جمع الحيِّز الفينيقي والكنعاني القديم على ساحل البحر المتوسط في كيان واحد مع مواقع المدن العريقة البيزنطية والعربية - الآرامية التابعة للصحراء السورية والمنتشرة ما بين لبنان وسوريا والأردن وفلسطين والمناطق المتاخمة لها في العراق وتركيا. أما بالنسبة إلى فلسطين، وفي الجزء الذي استولت عليه اسرائيل، فقد طرأ تعديل قسري على سكّانها بفعل الهجرة اليهودية الوافدة من أوروبا الشرقية وروسيا إضافةً إلى شمال أفريقيا. ولا يزال الفلسطينيون العرب من دون وطن، وخاضعين بشكل كامل منذ عام ١٩٦٧ للاحتلال الإسرائيلي. أضف إلى ذلك، أن مصادر



شرعية الدولة الإسرائيلية مستمدة من التاريخ الأوروبي للاضطهادات المعادية للسامية وليس في الشرق الأوسط. وبالتالي فإنه ليس من المستغرب أن يثير وجودها معارضة واسعة لدى شعوب المنطقة، حيث أن المجتمع الإسرائيلي لا يزال مرتبطاً في شكل وثيق، وبطريقة معقّدة، بالمجتمعات الأوروبية والأميركية، وحيث أن حكوماته المتعاقبة لم تتصرّف أبداً حيال جيرانها العرب بطريقة تذيب جليد العداء الموجود حيالها.

وتُعتبر المملكة السعودية، في شبه الجزيرة العربية، هي أيضاً دولة حديثة جدّاً (١٩٢٥)، وقد تأسست عبر الغزو العسكري الطابع الذي أجبر العائلة الهاشمية الحاكمة للحجاز على الهروب واللجوء إلى شرق الأردن لتأسيس إمارة فيها. واستمدت المملكة شرعيتها من تطبيق صارم للشريعة الإسلامية بأوجهها الأكثر تشدداً، وكذلك من تفعيل التضامن الإسلامي تحت مظلة الحماية الأميركية. ولم يكن بإمكان الدولة، كما بالنسبة إلى جاراتها الصغيرة (قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة)، أن تحوز على ثقلها السياسي والاقتصادي لولا ثرواتها النفطية التي يستغلّها الغربيون منذ الحرب العالمية الثانية. وهذا بالإضافة إلى أن أسلوب الحياة التبذيري للكثير من العائلات التي أصبحت ملكية أو أميرية يتعارض مع ما تتباهى به من مبادئ الإسلام الحق، وهو ما يساهم في تآكل الشرعية الهشة.

ولهذا، فإن الشرق الأوسط هو اليوم كناية عن مجموعة دول من دون بوصلة، لا تسمح تركيباته المتنافرة بتأمين الحد الأدنى



من الاستقرار. وتزيد الترسانات الحربية التي تكدّسها دول المنطقة، وبشكل رئيسي الترسانة النووية الإسرائيلية، من خطورة الوضع. وتعيق كذلك القيود المختلفة على التصنيع، بالرغم من النجاح النسبي لتركيا، الاندماج المثمر في أسواق التبادل الدولية الذي حققته الدول الصناعية الجديدة في الشرق الأقصى (كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، تايلندا، ماليزيا)؛ كذلك، فإن البطالة التي تنتشر سريعاً تغذي سنويّاً حركات إسلامية متعددة الانتماءات بأفواجٍ جديدة.

لا يمكن التأمل بتطبيق للقانون الديمقراطي الحديث، الذي يمكنه وحده حلّ مشاكل الشرعية الداخلية والإقليمية لهيكليات الدولة في الشرق الأوسط بالإضافة إلى علاقاتها بالعالم الخارجي، إلا إذا طبّقت الديمقراطيات الأوروبية والأميركية نفسها القانون في شكل متماسك ومنهجي في علاقاتها مع هذه الدول. لكن القوى الديمقراطية، وللأسف، لا تستند إلى المفاهيم الحديثة لاحترام حقوق الإنسان، أو إلى بنود القانون الدولي المنصوص عليها في الأمم المتحدة في علاقاتها ببلدان العالم الثالث، إلا بطريقة انتقائية وظرفية، ولا تستحضر هذه القوى حقوق الإنسان إلا بمقتضى مصالحها الضيقة من أجل ممارسة الضغط على هذا أو ذاك من الأنظمة الديكتاتورية الشرق أوسطية ممن تُعتبر سياستها الإقليمية غير متماشية مع المصالح الغربية. وفي المقابل لا تتم أبداً مضايقة تلك الأنظمة التي تحذو تقليديّاً حذو الغرب، حتى لو انتهكت المبادئ الأساسية للديمقراطية.



ونرى إلى أي مدى يتم تطبيق القانون الدولي بصورة غير عادلة، سواء تعلّق الأمر بالنزاع العربي - الإسرائيلي أو بالوضع العراقي واللبناني. فقرارات الأمم المتحدة كلّها، التي تطالب إسرائيل بإخلاء الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وتلك التي احتُلّت في لبنان عام ١٩٧٨ ومن ثم عام ١٩٨٢، لم تعرف أي نوع من التطبيق من جانب المجتمع الدولي، شأنها شأن القرارات السابقة المتعلقة بحق العودة للّاجئين الفلسطينيين. ولم يكن كذلك لتنفيذ اتفاقات أوسلو (عام ١٩٩٣) نتائج ملموسة على الأرض. في حين فرضت الأمم المتحدة عقوبات على العراق لغزوه الكويت، من خلال فرض حظر اقتصادي ذي طبيعة إجرامية بحتة حيث تسبب بموت عشرات الآلاف من الأطفال والمسنين، وأدى في الوقت نفسه إلى تمتين سلطة الديكتاتور وأفسح المجال أمام اتجار معيب بالصادرات النفطية وبالواردات العراقية الخاضعة لمراقبة الأمم المتحدة. وكانت هذه الأخيرة قد وافقت عام ٢٠٠٣ على غزو الجيش الأميركي للعراق ووفّرت له إطاراً قانونيّاً.

في لبنان، لم تهتم الأمم المتحدة أبداً بإنشاء محكمة لمقاضاة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها زعماء الميليشيات والجيوش الغريبة التي كانت تحميهم ما بين عاميْ ١٩٧٥ و١٩٩٠، أو لمعاقبة إسرائيل بسبب الغزوات المتتالية التي قام بها الجيش الإسرائيلي للأراضي اللبنانية وممارسته عمليات انتقامية تجاوزت كل الحدود، كما كانت الحال أيضاً خلال صيف عام ٢٠٠٦. غير أن الأمم المتحدة،



ومنذ عام ٢٠٠٤، أخذت فجأة تبذل نشاطاً مذهلاً بحجة مساعدة لبنان على التحرر من السيطرة السورية ومن وجود حزب الله، وفي الواقع، وبينما استعادت البلاد سيادتها نظرياً عام ٢٠٠٥ بخروج الجيش السوري منها، فإن هذه السيادة ستُرتهن من جديد، وهذه المرة لمصلحة السياسة الغربية في المنطقة والتي عادت من جديد إلى استخدام لبنان كـ «دولة حاجز» في النزاعات الإقليمية[(١)]. لقد تم تقييد البلاد في شبكة كثيفة جدّاً من قرارات وإعلانات مجلس الأمن الدولي أدت إلى شلّ تام لعمل الدولة ونظامها القضائي. وكما سبق ورأينا (أنظر ما سبق، الفصل الثامن) تم إنشاء لجنة تحقيق دولية للبحث عن المتورطين في الانفجار الذي أودى بحياة رفيق الحريري؛ لا بلْ وتم أيضاً في أيار/مايو عام ٢٠٠٧، إنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة القتلة، وذلك تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (الذي يسمح بفرض عقوبات أو اللجوء إلى القوة)، إلَّا أن لجنة التحقيق الدولية لم تنجز عملها حتى بعد مرور سنتين على إنشائها.

وهكذا فإن المبادئ الديمقراطية، التي طالما أملت بها شعوب الشرق الأوسط منذ مطلع القرن التاسع عشر، فقدت، وفي شكل كبير، مصداقيتها بفعل التلاعبات الاستعمارية، ومن بعدها الاستخدام الانتقائي لهذه المبادئ من قِبل الدول

---

(١) انظر Georges Corm, *Le Liban contemporain. Histoire et société,* La Découverte, Paris, 2005؛ وأيضاً *Le Proche-Orient éclaté*, op. cit., p. 986-1046.



الديمقراطية نفسها في علاقاتها مع دول المنطقة. وقد استفادت الحركات الإسلامية، التي ترفض برامجُها التبسيطية التعددية السياسية ودولة القانون على الطريقة الغربية، من هذا النقص في المصداقية. إلا أن هذه الحركات تؤدي إلى تقسيم الرأي العام في المجتمعات المحلية بشكل عميق وإنْ احتلت حيّزاً سياسيّاً وإعلاميّاً واسعاً في الشرق الأوسط، وكانت مدعومة من السياسات المتناقضة لكلٍّ من إيران والمملكة السعودية. فممارستها التفاخرية للإسلام وادعاؤها احتكار الحقيقة ذات الطابع السياسي - الديني يثيران غضباً شديداً في أوساط شرائح كبرى من الرأي العام، سواء من المنتمين إلى السنة أو الشيعة أو من المذاهب الإسلامية الكبرى أو من الكنائس الشرقية العديدة والتي لا يزال أتباعها يُعدّون بالملايين.

غير أن هذه المعركة بين وجهات النظر القريبة من الليبرالية السياسية وبين تلك المستعدة للقبول بالسلطوية التي تدعي التشبّث بالدين ستبقى لا تُضاهى طالما استمر الغرب الديمقراطي في تغليب المصالح العليا الضيّقة لدوله، بدلاً من التسويق الفاعل للقيم الديمقراطية في علاقتها مع دول الشرق الأوسط. ومن المحتمل، في انتظار حدوث تغييرات رئيسة في هذا المجال، أن تستمر ألاعيب القوة والمنافسة، مع كل ما تجرُّه معها من ظواهر الطغيان والتخلف التي تميز الانحطاط الكبير الآخذ في الازدياد في المنطقة. وسيستمر الدين في أن يكون حاجباً لشهية التسلّط للدول ذات المطامع الإقليمية والتي تغرف حججاً سهلة وانتقائية من التاريخ الغني لهذا الحيِّز الذي كان مهداً للحضارة. وفي



حال استمرار فقدان الحداثة الديمقراطية في الشرق الأوسط، فإنَّ أحداً لن يتمكن من التنبؤ بأيٍ من القوى الإمبراطورية العريقة في تاريخ المنطقة يمكن أن تعود إلى الانبعاث، وتحت أي شكلٍ من الأشكال، لإعادة المنطقة إلى سابق مجدها.



تسلسل زمني مختصر
عن الشرق الأوسط المعاصر

١٧٦٨ - دفعت فرنسا في ظل حكم لويس الخامس عشر بالسلطان العثماني محمد الثالث إلى إعلان الحرب في ١٧٦٨ على كاثرين الثانية في روسيا القيصرية، بهدف مواجهة المطامع الروسية في بولندا والسويد.

١٧٧٤ - احتفظت روسيا، بموجب معاهدة قينارجة، بمقاطعة آذوف، فاستقلّت كريميا، وهو ما سمح لروسيا بممارسة نفوذها فيها بحرّية.

١٧٩٨ - اجتاز نابليون بونابرت البحر المتوسط ليحط رحاله في مصر.

١٨٢٦ - السلطنة العثمانية: بدء حقبة الإصلاحات (التنظيمات).

١٨٢٩ - أدت معاهدة أندرينوبل، التي فرضتها الإمبراطورية الروسية على العثمانيين، إلى الاستقلال الذاتي الصربي وإلى شبه استقلال المحافظات الملدوفلاشية، وجعلت من فلاشيا وملدوفيا محميتين روسيتين. واعترفت كذلك المعاهدة بالاستقلال الذاتي لدولة يونانية تابعة للسلطنة العثمانية.



١٨٣٠ - أكّد مؤتمر لندن على استقلال اليونان.

١٨٣١ - اجتاح باشا مصر، محمد علي، بدعم من فرنسا، سوريا ولبنان وفلسطين؛ وتوغَّلت جيوش ابنه، إبراهيم باشا، في الأناضول وهددت إسطنبول بعدما هزمت القوات العثمانية في كونية.

١٨٤٠ - قصف بيروت: قام ائتلاف نشأ بموجب معاهدة لندن في تموز/يوليو عام ١٨٤٠، ومؤلف من إنكلترا، بروسيا، النمسا، روسيا، بإرسال أسطول لقصف بيروت وعكا في فلسطين. تراجع محمد علي إلى مصر متخلّياً عن مطامحه الإقليمية. وقد ثبّتته القوى الأوروبية والياً على مصر.

١٨٥٣ - ١٨٥٦ - نشوب حرب كريميا التي وضعت معاهدة باريس (آذار/مارس ١٨٥٦) حدّاً لها. وقد سجّلت هذه المعاهدة تراجع روسيا وغَلَبَة فرنسا في أوروبا. تخلّت روسيا لمولدوفيا، بعد تحييد البحر الأسود، عن جزء من بيسارابيا التي تقع شمال مصبات الدانوب. واعترفت القوى الكبرى أخيراً، ولحماية السلطنة العثمانية من المطامع الروسية، بضمان رسمي لوحدة أراضيها واستقلالها. وكشف السلطان من جهته عن مخطط إصلاحات ينوي تطبيقها على جميع أتباعه، مسيحيين ومسلمين.

١٨٧٨ - فرض القيصر على تركيا، وبموجب معاهدة سان ستيفانو (آذار/مارس)، الاعتراف باستقلال رومانيا وسلخ دوبروجا الشمالية عن هذه الأخيرة، بيد أن روسيا استعادت بيسارابيا الجنوبية (قطاع شمال دلتا الدانوب) التي كان تم التنازل عنها إلى مولدوفيا عام ١٨٥٦.



١٨٧٨ - معاهدة برلين (تموز/يوليو)، التي أعادت رومانيا بموجبها الضفة الشمالية للدانوب إلى روسيا، لكنها حصلت في مقابل ذلك على دوبروجا الشمالية المسلوخة عن السلطنة العثمانية؛ وحصلت بلغاريا على دوبروجا الجنوبية.

١٨٩٦ - أنشأ الصحافي الفييني تيودور هرتزل، المنظمة الصهيونية العالمية في بازل التي أوصت بإقامة دولة لليهود.

١٩١١ - غزو إيطاليا لليبيا.

١٩١٦ - معاهدة سايكس - بيكو بين فرنسا والمملكة المتحدة وروسيا القيصرية التي تقضي بتقاسم هذه القوى للولايات العربية التابعة للسلطنة العثمانية.

١٩١٧ - اتفاقية سان جان دو موريان بين فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا على تفكيك الدولة العثمانية، والتي وعدت الإيطاليين بالحصول على مقاطعات أنطاليا وآيدين وكونية وإزمير التركية.

١٩١٧ - إعلان وزير الخارجية البريطاني اللورد بلفور الذي، بموجبه، تَعِدُ الحكومة البريطانية بإنشاء «وطن قومي» لليهود في فلسطين.

١٩١٨ - تبني نقاط الرئيس ويلسون «الأربعة عشر» التي تؤكد على حق الشعوب المستعمَرة في تقرير مصيرها.

١٩١٩ - فاوض مؤتمر السلام العالمي في باريس، الذي نظمه المنتصرون في الحرب العالمية الأولى، على معاهدات سلام بين الحلفاء والمهزومين. وقد كرّس هذا المؤتمر، الذي أقرّته معاهدة فرساي (٢٨ حزيران/يونيو)، زوال



ثلاث إمبراطوريات (الألمانية والنمسوية - المجرية والعثمانية) وإقامة دول جديدة في أوروبا.

١٩٢٠ - كرّست معاهدة سيفر (١٠ آب/أغسطس) بين الحلفاء والسلطنة العثمانية، تفكيك هذه الأخيرة التي تم تقليصها إلى أراضٍ محدودة الحجم مقارنة بالماضي. وانتدبت عصبة الأمم فرنسا والمملكة المتحدة للوصاية على أقاليم السلطنة العثمانية العربية؛ وقد حصلت إيطاليا واليونان على بعض مناطق الأناضول، فيما قضت المعاهدة بإنشاء «جمهورية أرمينيا المستقلّة»، و«منطقة استقلال ذاتي للأكراد». بيد أن معاهدة سيفر لن تُطبَّق أبداً بفعل الانتصارات العسكرية التي حققها مصطفى كمال، وقد استُبدِلَت بمعاهدة كارس (١٩٢١)، ومن ثم بمعاهدة لوزان (١٩٢٣) التي أبرمت مع تركيا الحديثة.

١٩٢٢ - أوصى تقرير لجنة التحقيق الأميركية (كينغ كراين) في الشرق الأوسط، وبناء على رغبة سكان المنطقة، بإقامة مملكة عربية متحدة في الحجاز وفي المقاطعات العربية التي كانت تابعة سابقاً للسلطنة العثمانية. وحذّرت اللجنة أيضاً من إقامة دولة يهودية في فلسطين إذْ ستؤدي إلى طرد السكان العرب وتقويض استقرار الشرق الأوسط.

١٩٢٣ - توقيع معاهدة لوزان، في ٢٤ تموز/يوليو، بين تركيا من جهة، وبين فرنسا وإيطاليا وإنكلترا واليابان واليونان ورومانيا والمملكة الصربية والمملكة الكرواتية وسلوفينيا، من جهة أخرى. وهذه آخر معاهدة نتجت عن الحرب العالمية الأولى وقد تم إبرامها نتيجة الانتصارات العسكرية التي حققها مصطفى كمال. وهي تعترف بحدود تركيا الحديثة وتلغي بنود معاهدة سيفر التي رفضتها هذه الأخيرة



(مثل الاستقلال الذاتي لكردستان وللمقاطعات الأرمنية في تركيا).

١٩٢٥ - احتلال مكة من قِبَل المحاربين الوهابيين بقيادة عبد العزيز بن سعود؛ وقد تم رسمياً تأسيس المملكة العربية السعودية في عام ١٩٣٢.

١٩٤٧ - مشروع تقسيم فلسطين الذي اقترحته الأمم المتحدة.

١٩٤٨ - حرب فلسطين الأولى؛ إقامة وإعلان دولة إسرائيل.

١٩٥٦ - مصر تؤمم قناة السويس ممّا شكّل ذريعة للهجوم الفرنسي - الإنكليزي والإسرائيلي على مصر. وقد فشل الهجوم بفعل الضغوط الأميركية.

١٩٦٧ - الحرب العربية - الإسرائيلية الثانية؛ احتلال الجيش الإسرائيلي لما تبقى من فلسطين التاريخية (الضفة الغربية وغزة إضافةً إلى الجزء العربي من القدس) ولسيناء (مصر) وللجولان (سوريا).

١٩٦٨ - تعيين ياسر عرفات، الذي أنشأ حركة المقاومة المسلحة فتح، رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ أول هجوم إسرائيلي على لبنان (قيام كوماندوس إسرائيلي بتدمير الأسطول الجوي التجاري اللبناني في مطار بيروت).

١٩٦٩ - أحداث «أيلول الأسود» في الأردن (الجيش يطرد الفدائيين الفلسطينيين الذين انسحبوا إلى لبنان)؛ اتفاقات القاهرة بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية التي شرعت الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان.

١٩٧٣ - الحرب العربية - الإسرائيلية الثالثة؛ الجيش المصري يحرّر



قسماً من سيناء؛ الجيش السوري يفشل في استعادة الجولان.

١٩٧٥ - اندلعت، في ١٣ نيسان/أبريل، أعمال عدائية واسعة النطاق في لبنان بين الحركات المسلحة الفلسطينية وميليشيا حزب الكتائب؛ لبنان يغرق في حرب أهلية ستستمر حتى عام ١٩٩٠.

١٩٧٨ - إسرائيل تجتاح جزءاً واسعاً من جنوب لبنان وتحتله حتى العام ٢٠٠٠ حيث اضطر جيشها إلى الانسحاب تحت ضربات المقاومة اللبنانية المتجسدة في تنظيم حزب الله.

١٩٧٨ - ١٩٧٩ - أقامت اتفاقات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل سلاماً منفصلاً بين هذين البلدين؛ أعيدت سيناء إلى مصر مقابل ضمانات أميركية وقيود على وجود الجيش المصري في سيناء.

١٩٧٩ - اندلاع الثورة الإيرانية واستيلاء رجال الدين على السلطة وإقامة نظام ولاية الفقيه.

١٩٨٠ - نشوب الحرب بين العراق وإيران، والتي استمرت حتى عام ١٩٨٨.

١٩٨١ - اغتيال الرئيس المصري أنور السادات، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، على يد مسلحين أعضاء في «الجهاد الإسلامي المصري».

١٩٨٢ - وسّعت إسرائيل احتلالها للبنان ووصلت إلى بيروت التي حوصرت وتعرّضت على مدى شهرين ونصف إلى قصف مستمر دون انقطاع. أُجبر مقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية على الانسحاب من لبنان. ولن يتم انسحاب الجيش



الإسرائيلي إلا عام ١٩٨٥، فيما استمرت إسرائيل في احتلال الجزء نفسه من جنوب لبنان الذي كانت قد احتلته عام ١٩٧٨.

١٩٨٧ - مواجهات عنيفة في مكة (٣١ تموز/يوليو) بين الحجاج الإيرانيين وقوى الأمن السعودية أسفرت عن سقوط مئات القتلى؛ بدء «ثورة الحجارة» في الضفة الغربية وفي قطاع غزة (٩ كانون الأول/ديسمبر)؛ أدى القمع الإسرائيلي إلى سقوط نحو مئتي قتيل في ما بين كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٧ وأيار/مايو عام ١٩٨٨.

١٩٨٨ - وقف لإطلاق النار بين العراق وإيران اللذين استنزفتهما الحرب.

١٩٨٩ ـ توقيع النواب اللبنانيين، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، على اتفاق الطائف (في السعودية) لتعديل توزيع السلطات الدستورية بين الطوائف اللبنانية الرئيسة (المارونية والسنية والشيعية).

١٩٩٠ - انتفاضة قائد الجيش اللبناني، ميشال عون، الذي شرع في كانون الثاني/يناير في حرب للتحرير ضد سوريا (فشلت حركته في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٠، عندما سمحت الولايات المتحدة لسوريا باحتلال القصر الرئاسي في بعبدا حيث تمركز الجنرال عون)؛ تم في ٢٢ أيار/مايو، وبعد مفاوضات طويلة، الإعلان عن توحيد الجزء الشمالي والجزء الجنوبي لليمن (باتت صنعاء عاصمة الدولة الجديدة التي دعيت «جمهورية اليمن»)؛ في ٢ آب/أغسطس، غزا العراق الكويت بعد الفشل في التوصل إلى تسوية الخلافات المالية والنفطية بين البلدين.



١٩٩١ - الولايات المتحدة تحرر الكويت بمساعدة ائتلاف عسكري واسع؛ إطلاق مسار السلام بين إسرائيل والدول العربية في مدريد.

١٩٩٣ - في أعقاب محادثات أوسلو السرّية، توقيع منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في ١٣ أيلول/سبتمبر في واشنطن، على «إعلان مبادئ» حول الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي.

١٩٩٤ - حرب أهلية في اليمن؛ توقيع معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن؛ فوز الحزب الإسلامي في الانتخابات البلدية في مدن كبيرة عدّة في تركيا، من بينها إسطنبول.

١٩٩٥ - مستوطن متطرف شاب يغتال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين (٤ تشرين الثاني/نوفمبر).

١٩٩٦ - انتخاب ياسر عرفات رئيساً للسلطة الفلسطينية (كانون الثاني/يناير)؛ إسرائيل تشن عملية «عناقيد الغضب» ضد لبنان (١٠ نيسان/أبريل) ردّاً على نيران أطلقها حزب الله على الجليل.

١٩٩٩ - وفاة ملك الأردن حسين، وقد خلفه ابنه عبدالله.

٢٠٠٠ - في تركيا، تخلّى حزب العمال الكردستاني التركي عن الكفاح المسلح وقرر أن يطرح نفسه من تاريخه كحزب سياسي؛ في أيار/مايو، انسحب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان الذي كان يحتله منذ عام ١٩٧٨، وذلك تحت وقع الخسائر التي أصابته بها يوميّاً مقاومة حزب الله اللبنانية؛ في ١٠ حزيران/يونيو، توفي الرئيس السوري حافظ الأسد الذي تولّى السلطة منذ عام ١٩٧٠ (وقد خلفه في تموز/يوليو على رأس الدولة ابنه بشّار)؛ وفي ٢٨



أيلول/سبتمبر، فجّرت زيارة استفزازية قام بها أرييل شارون، رئيس الليكود، إلى الحرم الشريف في القدس، موجة من العنف في الضفة الغربية وغزة؛ كان الطابع الشرس للقمع الإسرائيلي سبباً أساسياً في نشوب «انتفاضة جديدة».

٢٠٠١ - أرييل شارون يصبح رئيساً لوزراء إسرائيل (شباط/فبراير)؛ التبني الرسمي لانضمام تركيا إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (آذار/مارس)؛ انسحاب جزئي للقوات السورية في لبنان (بدأ الجيش السوري، المتواجد في لبنان منذ عام ١٩٧٦، انسحابه في ١٤ حزيران/يونيو؛ وفي ١٩ حزيران/يونيو، أخلى نحو سبعة آلاف جندي من أصل عشرة آلاف موجودين في بيروت العاصمة وضواحيها)؛ في ١١ أيلول/سبتمبر أوقعت هجمات انتحارية على مركز التجارة العالمية والبنتاغون أكثر من ثلاثة آلاف قتيل؛ نُسبت إلى شبكات بن لادن الإسلامية المتشددة المتمركزة في أفغانستان)، وجرّت منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى عمليات عسكرية أميركية، مدعومة من المملكة المتحدة في أفغانستان.

٢٠٠٢ - في نيسان/أبريل، وفي إطار «عملية السور» (الاحتلال الموقت لمدن فلسطينية في الضفة الغربية)، دخل الجيش الإسرائيلي إلى مخيم اللاجئين في جنين موقعاً الكثير من الضحايا؛ في حزيران/يونيو، شرعت إسرائيل في بناء «سياج أمني» على طول الحدود مع الضفة الغربية (سيتم بناء سياج بطول ٣٦٠ كلم)؛ في تشرين الأول/أكتوبر، أجريت أول انتخابات تشريعية في البحرين منذ عام ١٩٧٣ (مع معدّل مشاركة تجاوز ٥٣ بالمئة، فاز الإسلاميون السنة



والشيعة بـ١٩ مقعداً، والمستقلون بـ١٨، والليبراليون بثلاثة)؛ في تركيا أجريت انتخابات تشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر (الحزب الإسلامي المعتدل - حزب العدالة والتنمية - حصل على الأغلبية المطلقة مع **٣٦٣** مقعداً من أصل **٥٠٠**، وأكثر من **٣٤** بالمئة من الأصوات؛ تولّت حكومة عبدالله غول، المؤلفة حصراً من حزب العدالة والتنمية، مهماتها في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر).

٢٠٠٣ - الشروع في عملية الغزو العسكري الأميركي - البريطاني «الحرية للعراق» (٢٠ آذار/مارس)؛ دانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تركيا في آذار/مارس (بسبب «المعاملة غير الإنسانية» و«المحاكمة غير العادلة» التي مورِسَت عام **١٩٩٩** عقب اعتقال الزعيم الكردي عبدالله أوجلان وتوقيفه وإنزال حكم الإعدام بحقّه، وهي العقوبة التي خفضت إلى السجن المؤبد)؛ تعيين رجب طيب أردوغان في منصب رئيس وزراء تركيا (آذار/مارس)؛ استيلاء القوات الأميركية على بغداد (نيسان/أبريل)؛ الرئيس الأميركي جورج بوش الابن يعلن انتهاء العمليات العسكرية في العراق (أيار/مايو)؛ قمة شرم الشيخ بين جورج بوش الابن وقادة الدول العربية (حزيران/يونيو)؛ قمة ثلاثية بين الولايات المتحدة وإسرائيل وفلسطين حول عملية السلام في الشرق الأوسط (حزيران/يونيو)؛ تبني الكونغرس الأميركي، في تشرين الثاني/نوفمبر، لعقوبات اقتصادية ضد سوريا؛ اعتقال الرئيس العراقي صدام حسين، في كانون الأول/ديسمبر، في تكريت.

٢٠٠٤ - تبادل للسجناء بين إسرائيل وحزب الله اللبناني، في كانون



الثاني/يناير (أطلقت اسرائيل، برعاية الوساطة الألمانية، ٤٠٠ سجين فلسطيني و٣١ شخصاً آخرين - من بينهم ٢٣ لبنانيّاً - وأعادت رفات ٦٠ مقاتلاً من تنظيمات المقاومة ضد إسرائيل معظمهم من اللبنانيين؛ وأطلق حزب الله في المقابل مواطناً تابعاً لإسرائيل معتقلاً منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وأعاد جثامين ثلاثة جنود إسرائيليين)؛ في آذار/مارس، تم تبني الدستور الموقت في العراق والذي سيدير البلاد في المرحلة الانتقالية من ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ وحتى الانتخابات العامة المقررة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ في حزيران/يونيو، قام بول بريمر (الحاكم الأميركي المدني للعراق) بنقل السلطة إلى حكومة عراقية انتقالية برئاسة أياد علاوي؛ في تموز/يوليو، اعتبرت محكمة العدل الدولية، في رأي استشاري، أن «قيام إسرائيل بتشييد جدار حدودي في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، وبخاصة داخل القدس الشرقية ومن حولها، مخالف للقانون الدولي» (تبنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة، في ٢٠ تموز/يوليو، قراراً يوجب على إسرائيل الوفاء بالتزاماتها القانونية كما نصّ عليه قرار المحكمة)؛ مجلس الأمن الدولي يتبنى، في ٢ أيلول/سبتمبر، القرار ١٥٥٩ الهادف إلى إخراج لبنان من وضعه كمحمية سورية؛ وفاة رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر في فرنسا.

٢٠٠٥ - انتخابات عامة في العراق (كانون الثاني/يناير)؛ اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في ١٤ شباط/فبراير؛ جرت ما بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل أول



انتخابات بلدية في السعودية (للمرة الأولى في تاريخ المملكة، يُدعى السعوديون، وعلى ثلاث مراحل، إلى انتخاب نصف أعضاء المجالس البلدية)؛ في نيسان/أبريل، انتهى الوجود العسكري السوري في لبنان (أنجزت سوريا انسحاباً سريعاً لجنودها الأربعة عشر ألفاً بعد تسعة وعشرين عاماً من التواجد العسكري في لبنان)؛ اغتيال الصحافي والمعارض اللبناني سمير قصير في ٢ حزيران/يونيو في بيروت؛ إجراء استفتاء، في تشرين الأول/أكتوبر، على مشروع الدستور العراقي (تم تبنّي النص بـ٧٨ بالمئة من الأصوات بنسبة مشاركة بلغت ٦٣ بالمئة؛ رفضته الأنبار وصلاح الدين بأكثر من ثلثي الأصوات)؛ الشروع، في تشرين الأول/أكتوبر، في إطلاق المفاوضات على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؛ اغتيال النائب والصحافي اللبناني جبران التويني (كانون الأول/ديسمبر).

٢٠٠٦ - أصيب رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون، في كانون الثاني/يناير، بسكتة دماغية أدت إلى انقطاعه عن الساحة السياسية، وانتقلت سلطاته إلى نائب رئيس الوزراء إيهود أولمرت؛ فاز إسلاميو حماس في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالانتخابات بـ٧٦ مقعداً في مقابل ٤٣ لفتح من أصل مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني الـ١٣٢ (كانون الثاني/يناير)؛ أصبح، إسماعيل هنية، من حماس، رئيس الوزراء الفلسطيني الجديد (شباط/فبراير)؛ قرر الاتحاد الأوروبي في نيسان/أبريل، تعليق جزء من مساعدته لفلسطين بعد فوز حماس؛ نزاع مسلّح، من ١٢ تموز/يوليو إلى ١٤ آب/أغسطس بين إسرائيل وحزب الله اللبناني؛ في



٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، اغتيال وزير الصناعة اللبناني بيار الجميل؛ تقرير لجنة بيكر - هاميلتون الأميركية الذي يوصي بتغيير الاستراتيجية في العراق (كانون الأول/ديسمبر)؛ إجراء أول انتخابات تشريعية في الإمارات العربية المتحدة؛ تنفيذ حكم الإعدام شنقاً بالرئيس العراقي السابق صدام حسين (كانون الأول/ديسمبر).

٢٠٠٧ - العلاقات بين السلطة الفلسطينية وحماس تتدهور بشكل كبير؛ على إثر وساطة سعودية يتم تكوين حكومة وحدة وطنية برئاسة إسماعيل هنية، لكن رغم ذلك يُصاب الوضع الميداني بنكسة كبيرة تؤدّي إلى انفصال غزة في شهر حزيران/يونيو عن السلطة الفلسطينية. وقد أدَّى ذلك إلى تعرّض غزة إلى عمليات حربية إسرائيلية وإلى حصار اقتصادي من قبل الجيش الإسرائيلي. في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، دعت الحكومة الأميركية إلى مؤتمر سلام في مدينة أنابوليس في الولايات المتحدة في محاولة لتعجيل حصول تسوية في النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. أما في لبنان، فقد تواصلت عمليات الاغتيال بالرغم من تأسيس المحكمة ذات الطابع الدولي؛ تصبح شرعية الحكومة متنازعاً عليها بعد استقالة الوزراء المنتمين إلى المعارضة؛ مظاهرات ضخمة ضد الحكومة؛ تهاجم المجموعة الإرهابية فتح الإسلام الجيش اللبناني في شمال لبنان وتتمترس داخل مخيم اللاجئين الفلسطينيين في نهر البارد. ونتيجة ذلك، دامت المعارك بين الجيش اللبناني ومجموعة فتح الإسلام ثلاثة أشهر بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر مع وقوع العديد من الضحايا في صفوف الجيش اللبناني. في العراق،

يتواصل العنف ضد الجيش الأميركي وبين المجموعات العراقية المتنافسة. وفي لبنان، لم يتمكن المجلس النيابي من انتخاب خلف لرئيس الجمهورية إميل لحود الذي انتهت ولايته في أيلول/سبتمبر من هذه السنة.

٢٠٠٨ - عمليات هجومية إسرائيلية متكررة ضد منطقة غزة، ثم الاتفاق على هدنة بين إسرائيل وحماس في شهر حزيران/ يونيو؛ تقيم مصر جداراً على حدودها مع منطقة غزة ويستمر الحصار الاقتصادي رغم الهدنة؛ أزمة وزارية في إسرائيل وهجوم فتاك من قبل الجيش الإسرائيلي على غزة في شهريْ كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، يوقع أكثر من ١٣٠٠ ضحية وخمسة آلاف جريح خلال ثلاثة أسابيع. في لبنان، يقوم حزب الله والأحزاب المتحالفة بالسيطرة العسكرية على بعض المراكز الاستراتيجية في العاصمة بيروت يوميْ ٦ و٧ أيار/مايو، ثم تسلم هذه المراكز إلى الجيش اللبناني وذلك كردة فعل على قرار الحكومة اللبنانية الناقصة الشرعية بتفكيك شبكة اتصالات حزب الله؛ ينظم أمير قطر في الدوحة مؤتمر مصالحة بين الأفرقاء اللبنانيين يتم فيه الاتفاق على انتخاب قائد الجيش ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، كما يتم الاتفاق على تكوين حكومة وحدة وطنية وعلى بعض الإجراءات الأخرى؛ في شهر تموز/يوليو تبادل السجناء والجثامين بين إسرائيل وحزب الله بعد أن كانت هذه القضية ذريعة إسرائيل في الهجوم الشرس على لبنان عام ٢٠٠٦؛ اغتيال عمال مغنية في دمشق، وهو كان من القياديين العسكريين البارزين في حزب الله؛ العودة الجزئية إلى علاقات طبيعية

بين لبنان وسوريا ونهاية مقاطعة النظام السوري من قِبَل الحكومات الأوروبية. إطلاق مبادرة الرئيس الفرنسي في إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط في شهر تموز/يوليو؛ لجنة التحقيق الدولية لم تتمكن من إنهاء أعمالها حول هوية الذين قاموا باغتيال رفيق الحريري في لبنان وسلسلة الاغتيالات اللاحقة. في العراق، تعدّيات مسلَّحة على الطوائف المسيحية تؤدي إلى هجرة ما يقارب أربعمائة ألف مواطن عراقي من الديانة المسيحية أيلول/سبتمبر - تشرين الثاني/أكتوبر)؛ في العراق أيضاً توقيع المعاهدة الأمنية بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية التي تنص على انسحاب القوات الأميركية من العراق عام ٢٠١٢.




مكتبة
التنوير

هذا الكتاب

يتناول جغرافية الشرق الأوسط وتاريخه قديماً وحديثاً بشمولية وموضوعية، حيث نشأت أهم الحضارات في تاريخ البشرية، ومنها الحضارة الإسلامية، مفسّراً سبب استهداف هذه المنطقة وأهميتها، ومعلّلاً ما ضربها من أحداث وما تناوب عليها من حضارات، ويضع رؤية لما يمكن أن تؤول الأمور إليه مستقبلاً في ظل مختلف العوامل الفاعلة، وفي ضوء الإمكانات البشرية والثروات الطبيعية والأوضاع العالمية والتحالفات القائمة وتبدُّل موازين القوى وتزعزع البنيان الاقتصادي وثباته.

يواكب خط التطور ذا الارتباطات الكثيرة والتشعُّبات، وفق معايير مختلفة لا تنحصر بالمعيار الديني كما يفعل الكثير من المؤرخين أو المحللين، عندما يروون أحداث المنطقة. فالسرد التاريخي هنا يعتمد الكثير من المعايير الموضوعية والوضعية، مثل الديمغرافيا والثقافة واللغة والاقتصاد والتنظيمات السياسية - الاجتماعية.

يكشف برؤية علمية تحليلية تفصيلية أنماط صيرورة تاريخ منطقة الشرق الأوسط التي شغلت وما تزال تشغل قيادات العالم السياسية لتجيء مقاربته شاملة لا حصرية، وتجيب عن أسئلة ملحة تراودنا جميعاً: متى ستدخل المنطقة حالة الاستقرار؟ وكيف سيتم القضاء على عوامل العنف التي تهزها بشكل متواصل منذ مئتي عام؟




ISBN 978-9953-88-369-4

Design by Richie Nazzal

شارع جان دارك - بناية الوهاد
ص.ب. :٨٣٧٥ - بيروت - لبنان
تلفون: ٧٥٠٨٧٢ - ٩٦١١٣٥٠٧٢٢+
تلفون-فاكس: ٣٤١٩٠٧ - ٣٤٢٠٠٥ - ٩٦١١٧٥٢٥٤٧+
tradebooks@all-prints.com
www.all-prints.com